www.kassiounpaper.com

862

الاثنين 14 ايار 2018

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

حول الإصلاح الدستوري

كانت وما زالت، مهمة الإصلاح الدستوري، مهمة وطنية تفرض نفسها بإلحاح على جدول الأعمال، في سياق العمل من أجل الحل السياسي التوافقي والشامل، وفق قرار مجلس الأمن 2254، ومن هنا، فإن الإسراع بتشكيل اللجنة الدستورية، وفق المخرجات المتوافق عليها، في مؤتمر الحوار الوطني في «سوتشي»، ضرورة قصوى، كونها الضمانة لعملية التغيير المنشودة التي لابد منها، لحل جميع المهام الماثلة أمام البلاد، من إنهاء الكارثة الإنسانية، إلى القضاء التام والنهائي على الإرهاب..

وحتى يحقق الإصلاح الدستوري المنشود، الهدف المأمول منه، ينبغي ألا يكون تكراراً للدساتير القديمة التي تجاوزها الزمن، كدستور 1950 وغيره، وفي الوقت نفسه، يجب أن يتجاوز دستور 2012، أي أنه يجب أن يتوافق مع ضرورات التطور اللاحق للبلاد، ومتطلبات الحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً، ويكون ضامناً فعلياً للحقوق الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية للشعب السوري في سورية الجديدة، من خلال تأمين سلطة حقيقية للشعب على جهاز الدولة.

إن دراسة التجربة السورية خلال العقود السابقة، وضرورات إنجاز المهام، سواء القديمة منها، أو التي أفرزتها سنوات الأزمة، والمتغيرات المتسارعة والكبرى التي تجري على النطاق الدولي، تتطلب إصلاحاً دستورياً عميقاً، بحيث يؤمن تحقيق عدة قضايا:

أولاً: إعادة توزيع صلاحيات السلطة التنفيذية والتشريعية أي صلاحيات رئاسة الجمهورية، والحكومة، والبرلمان.

ثانياً: إن تأمين السلطة الفعلية للمجالس المنتخبة محلياً على مستوى المحافظات والمناطق، أو مركزياً على مستوى البلاد، تتطلب تغيير النظام الانتخابي، إلى نظام نسبي شامل، وفي الوقت نفسه ضمان حق الناخبين في أية لحظة سحب الثقة من المنتخبين.

ثالثا: التوافق على صيغة جديدة للامركزية الادارية، تقوي المركز، من خلال تفويضه لسلطات المناطق بالصلاحيات الضرورية، بحيث يفتح المجال لقوى المجتمع بإدارة شؤونها الخاصة، بما فيها انتخاب مجالسها بكل حرية، ومراعاة الخصائص الثقافية للمناطق، مع بقاء قضايا الدفاع والأمن والسياسة الخارجية، والسياسة الاقتصادية، والمالية العامة بيد المركز حصراً.

مع التأكيد ابداً، ودائماً، بأن الدستور مسألة سيادية تخص الشعب السوري، وإن القرار النهائي في هذا الموضوع شكلاً ومحتوى، يعود الى الشعب السوري حصراً، وليس لأحد غيره.

إن الشروع بإجراء تغييرات دستورية بهذا المستوى، لا تفتح الباب للخروج السريع من الأزمة التي تعصف بالبلاد منذ سنوات فحسب، بل تؤمن أيضاً الظروف للإسراع بإعادة إعمار ما تدمّر مادياً وروحياً، خلال هذه السنوات، وتخفيف وطأة الخسائر الهائلة، وفي الوقت نفسه، تقطع الطريق على كل ما يمكن أن يتمخض عنه سعي قوى الحرب من واشنطن إلى الكيان الصهيوني، إلى حلفائهما الإقليميين بتوتير الوضع الدولي، والإقليمي، التي تسعى بشتى السبل، إلى المزيد من الاستنزاف، وتختلق الذرائع لاستمرار الحرب.

[05]

الذكرى 73 للنصر على الفاشية

شؤون عمالية

عن ربط الأجور بالإنتاج

03

ملف «سورية 2018»

حزب الإرادة الشعبية

عدوان صهيوني جديد والرد مباشر!

05

ملف «سورية 2018»

قرنان على ميلاد ماركس

06

شؤون محلية

بلدات تنتظر أهلها

11

تساؤلات للحوار

الدورة النقابية الـ 26 تقترب من نهايتها، وهذا يضع على عاتق قيادة الحركة النقابية بالدرجة الأولى، وعلى كوادرها تقييم تجربة العمل النقابي بما لها وما عليها خلال الفترة المنصرمة من عمر الدورة الانتخابية السادسة والعشرين.

■ عادل ياسين

وبهذا الفعل إذا ما جرى، فإن الحركة النقابية تكون قد ذهبت بخطوات حقيقية على طريق تطوير أدائها وبرنامجها وخطابها بما يتناسب والمرحلة المقبلة، مع قدوم الحل السياسي الذي سيكون الصراع فيه مفتوحاً حول القضايا المصيرية، ليس للطبقة العاملة فقط بل لعموم فقراء الشعب السوري، أي: حول شكل توزيع الثروة التي ينتجها الكادحون في بلدنا، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بالتفاعل مع القواعد العمالية، أي: أن تقول هذه القواعد كلمتها بخصوص مصالحها الجذرية وبممثليها، والدور الذي أدوه أو لم يؤدوه دفاعاً عن مصالحها وحقوقها التي جرى الانتقاص منها، والاعتداء عليها، من خلال تبني السلطة التنفيذية لنهج الاقتصاد الليبرالي «اقتصاد السوق»، المعتمد في توجهاته على ما قدمته المؤسسات المالية الرأسمالية «صندوق النقد الدولي» من اقتراحات ونصائح، تجلت في فتح الأسواق السورية أمام البضائع الأجنبية، وتحرير الأسواق وعدم إخضاعها للرقابة، وتقليص دور قطاع الدولة «الصناعي ـ الزراعي»، وإعادة هيكلة اليد العاملة وأجورها الحقيقية، وكذلك انسحاب الدولة من دورها الاقتصادي والاجتماعي في التحكم بنسب الفقر والبطالة، والاستعاضة عن آليات الدعم التي من المفترض أن تتحملها الدولة تجاه الفقراء، بالهبات والمساعدات من خلال منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية، وفي الوقت نفسه تقدم التسهيلات الواسعة للقطاع الخاص وللاستثمارات الأجنبية والعربية، التي تركز معظمها على الاستثمار في القطاع العقاري ـ السياحي «الريعي»، لتجني من جراء ذلك المليارات من الدولارات، التي سيعاد تهريبها إلى الخارج من خلال القانون الذي يسمح لها بتحريك أموالها وأرباحها بحرية ودون سؤال.

إن الحركة النقابية، إذا ما أجرت التقييم المطلوب منها، ستكتشف عدم صحة الموقف الذي عبرت عنه مؤخراً من خلال صحيفتها «الاشتراكي» «ممثلو العمال والحكومة تحت سقف واحد» في الوقت الذي كانت الضرورة توجب أن يكون الموقف واضحاً وحازماً وجريئاً في تحديد المسافة بين ممثلي العمال وأرباب العمل«الحكومة» لمقاومة تلك السياسات الليبرالية.. فبهذا التقييم ستكتشف الحركة النقابية أيضاً: أن السياسات الليبرالية وما استقدمته من استثمارات كانت بمعظمها مسيسةً وتخدم هدفاً محدداً ظهرت آثاره الكارثية من خلال ما هو جار الآن على الأرض من أحداث، وما تلتها من قرارات وعقوبات اقتصادية، كانت أضرارها كارثية على فقراء الشعب السوري وعلى الاقتصاد الوطني بمجمله.

إن التساؤلات التي يمكن طرحها في سياق ما قدمنا، والإجابة عنها يكون في الحوار حولها، هي:

لماذا لم تأخذ الحركة النقابية موقفاً معارضاً للسياسات الاقتصادية الليبرالية بالرغم من تذمرها واستيائها من نتائجها على الاقتصاد الوطني وعلى حقوق ومصالح الطبقة العاملة؟

لماذا كانت الحركة النقابية تصر دائماً على تمسكها بخيارها التشاركي وتعتبر نفسها مسؤولة مثل الحكومة عن القرارات والتوجهات الجاري تبنيها من قبلها؟

لماذا لم تستطع الحركة النقابية حل الكثير من الإشكالات التي يتكرر حصولها، وعلى رأسها تسريح الكثير من العمال في قطاع الدولة والخاص وعدم تثبيت العمال المؤقتين، والمماطلة المستمرة في تعديل قوانين العمل ، وعدم زيادة الأجور؟

لماذا لم تستطع الحركة النقابية جذب عمال القطاع الخاص إلى التنظيم النقابي، ورهن ذلك بالحوار مع أرباب العمل الرافضين بمعظمهم للموضوع شكلاً ومضموناً؟

إن الإجابة عن تلك التساؤلات ستضع الحركة النقابية في مواجهة سؤال آخر، وهو: ماذا سيكون أداء وبرنامج وخطاب الحركة النقابية القادم على ضوء ما هو جارٍ من تطورات سياسية واجتماعية؟ وهل ستدار الانتخابات النقابية القادمة بالطريقة والأدوات والعقلية نفسها، التي أنتجت على مدار عقود هوة واسعة بين الحركة النقابية والعمالية؟

إن دور الحركة النقابية في ظل هذه الظروف المعقدة لابد أن يكون أكثر فاعلية وحضوراً في التأثير بما هو جارٍ لجهة الدفاع عن الوطن والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب السوري، السياسية والاقتصادية، بما فيها حقوق الطبقة العاملة، وهذا يكون بمواجهة قوى السوق والفساد الكبيرين، والدفاع عن قطاع الدولة وتطويره وتخليصه من ناهبيه، لأنه الضمانة الحقيقية في تأمين احتياجات فقراء الشعب السوري، وفي مواجهة العقوبات الاقتصادية التي يتأثرون بها والضاغطة على مستوى معيشتهم.

إن قيام الحركة النقابية بهذا يتطلب منها:

ـ النضال من أجل تثبيت استقلالية الحركة النقابية المثبته دستورياً وتأكيد حق الطبقة العاملة بالإضراب والتظاهر السلمي دفاعاً عن حقوقها وقراراتها والمثبتين دستورياً أيضاً.

ـ إعادة النظر بقانون التنظيم النقابي بما يحقق التأكيد على استقلالية الحركة النقابية.

ـ التأكيد على ممارسة الحريات النقابية والديمقراطية التي أقرتها الاتفاقيات الدولية والعربية، وعلى رأسها: حرية الطبقة العاملة بممارسة حق الإضراب، وفي انتخاب ممثليها، وحرية عزلهم إذا لم يثبتوا جدارتهم في الدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة.

إن فتح حوار واسع وشامل ترعاه الحركة النقابية، وتشارك فيه القوى الوطنية كلها حول دور الحركة النقابية السياسي والاقتصادي والاجتماعي القادم، سيكون نقلة نوعية في إعادة الاعتبار للعمل النقابي الديمقراطي الحقيقي، الذي سيعتبر القلعة المقاتلة دفاعاً عن الوطن، وفي مواجهة الفساد الكبير وقواه في الدولة والمجتمع، وسيعزز كذلك وحدة الحركة النقابية والعمالية على أساس المصالح الوطنية المشتركة.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

اقتراحات بدون أدوات

ضمن التحضير لانعقاد المجلس العام للنقابات، تقدم التقارير من قبل اتحادات المحافظات، والمكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال، ويتم عرض القضايا النقابية والعمالية والاقتصادية، التي تعاني من صعوبات وتحتاج إلى حلول، وفي هذا السياق قدم المكتب التنفيذي تقريره العام وتضمن الوضع الاقتصادي، حيث عرضت في التقرير اقتراحات من أجل تحسين الوضع المعيشي للعمال، معتبراً إياها اقتراحات قابلة للتحقيق وستكون مساعدة في تحسين الوضع المعيشي للعمال، في ظل عدم إمكانية زيادة الأجور، كما تدعي الحكومة بسبب نقص الموارد.

ضمن الاقتراحات رفع الحد الأدنى للأجور إلى 30000 ألف ليرة سورية مع إعفائها من ضريبة الدخل، مع إعطاء العمال أجر شهر كامل كل ثلاثة أشهر، أي: بمعنى أن جميع ما تم اقتراحه يبلغ 40000 ألف ليره، وهذه الزيادات المقترحة لا تجاري الحد الأدنى لتكاليف المعيشة التي تتجاوز ال200000 ل س، والفارق بهذا الواقع كبير، وسيزداد هذا الفارق طالما قوى الاحتكار«القوى المتحكمة بالسوق» كما أسماها التقرير ممسكة بالمفاصل الأساسية للقرار الاقتصادي، المتعلق بالحاجات الأساسية لعموم الناس، بما فيها العمال، وهذا الإمساك بالقرار مرده السياسات الاقتصادية الليبرالية التي أبعدت دور الدولة التدخلي، عن الفعل الحقيقي في تقرير واقع السوق، وما يجري به من تحكم برقاب البلاد والعباد.

من ضمن الاقتراحات المقدمة، وهي الأخطر على شكل ومضمون الملكية العامة للشركات والمعامل» إصلاح الشكل القانوني لمؤسسات القطاع العام من خلال تحويلها إلى شركات مساهمة عامة يمتلك العاملون فيها جزءاً من أسهمها» ماذا يعني هذا الاقتراح سوى فتح الباب واسعاً لخصخصة تلك المؤسسات، عبر هذا الشكل الموارب من الخصخصة تحت حجة ملكية جزء من أسهمها من قبل العمال، ولا ندري كيف سيتمكن العمال من شراء تلك الأسهم وهم في وضع أقرب إلى حافة الجوع، مما يعني خسارة الاقتصاد الوطني والشعب السوري لأهم قاعدة مادية، ستمكنه من تأمين متطلباته الأساسية وحاجاته الضرورية، ليس هذا فحسب بل ستضعف استقلالية قراره، والمثل الشعبي، يقول:« نحن ما متنا ولكن شفنا اللي ماتو» وتجارب جيراننا الذين سبقونا في الخصخصة ماذا حل بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إن نسبة الأجور من الدخل الوطني ونسبة الأرباح التي تحققها القوى المتحكمة والعلاقة بينهما، هي نقطة الانطلاق في معالجة الوضع الاقتصادي والمعيشي للطبقة العاملة، ودون ذلك هو ذر للرماد في العيون، ولن تجدي كل المسكنات المقترحة لحل أزمة الأجور، والمستوى المعيشي للطبقة العاملة.

عن ربط الأجور بالإنتاج

تتحدث الحكومة دائماً خلال اجتماعاتها مع النقابات: أن زيادة الأجور والرواتب موضوعة ضمن الخطط الحكومية، ولكنها تربط زيادة الأجور بزيادة الإنتاج، وهي تعمل حسب زعمها على دعم مستلزمات عملية الإنتاج لزيادة الأجور، وتسعى في الوقت نفسه لخفض الأسعار، بما ينعكس بشكل إيجابي على المواطن.

■ ميلاد شوقي

ربط الأجور بالإنتاج

كلام الحكومة عن ربطها زيادة الأجور بـزيـادة الإنـتـاج، يعتبر عـمـلاً غير دستوري، فربط الأجور بالإنتاج فيه مخالفة واضحة للدستور، الذي نص في المادة الثالثة عشرة منه على «أن السياسة الاقتصادية للدولة تهدف إلـى تحقيق نمو اقتصادي وعدالة اجتماعية» ومـن متطلبات العدالة الاجتماعية أن يؤمن الحد الأدنى للأجر متطلبات المعيشة للمواطن بغض النظر عن الإنتاج. وهذا ما نصت عليه المادة الأربعون أيضاً، التي أكدت على حق العامل في أجرٍ عادل، وعلى ألّا يقل هذا الأجر عن الحدّ الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات المعيشة وتغيرها، فإذا كـان الـحـد الأدنـى للمعيشة لـلأسرة المكونة من خمسة أفـراد 300 ألف ليرة، فهل الحد الأدنى للأجور اليوم يؤمن حياة كريمة للعامل، ويتوافق والدستور؟؟

الأجور والاستهلاك

لنفترض صدق كلام الحكومة اليوم عن ضرورة ربط الأجـور بالإنتاج، فعملية الإنتاج باتت معطلة بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمواطن وانـخـفـاض الأجـور، فـزيـادة الإنتاج بـاتـت تـحـتـاج إلـى زيـادة الـرواتـب والأجور لكي تزيد نسب الاستهلاك في الـداخـل، الـذي وصل إلـى أدنـى مستوياته، ولـم يعد هـنـاك مـا يـبـرر الـتـسـويـف أو الـتـأخـيـر فـي قضية الأجور، فاليوم العديد من المشاريع والمصانع وبشتى المجالات خفضت من إنتاجها، نتيجة عدم وجود أسواقٍ لتصريف منتوجاتها، وتراجع القدرة الشرائية للمواطن، وهناك العديد من الصناعيين بـات يـحـجـم عن العودة إلى مصنعه لوجود جمود في حركة الـسـوق، نتيجة لانـخـفـاض الأجـور والـرواتـب، وبالتالي بات دعم العملية الإنتاجية يتطلب زيـادة حقيقية في الأجـور والـرواتـب كي تستمر حركة السوق ولا تتكدس البضائع، وتسبب في خسائر قد تقود في النهاية إلى إغلاق المصانع والمعامل.

ولطالما أعلنت الـحـكـومـة: أن زيـادة الأجـور مرتبطة بعودة حقول الغاز والنفط إلى سيطرة الدولة، بما يؤمن فائضاً لها، يسمح من خـلالـه بـزيـادة الأجور، ولكن وبالرغم من عودة العديد من هذه الحقول إلى سيطرة الدولة والبدء بتشغيل هذه الحقول، وآخرها كان في منطقة قارة والبريج بطاقة إنتاجية مليون متر مكعب يومياً، فلم تحصل أية زيادة على الأجور.

الحكومة هي من تعطل عملية الإنتاج وتعتمد على سين التسويف والوعود بشأن قضية الأجور

الأموال الحكومية المجمدة

مع معالجة الحكومة لملف القروض المتعثرة، وتحصيل أغلبها، وتوفر سيولة مالية لدى المصارف الحكومية، إلّا أن الحكومة لا تعمل على استثمار هذه الأمـوال بالشكل الصحيح لزيادة وارداتـهـا، أو لدعم العملية الإنتاجية، بل يتم عكس من ذلـك، إغـلاق مصانع القطاع العام تحت حجة أنها خاسرة دون أن يتم دعم أي من هذه المصانع والمعامل، أو تأمين مستلزمات عودتها للإنتاج، وبذلك تكون الحكومة هي من تعطل عملية الإنتاج وتعتمد على سين التسويف، والوعود بشأن قضية الأجور، واسـتـخـدام تصريحات نـاريـة كالتي سمعناها في عيد العمال، معتبرة أن هذه الطريقة المتعارف عليها منذ سنين في بلادنا مازالت تعطي مفعولها اليوم.

الحكومة لا تدعم الإنتاج

قضية الأجور والرواتب باتت تتفاعل كثيراً داخل المجتمع السوري، بسبب الحالة المزرية لغالبية السوريين، وبسبب تعنت الحكومة ووقوفها إلى جانب قوى رأس المال فهؤلاء ومن ورائهم قوى الفساد، يمانعون أية زيادة على كتلة الأجور والرواتب، لأنهم لا يريدون التنازل عن أي جزء من أرباحهم التي تزداد يوماً بعد يوم، وهو ما يزيد الاحتقان في الشارع الـسـوري نـتـيـجـة لانـتـشـار الـفـقـر، وتعطل العملية الإنتاجية، وتوقف العديد من المصانع، وعلى ما يبدو أن الحكومة لا تعمل على دعم العملية الإنتاجية كما تدّعي، بل تعمل على ضرب الصناعة الوطنية لصالح تجارة الاستيراد، وجل ما يهم الحكومة هو دعم التجار وتشجيع السياحة، وهو ما يحول البلاد إلى مجتمع استهلاكي غير منتج، فربطها لـزيـادة الأجـور بـزيـادة الإنـتـاج القصد منـه: ضرب الاثنين معاً.

الطبقة العاملة

الجزائر_ موظفو المطارات

دخل تقنيو وعمال مصالح صيانة الطائرات في إضراب مفتوح عن العمل يوم 8 أيار، احتجاجاً على عدم استجابة الإدارة لمطالبهم، كما دعت إلى عقد جمعية عامة استثنائية في 14 أيار الجاري، مطالبة الإدارة العامة للخطوط الجوية الجزائرية بضرورة الاستجابة للعديد من المطالب العالقة منذ الإضراب الأخير الذي شل حركة الطيران.

أعلنت النقابة الوطنية لتقنيي صيانة الطائرات، للشركتين العموميتين الجوية الجزائرية وطاسيلي الدخول في إضراب، احتجاجاً على عدم استجابة الإدارة لمطالبها بالسُلم الهرمي للأجور، عن طريق رفـع الأجـر الـقـاعـدي ومـسـاواتـهـا مـع الموظفين الآخرين في الشركة، والترقية في مناصب العمل، وأكـدت الـنـقـابـة فـي خـتـام بـيـانـهـا: أن الاستجابة للمطالب أمر لا رجعة فيه.

المغرب_ مظاهرة المعلمين

تظاهر آلاف المعلمين يوم 6 أيار بالعاصمة الرباط، رفضاً لنظام التوظيف بالتعاقد، ومطالبة للحكومة بالتراجع عنه، وشارك في المسيرة، ما يزيد عن خمسين ألف شخص من المعلمين الذين يعملون بموجب نظام التوظيف بالتعاقد، وتأتي المظاهرة بعد أيام قليلة من إضراب آلاف المعلمين المتعاقدين، احتجاجاً على تأخر صرف المنحة والمطالبة بتحسين ظروف دراستهم.

ورفـع المتظاهرون خـلال المظاهرة الـتـي دعـت لها «التنسيقية الوطنية لـلأسـاتـذة الـذيـن فـرض عليهم الـتـعـاقـد» شـعـارات «حـريـة كـرامـة عـدالـة اجـتـمـاعـيـة»، و«الـشـعـب يـريـد إسـقـاط الـتـعـاقـد» و«لا لا ثـم لا لـتـعـاقـد المهزلة».

وأطلقت الحكومة خلال العام الماضي برنامج التوظيف في القطاع العام بموجب عقد يمتد إلى عامين قابلاً للتجديد، وبدأ تنفيذه بالتعليم.

بلجيكا_ نقابة الطيارين

أعلنت نقابة الطيارين يوم 9 أيار، عن تنظيم إضراب بسبب خـلاف مـع الـشـركـة بـشـأن زيـادات الأجـور، واحتجاجاً على عدم استقرار ظروف العمل.

وفي سياق متصل، أعلنت شركة خطوط بروكسل الـجـويـة يـوم 10 أيـار، أن عـددا مـحـدودا فقط من الرحلات الجوية سوف تقلع يومي الاثنين والأربعاء المقبلين بسبب إضراب للطيارين.

جاء في بيان للشركة، أن الإضراب سوف يؤثر على 60 ألـف راكـب، ومـن بـين 557 رحـلـة جـويـة كـانـت مقررة يومي الاثنين والأربعاء، من المقرر أن تقلع 80 رحلة فقط، من وإلى وجهات داخل أوروبا فقط، حسب المعلومات التي أوردتها الشركة على موقعها الإلكتروني.

وقال متحدث باسم شركة الطيران: تكلفة يوم الإضراب الواحد تبلغ 4,7 مليون يورو «5,6 مليون دولار».

فرنسا_ استمرار الاحتجاج

تستعد النقابات العمالية في فرنسا لتنظيم إضراب ومظاهرات، يومي 22 و26 أيار الجاري، احتجاجاً على جميع الإجراءات الحكومية وسياسات الرئيس إيمانويل ماكرون، وذكرت صحيفة «لوموند» الفرنسية، أن كل المدن، وعلى رأسها العاصمة باريس، ستشهد مظاهرات في هذين اليومين، احتجاجاً على تغييرات ستجريها الحكومة ضمن خطة العمل العامة 2022، وأوضحت الصحيفة، أن 9 نقابات، بينها «الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للعمل»، و«الاتحاد العام لنقابات العمال»، و«القوة العمالية»، ستنظم مسيرات لصالح الموظفين.

يشارك في الإضرابات موظفو القطاع العام، وعمال قطاعات النقل البري والجوي وسكك الحديد، وشهدت باريس، يوم 1 أيار الماضي، اشتباكات عنيفة أثْناء مسيرات ومظاهرات الاحتفال باليوم العالمي للعمال، وأوقفت الشرطة 109 أشخاص.

من أول السطر

■ نبيل عكام

اتفاقيات منظمة العمل الدولية /6/

اتفاقية العمل الدولية رقم /47/ الخاصة بشأن تخفيض ساعات العمل إلى أربعين ساعة عمل في الأسبوع، دخلت هذه الاتفاقية طور التنفيذ عام 1957، حيث أكدت الاتفاقية على مبدأ تطبيق عدد ساعات العمل في الأسبوع ب /40/ ساعة عمل، وذلك بشكل لا يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة للعمال من خلال اتخاذ الإجراءات الضرورية والمناسبة، لتحقيق هذه الغاية.

الاتفاقية رقم /17/ الخاصة بالتعويض عن إصابات العمل دخلت حيز التنفيذ عام 1927 وقد صادقت عليها سورية عام 1960، حيث أكدت المادة /2/ من الاتفاقية على أن تطبق التشريعات الخاصة بالتعويض عن إصابات العمل على جميع العمال في المنشآت أو المؤسسات، أي: كانت طبيعة عملها سواء كانت عامة أو خاصة، بما فيهم العمال الذين تحت التمرين، كما أكدت المادة /6/ على عدم التأخير في دفع تعويضات الإصابة عن خمسة أيام، سواء كان ملزماً بذلك صاحب العمل أو مؤسسة التأمينات الاجتماعية، أما المادة /9/ من الاتفاقية أقرت الحق لأنواع المساعدة الطبية كافةً من جراحة وأدوية وغيرها، التي تعتبر ضرورية في حالات الإصابة وتقع تكاليفها على مؤسسة التأمينات، أو على عاتق صاحب العمل إذا لم يكن قد أمّن على عماله ضد إصابات العمل والعجز، وأوجبت المادة /10/ من الاتفاقية صاحب العمل، أن يزود العمال المصابين بالأطراف الصناعية والتركيبات، وعليه أن يجددها كلما دعت الضرورة ذلك، وأشارت المادة /7/ من الاتفاقية إلى أنه إذا دعت الحاجة للعامل المصاب بعجز إلى مساعدة مستمرة من شخص آخر أن يدفع تعويضاً إضافياً مناسباً لهذا الشخص، وجاء في المادة /5/ من الاتفاقية: أن التعويضات المستحقة عن الإصابة التي تؤدي إلى وفاة المصاب، أو تؤدي إلى عجز مستديم للمصاب، فيجب أن تدفع للمصاب أو المستحقين عنه على شكل دخل شهري. وصدرت الاتفاقية رقم /18/ الخاصة بالتعويض عن الأمراض المهنية، حيث أوجبت المادة /1/ منها التعويض لضحايا الأمراض المهنية أو لورثتهم، وأن تكون قيمة التعويض متناسبة مع حجم الأضرار التي تعرض لها العامل، وكانت سورية قد صادقت على هذه الاتفاقية في عام 1960.

تضمن قانون التأمينات رقم /92/ وتعديلاته على العديد من جوانب هذه الاتفاقيات، وهي تعتبر في حيز التنفيذ، هذا بغض النظر عن بعض جوانب الإعاقات الروتينية والإجرائية المختلفة، التي تعيق أو تؤخر تنفيذها فهذا بحث آخر.

لماذا لا يتم الإفراج عن مشفى شهبا؟!!

أحد أهم مطالب نقابة عمال الصحة المدور من مؤتمر إلى آخر خلال أربعة عشر عاماً من المؤتمرات النقابية العمالية، ومن زيارات لمسؤولين من وزراء ومحافظين، لم تكن كافية لإنجاز مشروع مشفى شهبا، والذي لم تنتهِ المرحلة المتبقية من هذا المشروع، والأهالي يقتاتون على الوعود المعسولة للمسؤولين، مما دفع البعض من الأهالي أن يقترح على قاسيون ضم المشروع غير المنجز لمديرية الآثار والمتاحف كون المدينة تمتاز بآثارها الرومانية، وتسمية المشفى «مشفى فليب العربي إبان العهد الروماني»

■ وائل منذر

أعمال الترميم في مشفى شهبا أثارت الكثير من التساؤلات لدى المواطنين في مشروع لم ينجز بعد، وبدأ ترميمه قبل إتمامه في ظل معوقات مالية وتقنية تقف حائلاً أمام إتمام المشروع

إن بدء الترميم في مشفى شهبا الوطني قبل وضعه في الخدمة مفارقة تثير الكثير من التساؤلات.

المشفى الذي بدء العمل به منذ عام 2002 ضمن عقود منفصلة للإنشاء والإكساء، والتجهيزات، ومعوقات مالية تتعلق بضعف التمويل اللازم لإنجاز وتنفيذ شبكة الغازات الطبية، وبعض العقود الجزئية المتعلقة بالأتمتة، وتملص العديد من المتعهدين من إكمال المشروع بسبب تفاوت الأسعار التي تضاعفت عشرات الأضعاف، جميع هذه العوامل وقفت حائلاً أمام إتمام هذا الصرح الحيوي الهام، الذي سيقدم خدمة صحية لـ 34 قرية وبلدة في الريف الشمالي الشرقي لمحافظة السويداء ولما لا يقل عن 125 ألف مواطن في مدينة شهبا وقراها والتي تبعد عن مدينة السويداء ما يقارب 20 كم.

مشفى «شهبا» هو الوحيد على الطريق السريع بين محافظتي دمشق والسويداء ما يعطيه قيمة مضافة لكونه أقرب نقاط الإسعاف على الطريق الحيوي، إضافة إلى دورِه المأمول «لدى وضعه في الخدمة» في التخفيف من الضغط الحاصل على المشفى الوطني في السويداء، ولا سيما بعد ازدياد التعداد السكاني في المدينة والقرى التابعة لها، نتيجة الهجرة الوافدة إليها بسبب الظروف الأمنية التي شهدتها البلاد خلال السنوات السبع الماضية.

العمل في المشروع بدأ منذ عام 2002 لكن المشفى لم يدخل الخدمة حتى الآن، رغم تتالي الوعود منذ عام 2010 بتسليم المشفى ووضعه في الخدمة من قبل جميع الأطراف المشرفة والمعنية به.

إن ما قامت به الشركة العامة للبناء خلال عام 2017 اختصر أعمال السنوات الماضية، وذلك نتيجة «أهمية إنهاء المشروع بوقت زمني محدد».

أعمال كل العقود الفنية والميكانيكية والكهربائية والإكساء أصبحت منتهية ومع نهاية العام يكون تركيب شبكة الغازات منتهياً، ويصبح المشفى «بيد مديرية الصحة» التي تترتب عليها المرحلة الثانية بالتجهيز.

يتكون المشفى من ثلاثة طوابق بمساحة طابقية تبلغ 220 متراً مربعاً وقبو ويخدم نحو 150 ألف مواطن من 34 قرية في منطقة شهبا إضافة إلى الأسر الوافدة، ويتسع المشفى وفق العقد لـ 60 سريراً لكن نتيجة المساحات الواسعة التي يتمتع بها حسب تصميمه الأفقي، فإنه من الممكن أن يحتوي على أكثر من 100 سرير.

تخصيص اعتماد للمشفى هذا العام بقيمة 85 مليون ليرة لإنجاز بعض الأعمال، حيث أنفق منها نحو 57 مليون ليرة من أصل الاعتماد منذ بداية العام الجاري، وحالياً العمل جارٍ للتعاقد على تأمين أثاث ومعدات للمشفى من أسرة وعربات ضماد ونقل مرضى، إضافة إلى تجهيزات أخرى.

إن القيمة الإجمالية المصروفة للعقد بلغت نحو 600 مليون ليرة سورية إضافة إلى عقد الغازات المستقل، الذي لم يتم صرفه والبالغة قيمته 350 مليون ليرة، أي: إن القيمة الإجمالية لعقود بناء المشفى نحو مليار ليرة سورية، عازياً سبب عدم ارتفاع تكلفة البناء بمبلغ أكثر من ذلك كون «القسم الأكبر منه نفذ قبل حدوث تضخم الأسعار».

يشمل المشفى أقساماً للأطفال والإسعاف والولادات، وغرف التجهيزات الميكانيكية، ووحدات المعالجة المتضمنة «المراجل والحراقات والمداخن» والتي تم تجريبها مؤخراً للتأكد من جهوزيتها للعمل، كما قام الكادر الفني بتغليف الأنابيب بقماش عازل للحرارة ودهنها بألوان مختلفة تميزها «خطوط باردة، أو ساخنة» لسهولة العمل، وقد «واجه الفريق صعوبة مضاعفة في هذا القسم، لكون الآلات مركبة منذ أكثر من 6 سنوات، ونتيجة عدم استخدامها ترتب إعادة صيانتها وضبطها».

لم يخلُ مشفى شهبا في محافظة السويداء من بعض الأخطاء الفنية في اختيار التجهيزات، كأبواب الحمامات التي لا تسمح بالاستخدام الصحيح لها ونظام الإطفاء اليدوي، وعزل النوافذ والمغاسل غير المطابقة للمواصفات وبياض الحمامات المخالف للنوعيات المطلوبة، وعدد من الأبواب الداخلية الحديدية التي تشكل خطورة على مستخدميها.

يذكر أن تكلفة المشفى وصلت إلى حوالي مليار ونصف المليار ليرة.

هل يدخل مشفى شهبا الحكومي حيز التشغيل والاستثمار لدى مديرية الصحة في عام 2018 مع العلم أن تأمين التجهيزات الطبية وعقودها يجب أن يبدأ الآن، كي لا يخيب أمل المواطنين من جديد بتأخر افتتاح المشفى لسنوات أخرى، إذا تأخرت عقود التجهيزات الطبية ولايزال الأهالي مع انتهاء كل اجتماع يعودون إلى بيوتهم، حاملين معهم حقيبة من الوعود الحكومية، وحقيبة أخرى من الأحلام بتحقيق تلك الوعود .

في ذكرى النصر على الفاشية

كان لافتاً هذا العام تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي في روسيا الاتحادية، بالذكرى السنوية للانتصار على الفاشية في التاسع من الشهر الجاري، من خلال مستوى وحجم المشاركة الرسمية والشعبية، التي حملت رسائل واضحة إلى العالم، فيما يتعلق بالموقف من التاريخ من جهة، وآفاق التطور اللاحق، ودور روسيا في العالم المعاصر من جهة أخرى..

■ رمزي السالم

لم يكن الاحتفال بهذه المناسبة مجرد طقس احتفالي، وتغنٍّ بالماضي المجيد، ووفاء لذكرى الآباء والأجداد، ومنع محاولات تشويه التاريخ، بل بالإضافة إلى كل ذلك فإن الذكرى تزامنت مع مواقف لافتة للقيادة الروسية، بأن دروس الماضي تستوجب استكمال العملية في الظروف المعاصرة، كما تجلى بالتحديات التي وضعها الرئيس الروسي، وبالدرجة الأساسية في المجال الاقتصادي، وسعي روسيا للوصول إلى مرتبة الدول الخمس الأولى على المستوى العالمي، خلال الأعوام القليلة القادمة.

إن تحدياً بهذا المستوى، يعني من الناحية الموضوعية القيام بإجراءات عميقة، وتحولات نوعية تشمل كل المجالات، في السياسة والاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا..

الفوج الخالد

لم يقتصر إحياء المناسبة على الجانب الرسمي فقط، فكانت مسيرة الفوج الخالد ومشاركة عشرة ملايين مواطن روسي في احياء المناسبة، موقفاً شعبياً صريحاً، من مجمل التطور التاريخي في روسيا، بدءاً من ثورة أكتوبر، والحرب الوطنية العظمى، وانهيار التجربة الاشتراكية، ورداً ملموساً على البروباغندا التي شوهت رموز تلك المرحلة التاريخية، وحواملها السياسية والأيديولوجية، إن هذه المشاركة الشعبية المتصاعدة كل عام، تعني أن منظومة القيم التي سادت تلك المرحلة، قيم التعاون، والنزوع العميق نحو الروح الجماعية، المتوافقة مع الطبيعة البشرية، واحترام الكرامة الإنسانية، هي قيم متأصلة في المجتمع الروسي، وإذا وجد من يعبر عنها فإنها تظهر بهذا الشكل الذي يفوق كل التوقعات.. حيث يتداخل الوطني، مع الاجتماعي ـ الطبقي، والماضي مع المستقبل، والعام مع الخاص، والضرورة مع الواقع.. لتشكل بمجموعها نموذجاً فريداً في الوعي الجمعي لشعب من الشعوب. ولم تفلح كل عمليات التزوير، ومحاولات صياغة وعي اجتماعي جديد ممسوخ، يتوافق مع الليبرالية الجديدة، في إلغائه.

انتصار الأمس.. وتقدم اليوم؟

إذا كان انتصار الاتحاد السوفييتي في الحرب العالمية الثانية، ترك تأثيراً مباشراً على الوضع الدولي ككل، وبالدرجة الأولى ما أطلق عليه بلدان حركة التحرر، وحصول عشرات البلدان والدول على استقلالها الوطني، فإن تصاعد الدور الروسي، وتعزز نظام التعددية القطبية الآن، وتراجع وزن الولايات المتحدة بما تمثله بالنسبة كأكثر قوى رأس المال رجعية في العالم المعاصر، بات يلقي بظلاله على كل الوضع الدولي، والعلاقات الدولية، ومنها بلادنا..

التوازن الدولي الجديد يفتح المجال رحباً أمام دول العالم للعودة إلى التاريخ بعد أن جعلها النموذج الرأسمالي الغربي خارجه

إن الدرس الأساس، بالنسبة لنا كشعوب ودول تدفع ضريبة ظهور الفاشية الجديد، في ظل الأزمة الرأسمالية الراهنة، هو: أن التوازن الدولي الجديد، يفتح المجال رحباً أمام دول العالم للعودة إلى التاريخ، بعد أن جعلها النموذج الرأسمالي الغربي، خارجه، من خلال فرض نظام التبعية المقيت على كل بلدان الأطراف.

التاريخ لا يعيد نفسه بالتأكيد، ولكن بالتأكيد تشكل التجربة التاريخية جزءاً من مكونات الوعي البشري لذاته، والوعي البشري في سياق تراكمه، يستنبط الحلول للمشاكل الجديدة التي تعترض طريق تطور البشرية، بعبارة أخرى: إن ما يجري على النطاق العالمي اليوم، يشكل بداية إنهاء تحكم المركز الرأسمالي الغربي بالعالم خلال القرون الخمسة الماضية، بما فيها منع قوى رأس المال المالي، من حل تناقضاتها على حساب شعوب العالم عبر حروب مدمرة وواسعة.

إن الهوامش الواسعة التي تؤمنها، الزيادة المضطردة للدور الروسي الصيني في إطار تكامله، تضع على جدول أعمال القوى الحية في بلدان الأطراف، ضرورة إبداع نموذجها الخاص في التطور، من خلال الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة، التي ستحل جملة المهام الوطنية والاقتصادية الاجتماعية، والديمقراطية، وهي بذلك، لا تحل قضاياها فقط، بل تساهم أيضاً بدورها في الحفاظ على الحضارة البشرية، ومنع اندلاع الحروب.

بيان من حزب الإرادة الشعبية

حزب الإرادة الشعبية

عدوان صهيوني جديد والرد مباشر!

تكررت فجر اليوم الاعتداءات الصهيونية على سورية، البلد ذي السيادة، وذلك بالتزامن مع استمرار تقهقر قوى الإرهاب على الأرض السورية واقتراب انفتاح آفاق الحل السياسي الشامل.

الجديد هو: أنّ الرد لم يقتصر على التصدي لقسمٍ هامٍ من الصواريخ التي أطلقها الصهيوني، بل امتد لإطلاق صواريخ سورية باتجاه القوة المحتلة التي تحتل جزءاً عزيزاً من الأرض السورية، وأطلقت الصواريخ نحو مواقع العدو في هذه البقعة المحتلة بالذات؛ الجولان السوري المحتل.

إنّ مرحلة العربدة الصهيونية قد آذنت بالانتهاء كلياً، وذلك بالتوازي مع اقتراب الحل السياسي الشامل الذي يشكل مصدر الرعب الأساسي للعدو الصهيوني وحلفائه وشركائه المختلفين، وعلى رأسهم المعلم الأمريكي المتراجع باطّراد.

■ دمشق
10 أيار 2018

تصريح صحفي من الخارجية الروسية

التقى نائب وزير الخارجية الروسية السيد سيرغي فيرشينين اليوم 11 أيار بالسيد قدري جميل القيادي في جبهة التغيير والتحرير ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وناقش الطرفان الأوضاع في سورية، وتم التركيز على الخطوات السياسية اللازمة للوصول للتسوية السياسية على أساس القرار 2254 وعلى أساس نتائج مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي.

قرنان على ميلاد

«إنّ التاريخ يطلق صفة أعظم العظماء على أولئك البشر الذين تشرَّفوا بالعمل من أجل الخير العام. والسّعيد، بالتجربة، هو ذلك الإنسان الذي يجعل أكبر عدد من الناس سعداء». كارل ماركس «5 أيار 1818 – 14 آذار 1883»

■ د. اسامة دليقان

المولد

ولد كارل هينريش ماركس في 5 أيار 1818، في ألمانيا الرينانية «في بروسيا»، في مدينة تريـر. كان والده محامياً ويهودياً تحول إلى البروتستانتية. أعظم ثوريي العصر الحديث هـذا، كانت عائلتـه ميسورة ومثقفة وغير ثورية. وكانت الحياة الثقافية في موطنه، متأثرة بأفكار الثورة الفرنسية، رغم وجود التخلف الاقتصادي.

ماركس المراهق

«إن مرشدنا الأساسي في اختيار المهنة ينبغي أن يكون رفاه الإنسانية واكتمالنا الذاتي. ولا يظنّن أحدٌ أنّ هاتين مصلحتان متناقضتان فيما بينهما، أو أنّ إحداهما ستدمر الأخرى. بل على العكس، إنّ طبيعة الإنسان مكوَّنةٌ بحيث إنه لا يستطيع تحصيل كماله الخاص إلا بالعمل من أجل كمال وخير أخيه الإنسان. إذا عمل من أجل نفسه فقط، ربما يصبح رجل علم مشهوراً، أو حكيماً عظيماً، أو شاعراً ممتازاً. ولكنه لن يصبح أبداً إنساناً عظيماً كاملاً بحقّ.» «كارل ماركس وكان عمره 17 عام».

ركز ماركس في سنوات عمره بين «1830–1835» على تعليمه المدرسي الثانوي، كما تلقى تعليماً علمياً في جمنازيوم تريـر.

مراحل تطور فكر ماركس:

«وهي تنطبق على إنجلس أيضاً»

«1» مرحلة الصِّبا:

تمتد على الفترة 1837 – 1842 وهي مرحلة انتقالهما من التطلعات الديمقراطية العامة «المصاغة في كثير منها على أساس مثالي» إلى الأفكار الديمقراطية ـ الثورية بعيداً عن المثالية واللاهوت.

«2» مرحلة تشكل الماركسية:

أ ـ انتقالهما من الديالكتيك المثالي والديمقراطية الثورية إلى المادية الديالكتيكية والشيوعية: 1842– 1844 «الحوليات الألمانية الفرنسية. ومخطوطات 1844، والعائلة المقدسة.»

ب ـ وضع أسس الفلسفة الماركسية: 1845– 1848 وصولاً إلى البيان الشيوعي، الذي هو «برنامج التحويل الثوري على أساس المادية التاريخية.»

ج ـ تشكل الاقتصاد السياسي الماركسي.

رغم هذا التقسيم، لا شك بأنّ مكونات الماركسية الثلاثة مترابطة ومتداخلة وكان كلّ تطوير في أحدها يدفع إلى تطور المكونين الآخرين.

لقاؤه الأول مع طبقة «المَخَلَّصين»

انتقل ماركس إلى باريس في أواخر 1843 حيث تواصل لأول مرة في حياته مع حركة منظمة للطبقة العاملة. أما إنجلس فكان خلال ذلك وقبل ماركس قد انخرط عملياً في حركة الطبقة العاملة، وبدأ بحثه عن أحوال الطبقة العاملة في إنكلترا، وكتب في أواخر 1842 مقاله الهام «خطوط عامة لنقد الاقتصاد السياسي»، والـذي كان لـه تأثير حاسم وانعطافي على انتبـاه مـاركس لأهمية الاقتصاد السياسي وتوجهه نحو دراسته. كان لقاؤهما الأول عام 1842 عرضياً وقصيراً. ولم يأت لقاؤهما الثاني عام 1844 إلا وقد وجدا نفسيهما على وفاق سياسي تام، وبدأت رحلتهما الرفاقية طوال العمر، وأخذا يؤسسان الماركسية كعلم.

ماركس المناضل بالفكر والممارسة

انخرط ماركس وإنجلس في نضال ثوري طويل عملي ونظري، فانضما إلى حركة الهيغليين الشبان، ثم تأثرا بفلسفة فيورباخ المادية، ثم أسسا فلسفتهما المستقلة المادية الديالكتيكية «الماركسية». ومن أبرز المحطات التاريخية للعمل الثوري لهما: تأسيس عصبة الشيوعيين 2 حزيران 1847، وإصدار البيان الشيوعي كبرنامج للحركة. المشاركة في ثورات 1848 في أوروبا، والتي تعرض ماركس بسبب نشاطه فيها إلى الملاحقة والتهجير من باريس وغيرها، والتي منيت بهزائم، انكبّا بعدها على استخلاص العبر والدروس منها لتطوير العمل الثوري اللاحق وتلافي الأخطاء. وقام ماركس بأعمال الدفاع القانوني والسياسي عن حركات الطبقة العاملة الثورية، كما في دفاعه عن الشيوعيين المعتقلين من السلطات البروسية في كولونيا 1852، ودفاعه عن ناشطي الحركة الشارتية في إنكلترا. انخرط ماركس في تأسيس أول منظمة بروليتارية أممية «رابطة الشغيلة العالمية ـ الأممية الأولى» 1864– 1874، وظلّ ناشطاً فيها حتى انحلالها، وكان من أهم المحطات الثورية خلالها: ثورة كومونة باريس 1871 حيث انخرط ماركس في علاقات وطيدة مع الحركات الثورية والعمالية والاشتراكية الفرنسية مقدماً ما استطاع من عون فكري وعملي، ومتعلّماً من نجاحاتها وإخفاقاتها، صائغاً دروساً نظرية ثمينة للمستقبل.

الاكتشافان العلميان الأكثر ثورية لماركس

هما «الفهم المادي للتاريخ»، و«القيمة الزائدة»، وبفضلهما تحولت الاشتراكية من طوباوية إلى علم.

وبالنسبة لاكتشاف القيمة الزائدة أكّد إنجلس نسبة هـذا الاكتشاف إلـى مـاركس، وصاغ ذلك في مقدمة الطبعة الألمانية 1883 للبيان الشيوعي:

«إن الفكرة الرئيسة التي تسود البيان من أوله إلى آخره . هي أن الإنتاج الاقتصادي لكل حقبة زمنية، وما ينتج عنه بالضرورة من بناء اجتماعي، يشكلان معاً أساس التاريخ السياسي والفكري لهذه الحقبة الزمنية. وبالتالي فإن التاريخ كله «منذ انحلال المشاعية البدائية للأرض» كان تاريخ صراعات طبقية. صراعات بين طبقات مستغِلّة وطبقات مستغَلّة، بين طبقات سائدة وطبَقات مَسودة، في مراحل تطورها الاجتماعي المختلفة. وقد وصل هذا الصراع الآن إلى تلك المرحلة، التي أصبحت فيها تلك الطبقة المستغَلّة المرهقة والمضطهَدَة «البروليتاريا»، لا يمكن لها أن تتحرر من نير الطبقة التي تستغلها وتضطهدها «البرجوازية» دون أن تُحرّر في الوقت نفسه، وإلى الأبد، المجتمع بأسره من الاستغلال والاضطهاد، ومن الصراعات الطبقية ـ هذه الفكرة الأساسية تعود إلى ماركس وحده دون سواه.»

أما اكتشاف القيمة الزائدة فيعتبر من أهم العلامات المميزة لماركس في علم الاقتصاد السياسي. وجاء اكتشافها على مراحل. إذ استطاع ماركس «في نيسان ـ أيار 1851» التوصل إلى تحديد مصدر القيمة الزائدة لكن دون أن يبحث بعد في تشعباتها مما أبقاه حتى ذلك الوقت ضمن نظرية القيمة والأجور لريكاردو. ولاحقاً «1857–1858» عندما كتب مخطوطاته الاقتصادية الأضخم والأهم، التي تعتبر المسودة الأساسية لرأس المال والمعرفة باسم «الغروندريسة»، عرض ماركس ولأول مرة بشكل مفصّل نظريته في القيمة، وعلى أساسها، نظريته في القيمة الزائدة. وكانت الغروندريسة عموماً حسب تقييم ماركس نفسه: أول صياغة علمية للأسس النظرية للشيوعية.

«القوى الخارقة لا وجود لها وإنما الخارق هو قدرة القطب الصوفي أو المثقف الكوني على تحدي السلطة الطبيعية والدولة»

ماركس «المثقّف الكوني» والإرث المَغيَّب

يقول الرّاحل هادي العلوي: «القوى الخارقة لا وجود لها وإنما الخارق هو قدرة القطب الصوفي، أو المثقف الكوني على تحدي السلطة الطبيعية والدولة». وسيرة حياة ماركس وإنجازاته تشهد بأنّه مثقّفٌ كوني بهذا المعنى، ليس فقط بمعنى موسوعيّة علمه وثقافته، وأممية/ كونيّة قضيّته التي ناضل من أجلها، بل وبقدرته الكبيرة على إبقاء جذوة فكره مضطرمة رغم الصعوبات المادية والجسدية.

لذكرى ميلاد ماركس لسنة 1885 كتب إنجلس ما يلي («أي: بعد سنتين من وفاته»):

«كـان هنـاك فترة استراحة أخـرى [اضطر خلالها ماركس للتوقف عن متابعة أبحاثه في الاقتصاد السياسي] بعد العام 1870، بسبب مرضه. وكالعادة خصص ماركس هذه الفترة لدارسات أخرى: الهندسة الزراعية، العلاقات الريفية في أمريكا، وبشكل خاص في روسيا، سـوق المـال والمـصـارف، وأخـيـراً، العـلـوم الطبيعية، مثل: الجيولوجيا، والفيزيولوجيا، وفوق كل ذلك أعمال مستقلة في الرياضيات. وقد شكلت هـذه الـدراسـات محـتوى دفاتر

ماركس... و«الشبح» يجول

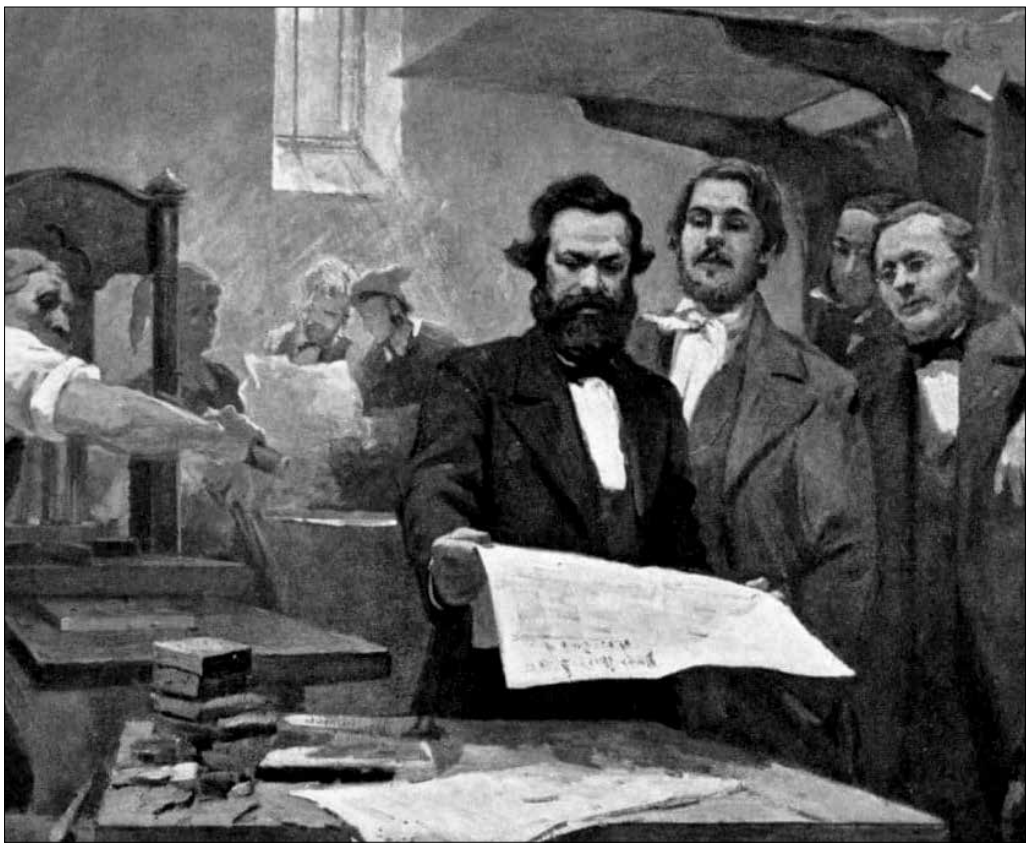

المقتطفات العديدة لهذه الفترة. ومع بداية العام 1877 عادت لماركس صحته بما يكفي لاستئناف عمله الرئيس.»

وفي الحقيقة لم تقتصر كتابات ماركس في العلوم الطبيعية المختلفة على سنوات مرضه السبع هذه، بل امتدت إلى النصف الثاني من حياته «1850_ 1883».

ومما يثير الأسف مع شعور مشروع بـ»المؤامرة» هو: أنّ المنشور حتى الآن هو حوالي النصف فقط «50%» من كتابات ماركس وإنجلس المتوافرة بشكل مخطوطات محفوظة في أرشيفات الغرب. وتتوافر منذ العام 2004 وحتى الآن الطبعة «الكاملة» لمؤلفات ماركس وإنجلس بالروسية والإنكليزية على الأقل، ولكنها في خمسين مجلداً فقط، علماً بأنّ مشروعاً لنشر الأعمال الكاملة فعلاً «المحفوظة كمخطوطات» بلغة الأصل «الألمانية» في مئة مجلد، كان قد انطلق فعلاً من دار نشر ديتز فيرلاغ بألمانيا الديمقراطية منذ العام 1972 ومازال مستمراً لكنه تباطأ بشكل كبير جداً بعد انهيار جدار برلين، وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي».

ويقدر حجم المخطوطات الكاملة بنحو 55 ألف صفحة من الدفاتر الكبيرة «90% منها بخط ماركس، و10% بخط إنجلس» وهذا يعني: أنّ أكثر من نصف إرث ماركس ما زال غير منشور.

ماركس كعالم طبيعة

يجدر بالذكر أن كتابات ومخطوطات ماركس غير المنشورة، تدور بشكل رئيس حول دراسة العلوم الطبيعية والتكنولوجيا في زمنه، ولا سيما في الحقول التالية: الزراعة، الكيمياء الزراعية، البيولوجيا، الكيمياء، الجيولوجيا، علم المناخ والأرصاد الجوية، علم الأمراض «الباثولوجيا»، الفيزيولوجيا، التعدين، الميكانيك، الهندسة الميكانيكية، تاريخ العلم والتكنولوجيا، وفلسفة العلم.

ولأخذ فكرة سريعة عن غزارة اطلاع ماركس على العلوم الطبيعية نقتبس من رسالته إلى إنجلس «4 تموز 1864»:

«مازالت أعاني من أنفي وفمي بسبب الإنفلونزا... خلال هذا الوقت، وبما أنني عاجز تماماً عن العمل، فقد قرأت كتب: فيزيولوجيا كاربنتر [1839]... كتاب شبورتزيم عن تشريح الدماغ والجهاز العصبي [1826]، وكتاب شلايدن وشفان عن الخلايا [1847، 1850]...».

لا مجال لذكر أبحاث ماركس في الأنثروبولوجيا وغيرها، ولكن للرياضيات خصوصية تستحق الإضاءة عليها.

إنْ اخترنا ذلك الموقع في الحياة الذي نستطيع فيه قبل كل شيء أنّ نعمل من أجل الإنسانية فلن تستطيع أية أعباء أن تثنينا

ماركس كعالم رياضيات

إنّ اهتمام ماركس بالرياضيات، وكتابته لمجموعة دفاتر مخطوطات عن حساب التفاضل وتاريخ تطوره، جاء مترافقاً ومحرّضاً بانكبابه على دراسة الاقتصاد السياسي وتأليف رأس المال. كتب ماركس إلى إنجلس في 31 أيار 1873: «لقد اعتقدت «وما زلت أعتقد، في حال تمت دراسة المادة بشكل كاف» بأنني ربما أستطيع أن أحدد رياضياً القوانين الرئيسة التي تحكم الأزمات» «يقصد الأزمات الاقتصادية الدورية آنذاك».

إنّ قوة أفكار ماركس كما لاحظ الباحث باسكي «مترجم المخطوطات الرياضية الكاملة لماركس» تكمن بالضبط في محاولة تغيير الواقع القائم، وليس مجرد تفسيره. وكتابات ماركس عن حساب التفاضل تبيّن_ كما في أعماله بالاقتصاد السياسي_ أنه عندما تتوفر الشروط الموضوعية الضرورية ضمن النظريات الرياضية القائمة، فإنّ نظريات رياضية جديدة تتطور لتحلّ محلّها، ويتم ذلك عبر صراع بين الجديد والقديم. وهذه الطبيعة الديالكتيكية لتاريخ تطور الحساب «الكالكيولوس» هو بالضبط ما نجح ماركس في البرهان عليه في مخطوطاته الرياضية. حيث حاول أن يوضح تاريخ تطور حساب التفاضل من وجهة نظر مادية ديالكتيكية. ووفقاً لماركس فإنّ ذلك التاريخ يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل رئيسة:

«1» المرحلة «الصّوفية» في حساب التفاضل «تيلور، ماك_ لورين، نيوتن، لايبنتز»: وتميزت بغياب فهم مؤسسي حساب التفاضل هؤلاء لجذوره «الجبرية». إذ كانت الفكرة السائدة هنا، هي: أنّ المشتق يعكس الحقيقة الموضوعية الخارجية فوراً وبشكل مباشر، وعبروا عن ذلك بمفهوم «الزيادة متناهية الصغر» للمتحول المستقل. وهو ما اعتبره ماركس ضرباً من الميتافيزيقيا والصوفيّة لأنه يتجاهل «العملية الواقعية» في الحصول على المقدار الذي يعبّر عنه التفاضل رمزياً.

«2» المرحلة «العقلانية» في حساب التفاضل «دلامبير، أويلر»: حيث صار المنطلق ليس التفاضل dx بل زيادة غير صفرية محددة لـ x «رمز لها بـ h» ومنه x+h=x1. ثمّ تتحول h إلى dx بجعل نهاية نسبة التفاضل تسعى إلى الصفر. وهنا يقول ماركس: أنّ التفاضل يظهر «بوصفه النسبة المشتقة من فروقات منتهية، بخلاف ما كان لدى الصوفيّين حيث كانت نسبة من التزايدات الجاهزة مسبقاً، والتي تمّ تزويدها بتعريفات dx أوx، وdy أوy». وهكذا صار يتم الحصول على النسبة dx/dy عبر عملية رياضية صحيحة operation، وصارت الرموز «يتم اختزالها من دون حيَل». ولكن هذه المقاربة لمّ تحلّ بعد ما اعتبره ماركس المشكلة الأساسية، لأن تمثيل التغير في x ظلّ يتمّ عبر زيادة منتهية موجودة مسبقاً وبشكل مستقل عن x نفسها.

«3» المرحلة «الجبرية الصرفة» في حساب التفاضل «لاغرانج»: حيث قدّم لاغرانج برهاناً جبرياً على نظرية تيلور، قام فيها بنشر f«x+h» إلى سلسلة قوى لـ h، حيث معاملات h coefficients of هي توابع مشتقّة لـ x ومستقلة عن h. ووفقاً لماركس فإنّ «نظرية لاغرانج عن التوابع المشتقة قدّمت أساساً جديداً لحساب التفاضل». لكن ماركس رأى أنّ عمل لاغرانج ما زال يعاني من المشكلة الرئيسة التالية: «إنه يقدم نشراً جبرياً صرفياً لجميع توابع «x+h» الممكنة في قوى موجبة لـ h ومتزايدة ومتكاملة، ومن ثم يعمّد جميع المُعاملات الرياضية الناتجة عن ذلك، باسم الحساب التفاضلي. وبذلك فإنّ جميع التبسيطات والاختصارات التي يسمح بها حساب التفاضل نفسه، يلحق بها الضرر، وكثيراً ما يجري استبدالها بعمليات جبرية ذات طابع أثقل عبئاً وأكثر تعقيداً». كما لم يخفَ على ماركس ملاحظة أنّ نظريات بعض الرياضيين «نظرية تيلور مثلاً» «توصلت إلى نتائج صحيحة من مقدمات خاطئة».

يعتبر باحثون، مثل: غليفينكو بأنّ مساهمة ماركس الأساسية في تطوير حساب التفاضل الرياضي تتمثل فيما يسمى «المقاربة العمليّاتية» operational لرموز التفاضل. وأول ما ظهر ذلك لدى ماركس في دفتره المخطوط «عن تقييم طريقة لاغرانج». كما وتظهر في دفترين آخرين ««عن مفهوم التابع المشتق»، و«عن التفاضل»» مساعي ماركس لاكتشاف المعنى العملياتي للتابع المشتق كما تكثفه رموز الاشتقاق. وكانت الخطوة الأولى هي: التعرف على خوارزمية الحصول على التابع المشتق، من أجل فئة التوابع التحليلية، والتي يمكن مقاربتها عملياتياً بواسطة نشرها إلى سلسلة من القوى. بعد ذلك يمكن تمثيل هذه العملية «الواقعية» بشكل رمزي باستخدام الرموز التفاضلية. وعندئذ فقط يمكن اتخاذ هذه الرموز كـ«نقطة انطلاق مستقلة» والتعامل معها جبرياً كأساس لحساب رمزي مستقل. وبذلك تكون هذه الرموز قد «تمّ تحويلها إلى رموز عمليّاتية، رموز لعمليات يتمّ تنفيذها».

يذكر بأنّ عالم الرياضيات الفرنسي جاك هادامار «1865–1963» توصّل بطريقته الخاصة وبشكل مستقل إلى نتائج مشابهة لما توصّل إليه ماركس بخصوص المقاربة العمليّاتية لحساب التفاضل، لكن بعد نصف قرن من ماركس!

وهذا يؤكد صحّة ما قاله إنجلس في كلمته على قبر ماركس «17 آذار 1883»:

«في كلّ مجال بحث فيه ماركس_ وقد بحث في الكثير جداً من المجالات، دون أن يكون سطحياً في أيّ منها_ حتى في مجال الرياضيات، كان يصنع اكتشافاتٍ مستقلة.»

ماركس كناقدٍ أدبي وشاعرٍ

كان ماركس قارئاً مطلعاً على أهم أعمال الأدب العالمي، شكسبير، وغوته، وهايني... وقد جعل هذا المخزون الأدبي كتاباته نفسها تظهر في كثير من الأحيان كقطع أدبية فنية جميلة، حتى لو كانت تتناول موضوعاً علمياً أو اقتصادياً، كما يبرز ذلك في مواضع كثيرة من رأس المال. وفي المخطوطات الاقتصادية والفلسفية «1844» مثلاً: يصف ماركس التأثير اللاإنساني الاغترابي للمال، فيصف المال بأنه ذلك «القوّاد بين الحاجة وموضوعها، بين حياة الإنسان ووسائل حياته»، ذلك «..الإله المرئي! الذي يصهر المستحيلات معاً، ويجعلها تتبادل القبلات! حتى تكون للوحوش إمبراطورية العالم!».

وهو هنا يستعير تعبيرات شكسبير، في مسرحية «تيمون أثينا»/ الفصل الرابع، المشهد الثالث. وهذا لا يدل على ذائقته الفنية العالية، القادر على توظيفها لإيصال أفكاره بشكل مؤثر فقط، بل ويدل على نفاذ بصيرة ماركس إلى روح عصره الرأسمالي، وإلى التعبيرات الدلالية والرمزية والفنية عن هذه الروح في أعمال الأدب العظيمة.

من قصيدة نغم «إلى حبيبته جين»:

هل خَبِرت ذاك السّحرَ اللذيذ
إذ روحانِ تمتزجان، ثمّ تفيضان
في نفثة شجيّة رفيقة رقيقة؟
إذ تتوهّجان في وردةٍ أرجوانية
وتلوذان في حياء
لسرير من طحالبَ ناعمات؟
هائمٌ ذا السحرُ عبر البلاد
ما من طلسم يلجُمُه
ما من شمسٌ تُفشي مكانَه
لم يطلعْ منَ تراب
وما غذتهُ أرضٌ.
يخفق الزمان جناحيه
ويسوقُ أبولو خيولَه الجامحات
وتخبو الكلماتُ صوبَ الفناء
وهو أبداً في انتظار.
قوّتُه وحدها خلَقَتْهُ
وما لعالَم أو إله
عليه منْ سلطانٌ.

«ترجمة ماجد حيدر_ شاعر كردي من العراق».

وروحه تجول...

«إنْ اخترنا ذلك الموقع في الحياة الذي نستطيع فيه، قبل كل شيء، أنْ نعمل من أجل الإنسانية، فلن تستطيع أية أعباء أن تثنينا، لأنها ستكون تضحيات من أجل منفعة الجميع. وعندئذ لن نعيش بهجةً أنانية محدودة وتافهة. بل ستَعود سعادتنا للملايين، وفي العمل ستحيا أفعالنا بهدوء ولكن بديمومة، وعلى رمادنا ستُذرف الدموع حرّى من مُقَلِ أنبل الناس.» «كارل ماركس».

لكن الهزائم والأزمات التي تُمْنى بها الإمبريالية اليوم كأعلى وآخر مرحلة في الرأسمالية، تخلق الظروف الموضوعية للطبقة العاملة الثورية لتشنّ معارك حاسمة ضد عدوها الطبقي، وتبني عالمها الجديد ونظامها الاشتراكي للقرن الواحد والعشرين، ولن يكون في مقبرة هايغيت في لندن سوى عظام كارل ماركس، أما روحه فإنها ستجول في كل مكان.

هضم المزيد من حقوق الضمان الصحي

بحسب إحدى الصحف الرسمية بتاريخ 2018/5/5، «حددت المؤسسة العامة للتأمين بالتنسيق مع إدارات المؤسسات الإدارية والاقتصادية العامة_ بناءً على قرارات وبلاغات صادرة عن رئاسة مجلس الوزراء_ قيمة /50/ ألف ليرة للموظف كأعلى رصيد لبطاقة تأمينه الصحي، و/12/ إجراء صحي_ خلال عام كامل».

■ عاصي اسماعيل

الخبر أعلاه ليس جديداً ببعض حيثياته على مستوى التغطية التأمينية للعاملين في القطاع الإداري، لكنه يعتبر جديداً بالنسبة لتغطية العاملين في القطاع الاقتصادي.

تغطية القطاع الإداري

لقد عممت المؤسسة العامة السورية للتأمين إلى كافة الجهات المتعاقدة «القطاع الإداري» ومقدمي الخدمة الطبية، تعديل تغطيات التأمين الصحي للعاملين في القطاع الإداري، بناءً على موافقة رئيس مجلس الوزراء، ليعمل بها اعتباراً من تاريخ 2017/4/1، بحيث تصبح كما يلي:

_ التغطية داخل المشفى نسبة التحمل 10%، عدد الزيارات مفتوح، الحدود المالية السنوية 500 ألف ليرة.

_ التغطية خارج المشفى «مخابر_ أشعة_ أدوية موصوفة_ زيارة طبيب» بنسبة تحمل 25%، وبعدد زيارات 12 زيارة سنوياً، وبحد أقصى قدره 50 ألف ليرة لكل مؤمن عليه سنوياً.

_ تغطية أدوية الأمراض المزمنة بنسبة تحمل 25%، وبواقع 12 زيارة سنوياً، بإضافة مبلغ 25 ألف ليرة للحد المالي خارج المشافي.

تغطية القطاع الاقتصادي

بتاريخ 2017/8/21، اتخذت المؤسسة العامة السورية للتأمين قراراً أقرت فيه تعرفة جديدة لبوليصة التأمين الصحي الفردي والجماعي، للعاملين في جهات القطاع الاقتصادي، وذلك بحسب تصريح مدير عام المؤسسة عبر إحدى الصحف الرسمية بتاريخ 2017/8/29.

وتعتمد التعرفة الجديدة، على تقسيم العقود إلى مجموعات وفق التغطيات والشرائح العددية المكونة لكل عقد على حدة.

فبالنسبة للتغطيات داخل المشفى، تم اعتماد نظام الشرائح العمرية، حيث إن لكل شريحة سعراً، أي: أن كل جهة مؤمنة سيترتب عليها قسط مختلف بالاعتماد على الشرائح العمرية والعددية، فعلى سبيل المثال: داخل المشفى 500 ألف ليرة، إذ أصبح في الإمكان رفع التغطية إلى 600 ألف وهكذا حتى 1,5 مليون ليرة وذلك وفق نسب ثابتة ومحددة.

أما التغطيات خارج المشفى بالنسبة لعقود القطاع الاقتصادي، فتشمل، العيادات والصيدليات والمخابر وغيرها، وسقف التغطيات يبدأ بـ 50 ألفاً وهناك 100 ألف ليرة أيضاً و 150 ألف ليرة أيضاً.

وحُددت الخدمات بشكل مضاعف لما هو محدد في بوليصة القطاع الإداري، وهي 8 زيارات للطبيب، ومخابر وأشعة فيزيائية 8 زيارات، و 8 وصفات للأدوية، والمزمنة 12 وصفة دوائية مع وجود نسبة تحمل 10%، كما يمكن لبعض القطاعات أو المؤسسات وطالبي التأمين الذين يرغبون بأنواع معينة من التأمين من دون تحمل، فذلك ممكن مقابل تغيير قيمة القسط.

تراجع التغطية التأمينية

الملاحظ، أن هناك تراجعاً كبيراً في التغطية التأمينية بالنسبة للعاملين في القطاع الاقتصادي، ناهيك عن تراجع إضافي على مستوى التغطية للقطاع الإداري أيضاً، وذلك بحسب الخبر الأخير أعلاه.

العاملون في القطاع الإداري سلفاً يشتكون من واقع التغطية التأمينية، وفقاً لما ورد من حيثياتها أعلاه، على مستوى السقوف المالية وعدد الإجراءات الصحية، وخاصة بالنسبة للأمراض المزمنة، فقد أصبح سقف عدد الإجراءات الصحية خارج المشفى 12 إجراء خلال العام، تشمل الأمراض المزمنة وسواها، أي: أنه تم التخفيض بمعدل النصف.

أما بالنسبة للعاملين في القطاع الاقتصادي، فقد تم غض النظر على ما يبدو عن حيثيات التعرفة كلها التي تعتمد على العدد والشريحة العمرية، وبأن التغطية بالنسبة لهؤلاء مضاعفة على مستوى عدد الإجراءات الصحية خارج المشفى، وأصبحوا سواسية في الظلم مع العاملين في القطاع الإداري على مستوى التغطية التأمينية بالنتيجة.

ذريعة سوء استخدام بطاقة التأمين الصحي ما زالت هي المبرر والمسوغ من أجل هضم المزيد من حقوق العاملين في القطاعين الإداري والاقتصادي المؤمن عليهم

الذريعة المكررة

الظاهر أن ذريعة سوء استخدام بطاقة التأمين الصحي ما زالت هي المبرر والمسوغ من أجل هضم المزيد من حقوق العاملين في القطاعين الإداري والاقتصادي المؤمن عليهم.

فرئيس دائرة التأمين الصحي في المؤسسة السورية للتأمين، وتعقيباً على الخبر أعلاه، حسب الصحيفة الرسمية، أقر: «أنه تمّ تخفيض رصيد البطاقة الصحيّة للموظف بعد دراسة عدد كبير من مطالبات المؤمّنين وسوء استخدامهم للبطاقة».

كما قال: «إن قرار التشميل صادر عن رئاسة مجلس الوزراء، وهو عبارة عن عقد بين المؤسسة السوريّة للتأمين والإدارات العامة والمؤسسات والشركات».

مضيفاً: «كل هذه الإجراءات من أجل الحدّ من سوء استخدام البطاقة ووضع عملية التأمين الصحي على الطريق الصحيح بما يخدم المريض فعلاً».

العقوبة جماعية

من كل بد، إن عملية التأمين بهذا الشكل مع استمرار هضم الحقوق، لا تخدم مصلحة العامل المريض، بل هي تخدم مصلحة الشركات أولاً وأخيراً على حساب هؤلاء، حيث تستمر الاقتطاعات من أجور العاملين الشهرية، بل وترتفع أحياناً، فيما تنخفض التغطيات الصحية.

أما على مستوى سوء الاستخدام للبطاقة التأمينية، فلعل بعض العاملين من أصحاب البطاقات، ودون أن ننفي مسؤوليتهم، يعتبرون إحدى حلقات هذا السوء من الاستخدام، فيما تبقى الكثير من الحلقات الأخرى شريكة ومتعاونة مع هؤلاء، دون معالجة ما يخصهم من مسؤولية هذا السوء.

وكأن مبدأ العقوبة الجماعية والمكافأة الفردية أصبح عملياً هو السائد وفقاً للإجراءات المتخذة من أجل معالجة الخلل في سوء الاستخدام للبطاقة، عبر تخفيض التغطية التأمينية للجميع، فبعض المستفيدين من الخلل القائم، في مختلف حلقات الاستفادة، لن تردعهم تلك التخفيضات عملياً، وهو أمر مدرك من دون شك من قبل القائمين على القطاع التأميني.

الأهم زيادة أرباح الشركات

لنصل إلى النتيجة: أن «سوء استخدام البطاقة التأمينية» ليس إلا ذريعة من أجل تخفيض التغطية التأمينية على حساب العاملين وصحتهم، ولمصلحة شركات التأمين وزيادة أرباحها.

ولعل أكبر دليل على أن جملة هذه الإجراءات لا تصب إلا في خانة ومصلحة شركات التأمين وزيادة أرباحها، هو: زيادة عدد هذه الشركات، بل والحديث مؤخراً عن قرار يتم إنجازه في مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين، يسمح بالترخيص لشركات وساطة تعمل في سوق التأمين المحلي، بحسب وسائل الإعلام.

كما كشفت إحدى الصحف الرسمية أيضاً، عن تعديلات جاهزة لقانون هيئة الإشراف على التأمين، وهي قيد المناقشة في وزارة المالية، ومن أهم البنود الواردة في التعديلات المقترحة، هي استثمار أموال شركات التأمين، وذلك من خلال استثمار الفائض المالي لهذه الشركات باستثمارات تضع الهيئة البوصلة التوجيهية لها، وبآلية عمل شركة استثمارية تديرها شركات التأمين، وتتجه نحو أي مشروع «بجزء أو كل» لإعادة الإعمار، مثل: التطوير العقاري، ويكون حجم رأس المال كبيراً، ولا تستطيع شركة واحدة أن تديره بشكل كامل، فيتم الاستثمار في هذا المجال، أو استثمار مشروع بشكل كامل كالخدمات التي تطور القطاع الصحي، فهذه الاستثمارات تساعد الشركة والاقتصاد ومنظومة العمل الصحية، كإنشاء مجمع صحي يقدم خدمة التأمين الصحي لحملة الوثائق التأمينية.

بمعنى آخر، إن شركات التأمين، التي أصبح لديها فائض مالي، ستتم إتاحة المجال أمامها للاستثمار وزيادة أرباحها، من خلال الاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى.

خرائط السكن العشوائي مُنجزة وتُعيد

نقلاً عن الصفحة الرسمية للحكومة نهاية الأسبوع الماضي، أعلنت وزارة الإدارة المحلية والبيئة، أنها تعمل بالتنسيق مع جميع المحافظات من أجل البدء بإنشاء الخارطة الوطنية للسكن العشوائي، والبدء بإعداد خارطة الاستثمار السياحي ودراسة مشروع الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي.

■ نوار الدمشقي

الحديث الرسمي عن الخارطة الوطنية للسكن العشوائي ليس جديداً، كما أن الخارطة المذكورة سبق وأن تم الإعلان عن إنجازها منذ عدة أعوام، فكيف يستوي ذلك؟

سوابق تاريخية مثبتة

في مطلع شهر تشرين أول 2011 نظمت هيئة التخطيط الإقليمي ورشة عمل تدريبية حول مشروع الخارطة الوطنية للسكن العشوائي، التي تعمل الهيئة على وضعها ضمن إطار البرنامج الوطني للارتقاء، وإعادة تأهيل مناطق السكن العشوائي.

وتم خلال الورشة، إقرار البرنامج التنفيذي والزمني لإنجاز الخارطة الوطنية، والتوافق على آلية المتابعة بين هيئة التخطيط الإقليمي ومديريات التخطيط الإقليمي ودعم القرار في المحافظات، للانتهاء من المشروع بالكامل خلال فترة عام، المتفق عليها من خلال مذكرة التفاهم بين الهيئة ووزارة الإدارة المحلية.

وفي مطلع شهر آب 2013 أكد رئيس هيئة التخطيط الإقليمي: أن الهيئة أنجزت الخارطة الوطنية للسكن العشوائي، والتي صنفت بموجبها التجمعات العشوائية في مدن ومراكز المحافظات وفق الأولويات، وحددت نوعيات التدخل لتنظيمها عبر اعتماد مؤشرات رئيسة وفرعية لكل تجمع على حدة، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى توفر عوامل استقرار القاطنين فيها ولاسيما الخدمات والمرافق العامة والبنى التحتية.

ورأى رئيس الهيئة: أن الخارطة الوطنية للسكن العشوائي يجب أن تكون إحدى قواعد بدء إعادة الإعمار، الأمر الذي يحتم تحديد أولوياتها، موضحاً أن توجهات الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي تركز على أن تطوير مناطق السكن العشوائي، هو نهج شامل كلي للتنمية الفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية، لرفع مستواها، وتوفير وضمان الحيازة، وزيادة فرص العمل من خلال برامج التمويل الصغيرة، داعياً إلى ربط الإدارة الرشيدة واللامركزية بنهج التخطيط من القاعدة إلى القمة، لضمان استمرار نهج تطوير شمولي مقابل عدم تجاهل حقوق الملكية، من أجل ضمان أمن الحيازة، إضافة لبناء الشبكات الاجتماعية والمشاركة المجتمعية كعنصر أساس في تحقيق نهج شامل لتطوير المجتمعات العشوائية.

وفي مطلع شهر أيار 2017 أكد مدير عام هيئة التطوير والاستثمار العقاري: أن الهيئة بدأت، وبناءً على توصية لجنة الخدمات والبنى التحتية في رئاسة مجلس الوزراء، بإعداد دراسات معمقة لمعالجة مناطق السكن العشوائي وفق الخارطة الوطنية للسكن العشوائي، المعدّة من قبل هيئة التخطيط الإقليمي، حيث تم تشكيل فرق عمل لجميع المناطق في القطر، للتواصل مع المعنيين في المحافظات والوحدات الإدارية، لتحدد أولويات التدخل لمعالجة هذه المناطق وإعداد الأضابير اللازمة لها.

بالإضافة للكثير مما هو موثق على الجهات الحكومية من أحاديث رسمية عن الخارطة أعلاه خلال السنوات الماضية، كما عن معالجة مناطق السكن العشوائي مراراً وتكراراً.

أسئلة تفرض نفسها

المثبت، أن الخارطة منجزة منذ عام 2013، وهيئة التطوير العقاري من المفترض أنها بدأت العمل منذ العام الماضي على إعداد الدراسات لمعالجة مناطق السكن العشوائي استناداً لتلك الخارطة، وبناء على تكليف من الحكومة، أي أن الحكومة كانت قد اعتمدت تلك الخارطة من الناحية العملية ووضعتها بالتنفيذ.

فكيف تطالعنا وزارة الإدارة المحلية أخيراً بأنها «تعمل بالتنسيق مع جميع المحافظات من أجل البدء بإنشاء الخارطة الوطنية للسكن العشوائي»؟!

هل هذا يعني أن الوزارة لا علم لها بالخارطة المنجزة من قبل هيئة التخطيط الإقليمي؟ أم أنها رمت بها، وبالجهد المبذول على إنشائها، مع التصنيفات التي تم إرفاقها بها للتدخل من أجل تنظيمها حسب كل تجمع؟

أم أن موضوع معالجة مناطق السكن العشوائي وفقاً للخارطة المنجزة، ربما لا يحقق الغايات الربحية القصوى المرجوة منها، وبالتالي لا بد من إنجاز خرائط جديدة تحقق هذه الغاية؟

إن معالجة مناطق السكن العشوائي قد تطول وتمتد سنين كثيرة أخرى طالما أن المحرك والمعيار في هذه المعالجة هو عامل الربح الاستثماري والسياحي

الغايات الربحية هي المحرك

قد يسعنا أن نقول: نعم، إن الغاية الربحية غالباً هي من تقف خلف البدء من جديد بإنشاء الخارطة الوطنية للسكن العشوائي، خاصة وأنه قد تم ربطها مباشرة «بالبدء بإعداد خارطة الاستثمار السياحي».

وربما ما يؤكد ذلك أكثر وأكثر، هو: ما ورد بتتمة الخبر الوارد عن وزارة الادارة المحلية والبيئة حول الموضوع، حيث يقول: «كما أنجزت في مجال النظم والمخططات خرائط الحدود الإدارية والكود الرقمي لمحافظات القطر بنسبة 90%، وإعداد الصك التشريعي لتعديل المرسوم رقم 66 لعام 2016، بالتوازي مع متابعة المشاريع القائمة من إعمار القرى المحررة في ريف اللاذقية الشمالي، وإعادة إعمار محافظة حلب، إضافة إلى مشروع تنفيذ المرسوم 66 لعام 2012، وإعادة إعمار حي الوعر ومشاريع محافظة حمص، مع إعادة النظر في عائدات استثمار ملكيات الوحدات الإدارية ودراسة العقود المبرمة بخصوصها مع القطاع الخاص بأشكالها كافة».

علماً أن المرسوم 66 سبق وأن تم تعديله وفقاً للقانون 10 الأخير، ولا ندري ما الغاية من إعادة تعديله مجدداً على هذه الأرضية؟!

بمطلق الأحوال، إن معالجة مناطق السكن العشوائي قد تطول وتمتد سنين كثيرة أخرى، طالما أن المحرك والمعيار في هذه المعالجة هو عامل الربح الاستثماري والسياحي، وما ستجنيه الوحدات الإدارية من عائدات استثمارية كذلك الأمر، وعلى ذلك لا نستبعد أن يعاد النظر مراراً وتكراراً بالخرائط المعتمدة والمنجزة، طالما هذا الشرط هو الأساس، وليس الضرورات السكنية للمواطنين في هذه المناطق واحتياجاتهم وضمان سلامتهم ومستقبلهم.

ما الجديد الحكومي على مستوى الوجبة الغذائية؟

صدر بتاريخ 2018/4/18 تعميمٌ عن رئاسة مجلس الوزراء يقضي بما يلي:

■ مالك أحمد

يُطلب إلى جميع الجهات العامة في الدولة موافاة وزارة المالية_ مديرية شؤون المؤسسات_ بأعداد العاملين المستفيدين حالياً من الوجبة الغذائية الوقائية والعبء المالي السنوي الناجم عنها خلال شهر من تاريخه.

أما عن السبب والغاية فقد ورد أنه: «بهدف إعداد دراسة شاملة عن أعداد العاملين في الدولة الذين يحصلون على الوجبة الغذائية الوقائية بالاستناد إلى أحكام المادة /4/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /50/ لعام 2004 وإلى المادة /80/ من النظام الداخلي النموذجي الصادر بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /903/ تاريخ 2005/2/28 والتكلفة الناجمة عن منح تلك الوجبة».

حقّ متآكل

يشار إلى أن الوجبة الوقائية الغذائية، وبالرغم من كونها حقاً منصوصاً عليه بموجب القانون، وبموجب الأنظمة الداخلية لبعض الجهات العامة حسب طبيعة عمل بعض الشرائح العمالية، وما يمكن أن يتعرض له هؤلاء أثناء ممارستهم لبعض المهن من أمراض، وعلى الرغم من كونها من المكتسبات العمالية، إلا أنها كانت على مدى سنين مثار الكثير من الأخذ والرد بين بعض الإدارات وعامليها أحياناً، وبين هذه الإدارات ووزارة المالية أحياناً أخرى، وذلك على ضوء اختلاف وتباين التفسيرات والتأويلات، سواء حول من يستحق هذه الوجبة ومن لا يستحقها، أو على مستوى ماهية هذه الوجبة، عيناً أم نقداً، وحول مقدار التعويض عنها.. وهكذا.

أما الذرائع المساقة أحياناً حول عدم منح العاملين حقهم بهذه الوجبة من قبل بعض الإدارات، فقد كانت غالباً مرتبطة بالاعتمادات المخصصة لهذه الغاية من قبل وزارة المالية، ناهيك عن الكثير من محاولات الالتفاف على هذا الحق، وخاصة عندما يكون عيناً، حيث مرة يتم تسليم بيض فقط، وأحياناً حليب فقط، ومرات لا هذا ولا ذاك، ناهيك عن التلاعب بالكميات، وغيرها من الأساليب الأخرى التي تسحب الدسم من هذا الحق عملياً، وخاصة على مستوى تحديد قيمة هذه الوجبة الغذائية يومياً، وعدم تناسبها لا من قريب ولا من بعيد مع القيمة الفعلية لما يسمى «وجبة غذائية».

والسؤال الذي يفرض نفسه، هو: تُرى ما الجديد الحكومي على مستوى هذا الملف المزمن؟

أما الخشية من التعميم المذكور فتتمثل بأن يتم استكمال التعدي على هذا الحق، خاصة مع وجود عبارة «العبء المالي السنوي الناجم عنها» في متن التعميم أعلاه!.

ولعل في الخشية ما يبررها خاصة في ظل استمرار التعدي على حقوق العاملين بأجر، ولعل أكبر دليل على ذلك، هو: واقع الأجور المجمدة، وغيرها من الحقوق المهدورة الأخرى.

قوانين الأحوال الشخصية لا تساعد على إلغاء التمييز

مع الأسف: إن قوانين الأحوال الشخصية في بلادنا تعزز الانقسام والتفرقة والتمييز في المجتمع، بدلاً من المساعدة على إزالتها وإلغائها، سواء بين الرجل والمرأة، أو بين الأديان والمذاهب.

■ أديب خالد

فإذا كانت المصاهرة، على سبيل المثال، تعتبر من أنجع الطرق والوسائل للتقريب بين الأديان والمذاهب والأقوام تاريخياً، فإن رضوخ القانون لمبدأ التحريم في المصاهرات، بحسب كل دين ومذهب، ينزع إمكانية التقارب وتذويب التمييز بينها من الناحية العملية.

احترام الأديان لا يتعارض مع احترام الدستور

مع عدم التغييب، إن مبدأ احترام تقاليد الأديان والمذاهب وعباداتها وطقوسها، يعتبر حقاً لا نزاع حوله على المستوى الفردي، إلا أن ذلك يجب ألّا يتعارض مع أهداف وغايات القانون العام، الذي يجب أن يقضي بعدم التمييز والتفرقة، افتراضاً.

فقانون الأحوال الشخصية يتناقض مع نصوص الدستور السوري، من حيث النص على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، كما نصت المادة الثالثة والثلاثون منه، وصيانة الحرية الشخصية للمواطنين.

قانون الأحوال الشخصية

قانون الأحوال الشخصية المعمول به حالياً، صدر عام 1953، مستمداً أحكامه من الشريعة الإسلامية، وأغلب أحكامه أخذت من المذهب الحنفي، حسب ما كان معمولاً به خلال فترة الاحتلال العثماني.

وينص القانون على تنظيم أحكام الأسرة من خطبة وزواج، وحقوق الزوجين من مهر ونفقة، وحقوق الأولاد من نسب ورضاع ونفقات، وانحلال الزواج بإرادة الزوج، كالطلاق أو الخلع أو بالتفريق القضائي، كالإيلاء واللعان والظهار، ويضم القانون أيضاً أحكام تفريق للعيب والغيبة والضرر وعدم الإنفاق، وأحكام الأهلية والوصاية على الصغير، وأحكام أموال الأسرة من ميراث ووصايا وأوقاف، ونحوها مما يعد تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت.

ظلم كبير للمرأة

لعله بات من المعروف، أن قانون الأحوال الشخصية فيه ظلم كبير للمرأة وحقوقها من عدة نواحٍ، منها:«الميراث_ طريقة الزواج_ المهر_ الشهادة_ وغيرها»، بالإضافة إلى استخدامه مصطلحات لا تتناسب البتة مع مكانة المرأة ودورها.

فعلى سبيل المثال: الزواج والهدف منه، فمازال المُشرع يستخدم تعبير عقد النكاح بدلاً من عقد الزواج، حيث تقتصر هذه التسمية بمدلولها على الناحية الجنسية للزواج فقط، وكأن الهدف من الزواج هو فقط ممارسة الجنس، كما أنه يستخدم تعابير في أحكام الطلاق لم تعد تتماشى مع لغة العصر ومتغيراته كـ «الخلوة الشرعية_ وقبل الدخول أم بعده» حيث تنحصر آثار الزواج والطلاق بالنسبة للقانون بممارسة الجنس فقط.

كما أن المرأة لا تستطيع حسب القانون تطليق نفسها إلا بعد موافقة الزوج، مع تنازلها عن حقوقها التي ينص القانون أنها حقوقاً شرعية!، فيما يحق للزوج متى أراد تطليق زوجته دون تحمله أية عواقب، ناهيك عن حالات تعدد الزواج وأحكامها، والغبن الذي يلحق بالمرأة والأسرة بناء عليه بالنتيجة.

الميراث والإجحاف فيه

أما فيما يخص الميراث وحصول الذكر على حصة أكبر من حصة الأنثى، فالحجة الشرعية تقول: إن الذكر هو من يتكفل بالإنفاق، حيث لم تكن الإناث تعملن أو تخرجن من البيوت، أما اليوم فإن النساء يخرجن ويعملن، وهن يشاركن أزواجهن في تحمل أعباء الحياة، حيث أجبرت العديد من النساء نتيجة للأوضاع الاقتصادية، حتى قبل انفجار الأزمة، لمشاركة الرجل في العمل وتحمل أعباء الحياة، واليوم وبسبب الحرب وفقد المعيل باتت المرأة تتحمل أعباء المنزل والعمل معاً.

فهل من المقبول بعد ذلك كله أن يستمر العمل بموضوعة الإرث كما كانت عليه منذ قرون، أليس في ذلك إجحاف لحقوق المرأة التي أصبحت منتجة وشريكة كاملة على مستوى الواجبات والأعباء؟ مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الموضوعة هي حالة ذات طبيعة حياتية وليست حالة تعبدية، كما أن هناك الكثيرين من رجال الدين الذين أفتوا بعدالة توزيع الإرث بين الرجل والمرأة استناداً لمتغيرات الواقع الاقتصادي الاجتماعي.

وعلى النسق نفسه، لماذا تورث العائلة كاملة في حالة عدم وجود وارث ذكر للمورث، فأي ظلم يلحق بالمرأة في هذه الحالة أيضاً، خاصة إذا كان لا يوجد معيل لها؟ أليس من الأفضل أن تحصل الإناث على أموال مورثهم كاملة دون نقصان؟.

فوضى الفتاوى

مع تبني المشرع لقانون أحوال شخصية مستمَدّاً من الشريعة الإسلامية، فقد أعطى لكل من رأى نفسه «شيخاً» أن يفتي به دون الرجوع إلى نصوص القانون نفسه، حيث يحدث اختلاط وتشويه دائماً لنصوص القانون وسوء فهمه من قبل المواطنين، نتيجة لتضارب الفتاوى وتعدد الأحكام الشرعية، وبات الناس يلجؤون إلى المشايخ بدلاً من رجال القانون لشرح القانون لهم، أو للحكم بينهم، وهو ما أضاع هيبة القضاء والقانون، كما فتح المجال لأي شيخ أن يعقد عقد زواج باعتباره شيخاً.. هكذا، وهذا ما أدى إلى انتشار ظاهرة الزواج العرفي خارج المحاكم.

تعديلات على مقاس رجال الدين

شدد وزير الأوقاف في حديثه أثناء جلسة مجلس الشعب، الأسبوع الماضي، على استعداد الوزارة ورجال الدين للحوار والتعاون مع كل اللجان والجمعيات والشخصيات الفكرية بهدف الاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم بشأن تعديل قانون الأحوال الشخصية.

هذا الطرح «المرن» يعني: أن التعديلات المرتقبة على قانون الأحوال الشخصية المزمعة، لن تخرج عن عباءة وزارة الأوقاف ورجال الدين، وهيمنتهم مرة أخرى على نصوصه وأحكامه، بعيداً عن دور وزارة العدل ورجال القانون من قضاة ومحامين.

والنتيجة المتوقعة سلفاً بناء على ذلك لن تكون بأفضل مما هي عليه الآن، لا من حيث إذابة الفوارق بين الأديان والمذاهب، ولا من حيث إلغاء التمييز بين الرجل والمرأة، وتكريس اعتبارها «ناقصة عقل ودين»، مع تكريس الطابع الذكوري على أحكامه ونصوصه، باعتبار المرأة تحتاج «الوصاية» الذكورية عليها دائماً وأبداً.

فهل هذا هو المطلوب مجتمعياً، وهل هذا ما نرجوه ونطمح لرسمه كأفق ومستقبل للوطن وأبنائه؟

التعديلات المرتقبة على قانون الأحوال الشخصية المزمعة لن تخرج عن عباءة وزارة الأوقاف ورجال الدين وهيمنتهم مرة أخرى على نصوصه وأحكامه.

شكوى من «أم صالح»

وردت إلى قاسيون شكوى «أم صالح» التي تحدثت لنا بحرقةِ أغلب الأمهات، فبعد تحرير أغلب المناطق الواقعة في ريف حلب الشرقي عاد لنا الأمل في العودة إلى الحياة بشكل طبيعي، وجاهدنا لعودة أبنائنا إلى المدارس ورأب الصدع الذي أحدثته السنوات الماضية.

■ مراسلك قاسيون

فابنها صالح حاله كحال العديد من طلاب الشهادات في الريف، مضطر إلى مكابدة معاناة النقل كل يوم من وإلى حلب، لأن أغلب مراكز الامتحان تقع فيها، لكن المعضلة أن الطرق المؤدية إليها مازالت غير موضوعة للنقل المدني لاعتبارات أمنية، مما يضطرهم لاستخدام طرق أخرى هي أكثر صعوبة من حيث المسافة والتكلفة المادية، ناهيك عن المكابدة المعنوية، فأي تأخير قد يحرم الطالب من الدخول للامتحان، الأمر الذي سيضيع مستقبله.

أم صالح بكلماتها البسيطة والمتواضعة عبرت لـ قاسيون عمّا أرّقها لأسبوع كامل وحرمها النوم عن الطريقة التي ستحل بها هذه المعضلة، خاصة وأنه ليس لها معارف في المدينة تتكل عليهم لأسبوع أو اثنين، ريثما ينتهي الامتحان، والوضع الاقتصادي المزري يمنعهم من استئجار غرفة صغيرة تشبه القبر، لارتفاع الأسعار بطريقة جنونية وكأن الامتحانات صارت موسماً للابتزاز.

لنضع نداء هذه الأم ومثيلاتها برسم المعنين والمسؤولين عن مستقبل هؤلاء الطلاب، ومن جهة أخرى لتلافي هذه الثغرة مستقبلاً في تخصيص نقاط امتحانية لكل تجمع مما يخفف عليهم أعباءهم.

بلدات تنتظر أهلها

جزء كبير من أهالي الغوطة الشرقية ما زالوا موجودين في مراكز الإيواء حتى تاريخه، وعلى ما يبدو أن كل الاجراءات والوعود الرسمية التي تحدثت عن عودتهم السريعة إلى بلداتهم لم تثمر حتى الآن، بل وربما تطول عودة هؤلاء لشهور إضافية أيضاً.

■ عادل ابراهيم

لعل ما يؤكد تأخير عودة هؤلاء هو تصريح محافظ ريف دمشق، حول دورة استثنائية لطلاب الصف التاسع في مراكز الإيواء، وذلك في شهر آب القادم، أي: أن هناك فترة زمنية إضافية لا تقل عن 4 أشهر سيبقى هؤلاء في مراكز الإيواء خلالها أيضاً.

النصف ما زال قيد الاحتجاز

خرج جزء كبير من أهالي بلدات الغوطة الشرقية هرباً من العمليات العسكرية في بلداتهم وبمحيطها، منذ نحو شهرين تقريباً، وقد قدرت أعدادهم في حينها بأكثر من 120 ألفاً، وهم مقيمون في عدد من مراكز الإيواء التي تم توفيرها لهم منذ ذاك الحين وحتى تاريخه، على أمل تمكنهم من العودة إلى بلداتهم وبيوتهم بأسرع وقت.

محافظ ريف دمشق سبق، وأن وعد هؤلاء بالعودة المباشرة في اليوم الذي يلي تاريخ تصريحه، منذ أكثر من شهر، لكن واقع الحال يقول: إن البعض منهم استطاع الخروج من مراكز الإيواء، أما البعض الآخر فما زال حتى الآن ينتظر الفرج، وهؤلاء يقدر عددهم بحدود نصف العدد الإجمالي للنازحين تقريباً.

لقد تم الإعلان من قبل مركز المصالحة الروسي، نهاية الأسبوع الماضي، أن أكثر من 64 ألف شخص عادوا إلى منازلهم في الغوطة الشرقية، ما يعني أن هناك ما يعادل مثل هذا العدد ما زال في مراكز الإيواء حتى الآن، حيث ما زالت البطاقات الشخصية لهؤلاء محتجزة، وهم بالتالي محتجزون وممنوعون من المغادرة والتجول خارج هذه المراكز، كما أن إجراءات الكفالة المعمول بها هي السائدة كمعيار للخروج من مراكز الإيواء، كما مازالت حال خدماتها على واقعها، على الرغم من تدني أعداد المقيمين فيها.

تساؤل مشروع

المحافظ وخلال حديثه عن الدورة الاستثنائية لطلاب الصف التاسع، قال أيضاً: أنه ستتم دراسة هذا الموضوع مع وزارة التربية لإمكانية تعميم هذه الحالة في جميع مناطق الغوطة الشرقية التي تم تحريرها مؤخراً.

ولنتساءل مع أهالي الغوطة الشرقية الموجودين في مراكز الإيواء حتى الآن: لماذا لا يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع خروج هؤلاء من هذه المراكز كي يعودوا إلى بلداتهم وبيوتهم، وكي يتقدم أبناؤهم للامتحانات مع أقرانهم هناك، طالما أن الموضوع ما زال قيد الدراسة مع وزارة التربية، وطالما أن الموعد المقرر للامتحان هو شهر آب القادم، أي بعد 3 أشهر تقريباً؟

حق منتقص!

تعميماً للموضوع، فإن الكثيرين من أهالي البلدات والقرى التي تم استعادة السيطرة عليها من قبل الدولة، منذ فترات متباينة لكنها طويلة نسبياً، ما زالوا حتى الآن قيد انتظار فسح المجال أمامهم للعودة إلى بلداتهم وقراهم، حيث ما زالت الكثير من معيقات هذه العودة تحول دونها.

البعض من هؤلاء ما زالوا مقيمين في مراكز الإيواء حتى الآن، نظراً لضيق ذات اليد، والبعض الآخر منتشر في المدن والأحياء الآمنة، إما مستضافاً عند أقاربه وذويه، أو مستأجراً لقاء بدلات الإيجار المرتفعة التي لا تخفى على أحد، وقد طال بهؤلاء الانتظار على الرغم من كثرة الوعود الرسمية التي تحدثت عن إمكانية عودتهم إلى مرات متكررة، كما عن حقهم في هذه العودة وضرورتها، لكن دون جدوى حتى الآن، والأهم: دون مبررات مقنعة غالباً، والنتيجة: أن حق العودة بالنسبة لهؤلاء ما زال منتقصاً حتى تاريخه!

عفرين.. استمرار الفوضى والمعاناة!

ما يزال المجتمع الدولي صامتاً على استمرار المأساة الإنسانية و«الفوضى الخلاقة» في منطقة عفرين، بعد أن كانت تمثل حالة من الهدوء والاستقرار النسبي في شمال غرب حلب.

■ مراسل قاسيون

فقد كانت منطقة عفرين مركز جذب واستقطاب لآلاف النازحين من مناطق الصراع المسلح في الريف الشمالي من حلب، وبسبب تطورات الأوضاع الاقتصادية فيها في ظل الحرب الدائرة في سورية.

نزوح ومخيمات

لقد تعرضت المنطقة لدمار البنية التحتية وقتل المدنيين والأبرياء، بسبب القصف الوحشي التركي جواً وبراً، بذريعة حماية الأمن القومي التركي، على إثر ما سميت بعملية «غصن الزيتون» من جانب العدوان التركي وحلفائه من المسلحين.

وقد سبب هذا العدوان نزوحاً إجبارياً كبيراً للسكان المدنيين، من منطقة عفرين وقراها وبلداتها، نحو بلدات نُبّل والزهراء وتل رفعت ومناطق الشهباء.

وبسبب عدم استيعاب تلك البلدات للأعداد الكبيرة من هؤلاء السكان المشردين، تم إحداث مخيمات لهم، لا تلبي أدنى مقومات الحياة الإنسانية.

المعاناة من نقص المواد والمستلزمات الطبية والكوادر الطبية، سواء في داخل عفرين حالياً أو في المناطق التي نزح إليها الأهالي، بنتيجة الاحتلال التركي، تزداد وتتفاقم مما أدى إلى زيادة أعداد حالات الوفيات بين الأهالي والنازحين على السواء.

نهب ومنع عودة

ما زالت عمليات نهب ممتلكات الأهالي وسرقتها من قبل العناصر المسلحة الموالية لجيش العدوان التركي مستمرة حتى الآن.

كما ما زالت إمكانية العودة غير متوفرة في معظم القرى التابعة لمدينة عفرين بسبب وجود الألغام فيها، كما أنه غير مسموح للأهالي في القرى بالذهاب إلى حقولهم لهذا السبب وبهذه الذريعة. وهناك بعض القرى، قتل العديد من أهلها أثناء ذهابهم إلى حقولهم.

العودة سيراً مع فرض الإتاوات

كما يجري فرض مبالغ مالية على الأهالي الراغبين بالعودة سواء إلى عفرين أو إلى حلب من قبل المسلحين الموالين لجيش العدوان التركي، أو الراغبين بالعودة إلى حلب.

وقد سجل أنه استطاع بعض الأهالي العودة إلى عفرين سيراً على الأقدام، خلال الأيام القلية الماضية وخلال الأسبوع الفائت، حيث تشير الأنباء أنه من غير المسموح للأهالي بالعودة بالسيارات.

سيطرة على منازل الأهالي

وتجدر الإشارة إلى أنه في مناطق الشهباء والتي تسيطر عليها «الإدارة الذاتية، وحواجز النظام في بعض الأحيان» لا يسمح للأهالي بالعودة، مما فسح المجال بشكل أكبر وأوسع أمام المسلحين وعائلاتهم، القادمين من الغوطة الشرقية والغربية، للسيطرة على منازل هؤلاء الأهالي.

وبحسب روايات شهود العيان: أنه في الأسابيع الثلاثة الماضية جرت عملية كبيرة لنقل المسلحين وعائلاتهم إلى عفرين.

خطف وتعذيب

ومن أوجه المعاناة الأخرى أيضاً، ما يجري من عمليات الخطف والإهانة والتعذيب المستمرة من قبل هؤلاء المسلحين بحق الأهالي.

وقد قام أهالي قرية كوران، ونتيجة لجملة هذه الممارسات، بمظاهرة مؤخراً، وذلك احتجاجاً على تعذيب أحد شباب القرية ومحاولة قتله من قبل الجماعات المسلحة.

يعتبر البعض أنه كلما توسع نشاط المؤتمرات، وغلا ثمن البدلات الرسمية التي تنشط فيها... كلما ازدادت القناعة بأن «إعمار» سورية قد بدأ! فمن مؤتمر لرجال الأعمال هنا، إلى المؤتمر الاستثماري هناك، إلى الندوة التعريفية والتحفيزية للمستثمرين في مكان آخر، وكلها بغرض «التحضير لإعادة الإعمار» وتهيئة الجو للمستثمرين كي «يتشجعوا ويبدؤوا».

المستثمر محكوم بشروطنا «إن وُجدت»!

هل الاستثمار هو المفتاح لعملية إعادة الإعمار؟ وهل اندفاعه هو مؤشر لها؟ وهل سنستطيع وضع شروطنا أمام هؤلاء؟

■ عشتار محمود

يعتبر الاستثمار محوراً محركاً في عملية النمو الاقتصادي، الضرورية لخروج سورية من الوضع الاقتصادي الإنتاجي الكارثي خلال سنوات الأزمة. وبالفعل قد تحتاج إعادة الإعمار السورية إلى تمويل بين 300–500 مليار دولار. وهذه ستكون استثمارات، أي: موارد بشكل رؤوس أموال يجب أن تتراكم في القطاعات الاقتصادية، لتتحول إلى منتجات وإنشاءات وخدمات جديدة.

ستتعدد مصادر التمويل في المرحلة القادمة، ويجب أن تتعدد، فمن التعويضات الدولية المستحقة للسوريين من الدول التي ساهمت في تصعيد الأزمة والعقوبات، إلى التمويل عبر المساعدات التنموية الإنتاجية، أو في البنى التحتية من الدول الناشطة في هذا المجال كما الصين مثلاً، وصولاً إلى الموارد العامة: التي يجب أن تزداد بعد أن تتخلص من عبء الفساد الكبير والهدر، والأداء الضعيف الذي يدفعها للتآكل. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الحصول على الموارد عبر المستثمرين، أي: عبر المالكين الكبار للموارد ستكون مسألة مطروحة وملحّة.

«الملكية والربح» مشكلتنا مع المستثمرين

ولكن المشكلة المعهودة مع المستثمرين لها جانبان، الأول: أنهم مالكو الموارد، وبالتالي مالكو الخيار في توظيفها من عدمه، وفي أوجه توظيفها في هذا القطاع أو ذاك، وبهذا الكم أو ذاك، وكذلك الأمر بهذا الشرط أو ذاك. ما يجعل عمليات التنمية الضرورية المعتمدة على هؤلاء رهناً لقراراتهم، ويجعل الحكومات ساعية لتحفيزهم ودعوتهم، واستعراض الفرص والمزايا أمامهم.

أما الجانب الثاني: فيكمن في التناقض بين غاية هؤلاء من استثمارهم، وبين حاجتنا للموارد. فعملياً المستثمرون لا يُقدمون على توظيف أموالهم إلا عندما يتحقق شرط ربح أعلى من الوسطي الموجود في إطار النشاط الاستثماري الدولي المتاح للمستثمرين، وفقاً لحجمهم. فإذا كان الاستثمار المصرفي في لبنان يستطيع أن يحقق عائداً 39% مثلاً، فإن هؤلاء لن يقدموا على الاستثمار في سورية إلا بمعدل ربح أعلى. ما يعني: أن جذبهم قد يتحول إلى سباق لزيادة ربحهم، أي: حصتهم من الناتج. وبالمقابل فإن السوريين يحتاجون إلى كل جزء من الناتج، ليضيفوه استثماراً، وتنمية، ويوسعوا به الخدمات الاجتماعية الضرورية لتعويض الملايين من السوريين، كشرط وطني ضروري لتحقيق إدامة الاستقرار.

التناقض يكمن بأن المستثمرين يريدون أكبر قدر من الربح مقابل استثمارهم، ونحن نحتاج أقل قدر من الربح الخاص غير الموظف استثمارياً.

تجربتنا القريبة المرّة

لقد جربت سورية «الاندفاع الاستثماري» خلال العقد الأول من القرن الحالي، ونستطيع القول: إن النموذج الليبرالي السوري، الذي توسّع من حينه، وسعى إلى الاعتماد على الاستثمار الخارجي كمصدر موارد، هو النموذج الاقتصادي- الاجتماعي الذي أوصل البلاد إلى وضع اجتماعي، يجعلها بلاداً جاهزة للدخول في أزمة كالأزمة السورية! أي: أنه مساهم أساس في تعميق الاحتقان الاجتماعي، وتجهيز مقدمات الفوضى.

فيومها كثُرت أيضاً المؤتمرات والقوانين والتشريعات، وتدفقت الاستثمارات، ولكن بالشكل الذي تعبر عنه الشركات القابضة الاستثمارية الكبيرة: حيث جمعت أموال وجوه المال والفساد الكبير في سورية، مع أموال المستثمرين الإقليميين، وتحديداً الخليجيين منهم، ونشطت هذه الأموال في القطاع النفطي وخدماته حيث الريع الكبير، وفي القطاع العقاري والمصرفي الخدمي، والمال المنفق على مجمعات سياحية لتبييض الأموال. «تقرير الاستثمار السوري الرابع- 2009».

شروطنا.. هل يمكن فرضها؟

الاستثمار الخاص الكبير المحلي والخارجي، لا يمكن أن يساهم في تحقيق هدف إعادة الإعمار الفعلية في سورية، إلا إذا تم تدارك جانبيه الإشكاليين: الملكية الخاصة للثروة وقرار توظيفها، وحصة الربح الكبرى التي يسعى لتحقيقها.

المستثمرون لا يُقدمون على توظيف أموالهم إلا عندما يتحقق شرط ربح أعلى من الوسطي الموجود في إطار النشاط الاستثماري الدولي المتاح للمستثمرين وفقاً لحجمهم.

وتدارك هاتين الإشكاليتين يتطلب وضع خريطة استثمارية وطنية، للاستثمار في القطاعات التي تخلق الثروة الفعلية، أي: في الإنتاج الحقيقي، لا في قطاعات الاستثمار الخدمي، الذي يتحول إلى استثمارٍ مضاربي وتضخمي.

يجب وضع خيارات استثمارية للمستثمرين ليختاروا منها، وفق خطة وشروط محلية تفرضها الضرورات السورية. والشروط يجب أن تتعلق بجوانب محددة:

نوع القطاعات، حصة الربح الممكنة، حصة التراكم السنوي، أي: الحصة من ربح المستثمر التي يجب توظيفها استثمارياً في سورية، درجات المنع والسماح لخروج الأموال والأرباح من سورية.

إن الظروف الاقتصادية والسياسية الدولية التي ستوجد فيها لحظة الإعمار السورية، أي: لحظة حل الأزمة السورية حلاً سياسياً دولياً، هي ظروف تسمح للسوريين بمفاوضة أصحاب الموارد الكبرى أي: المستثمرين، من موقع أقوى، وتسمح لشروطنا بالتطبيق. فالعالم تعمه أزمة اقتصادية ومالية عميقة، ومعدل ربح متراجع، وأصحاب المال يبحثون عن ملاجئ ربحيّة، يعتقدون أن سورية ستكون أهمها. بالإضافة إلى أن التنافس التمويلي الدولي أصبح عالياً وحاداً، وأكثر ما يدل على ذلك دور الصين التي تنافس بتمويل إنتاجي وإنشائي وتكنولوجي أقل تكلفة، ودون شروط في السياسة الاقتصادية كما يفعل الغرب. ولكن الأهم: أن إعمار سورية سيكون جزءاً من الحل السياسي الشامل للأزمة السورية، وستكون القوى الدولية والإقليمية المعنية بالاستقرار في المنطقة، مساهمة جدية في نموذج إعمار سوري مستقر، أي: خاضع للضرورات الوطنية السورية.

الظرف الإيجابي الدولي للحظة إعمار سورية لا يمكن أن يتحول إلى وقائع إلا إذا صاغ السوريون خطتهم الاقتصادية الوطنية، ودافعوا عنها، ووضعوا شروطاً لها أمام المستثمرين. لن تستطيع الحكومات الحالية أن تلعب هذا الدور، لأن عموم السوريين لا يستطيعون في اللحظة الحالية، أن يساهموا في القرار الاقتصادي والاستثماري... والحكومات الآن محكومة بمصالح قوى المال الكبرى السورية المهيمنة. هذه القوى التي تلعب دوراً شديد السلبية في المسألة الاستثمارية، وتُكثر من المؤتمرات والندوات التي تهدف إلى تسويق نفسها: فيعمل هؤلاء على تحفيز الاستثمار العقاري، ويحلمون بالربح المضاربي من المدن الجديدة التي يرسمون لها على حساب حقوق السوريين بالتعويض. ويعملون على توريط السوريين بعقود استثمارية تشاركية، كما تسمى، كأن يُستثمر الفوسفات السوري بنسبة 30% فقط للمؤسسة العامة و70% للمستثمر، وذلك على سبيل المثال لا الحصر...

ولكن هذا السلوك مرتبط باللحظة السياسية الحالية، ومتغير بتغيراتها، وكلما تراجع العنف واندفع السير تجاه الحل، كلما أصبح لعموم السوريين دور سياسي في القرار الاقتصادي ينهي أحلام هؤلاء ويبني أحلاماً سورية جامعة.

صدرت المجموعة الإحصائية الرسمية لعام 2017، بعد سبع سنوات من الانقطاع... وتضمنت بعضاً من الأرقام الكلية لسنوات الانقطاع السابقة من 2011- 2016. فيما يلي نناقش الرقم الاقتصادي المفصلي المتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، ودرجة التراجع الاقتصادي خلال سنوات الأزمة.

تراجع الناتج المحلي الإجمالي السوري 2011 -2016

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، هو كم الإنتاج من السلع والخدمات خلال عام ميلادي، باعتبارها منتجات استهلاك نهائي، وبعد أن يزال منها اهتلاك رأس المال.

وهو الرقم المعتمد لقياس الناتج السنوي GDP وهو عملياً الإنتاج الإجمالي، بعد أن يختصر منه ما يسمى الاستهلاك الوسيط، أي: استهلاك المنتجين بعمليات إنتاج السلع النهائية، حيث إن قيمة استهلاكهم هذه تدخل في سعر المنتجات النهائية، فلا يعاد احتساب قيمتها، ومنه نستطيع أن نقدر النمو الاقتصادي، وفق مفهومه السائد.

وسنأخذه بالأسعار الثابتة، أي: وفق سنة أساس 2000 كما هو في المجموعة الإحصائية، بما يسمح بإزالة أثر التضخم، وهي الأسعار الأكثر تعبيراً عن القيمة الفعلية للناتج المحلي. ونضع أيضاً قيمة الناتج بالأسعار الجارية أي: بمليارات الليرات وفق قيمة الليرات المتراجعة سنوياً، بالإضافة إلى الناتج مقاساً بالدولار، وفق الأسعار الوسطية لكل عام والمنشورة في موقع المصرف المركزي السوري.

المسار التراكمي للتراجع الإجمالي

خلال سنوات الأزمة وفق الأرقام الرسمية الثابتة للناتج -%

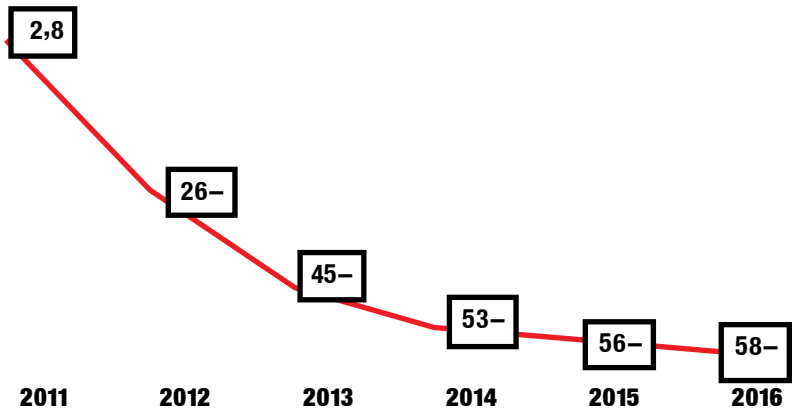

الناتج المحلي الإجمالي مقيماً بالدولار- مليار دولار وفق أسعار الصرف الرسمية الوسطية للشهر الأخير من كل عام.

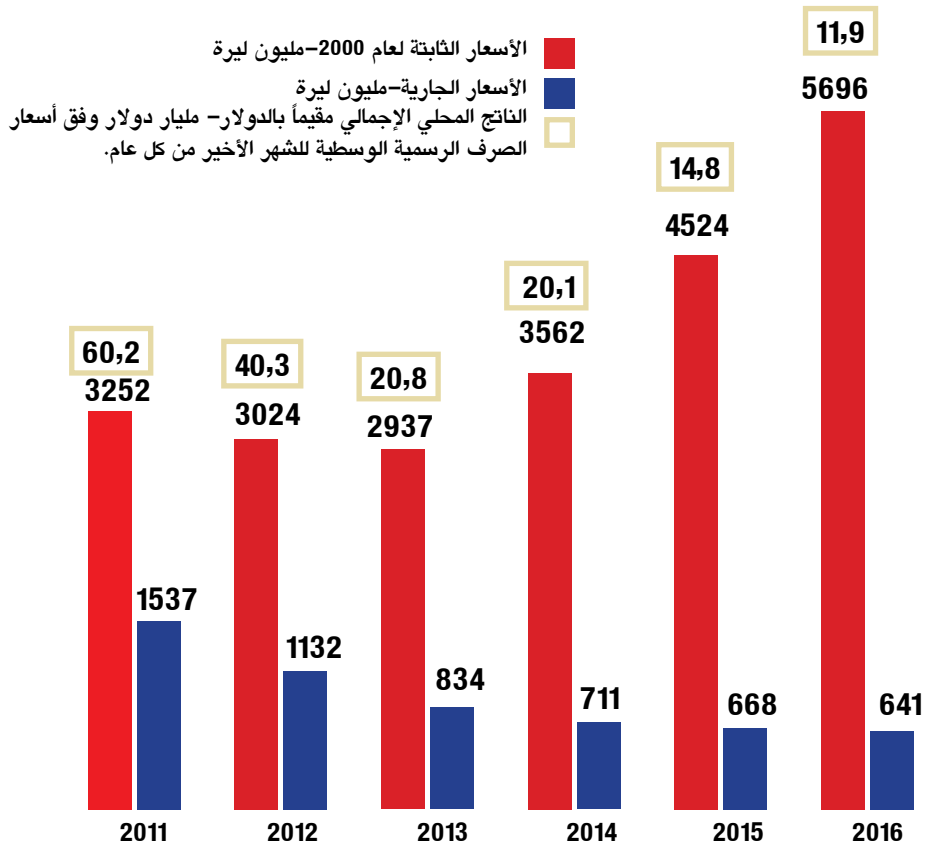

استمر التراجع الاقتصادي السوري طوال سنوات الأزمة، ولكنه وصل أقصى مستوى له في عامي 2012-2013، ثم انخفضت حدة التراجع منذ عام 2014. ويبلغ التراجع السنوي بين كل عام والعام الذي سبقه النسب التالية:

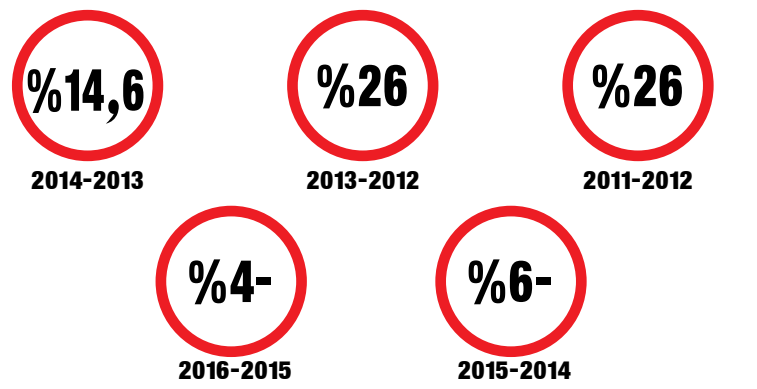

%58

فقد الناتج السوري قرابة 60% من قيمته الفعلية في عام 2011 وأصبح الناتج في عام 2016 أقل من 40% من ناتج ما قبل الأزمة. وذلك بقياسه بالليرة السورية ولكن بأسعارها الثابتة.

%81

فقد الناتج السوري قرابة 08% من قيمته المسجلة بسعر صرف الدولار بين عامي 1102- 6102، حيث أصبح الناتج 9,11 مليار دولار وأقل من 02% من مقدار 2,06 مليار دولار المسجل في 1102.

الناتج المحلي الإجمالي، هو: حساب دولي معتمد لقياس النشاط الاقتصادي السنوي، ولكنه لا يعبر تعبيراً دقيقاً، عن الفعالية الإنتاجية للاقتصاد، أي: عن مستوى خلق الثروة الفعلية، الناجمة عن تفاعل العمل البشري، أي قوى العمل مع وسائل الإنتاج، خلال ساعات العمل. وهو ما سنعود إليه لاحقاً. ولكن رقم الناتج المحلي الإجمالي أو GDP كاف للتعبير عن حجم المتغيرات خلال سنوات الأزمة. وقد فاقت الأرقام الرسمية لتقديرات الناتج، التقديرات الدولية لتراجعه، حيث أشارت أقل التقديرات الدولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 15 مليار دولار في عام 2016، بينما بلغ بالتقديرات المحلية وبسعر صرف الدولار محلياً أقل من 12 مليار دولار! ولكن المعطى الأهم: أن الناتج السوري قد فقد قرابة 60% من قيمته السورية الفعلية في عام 2011.

ما الذي يجري للدولار مؤخراً؟!

ترامب لا يستطيع مواجهة هؤلاء الذين بنوا هرم الدين الدولاري الأمريكي.

■ فالنتين كاتاسانوف
ترجمة قاسيون

تراجع الدولار خلال العام الماضي، وفي الربع الأول من العام الحالي، وأظهرت بياناته مقابل ست عملات رئيسة تراجعاً من مستوى 100 إلى مستوى 88،25 في شباط 2018، ولكنه ما لبث وارتفع مقابل هذه العملات في شهر نيسان من العام الحالي... فهل يكون هذا الارتفاع طارئاً أم مستداماً؟!

واحد من محفزات هذا «الانتعاش» كما يسميه المحللون الماليون، هو الزيادة المرتقبة في سعر الفائدة المحدد عبر الفيدرالي الأمريكي، والذي لن يكون الارتفاع الأخير في هذا العام. حيث إن سندات الخزانة الأمريكية ذات الـ 10 سنوات، قد تجاوزت عتبة هامة بلغت 3%، وذلك في 24– 4 من العام الحالي، وهي المرة الأولى منذ بداية عام 2014. ولكن المفاجئ أن هذه الزيادة في عائد سندات الخزانة لم تؤدِّ إلى اندفاع للمستثمرين تجاه السندات السيادية الأمريكية، كما يقتضي منطق الأسواق الاعتيادي. بل أتى رد فعل المستثمرين بارداً إلى حد ما، وكأنهم لا يثقون بهذه الأداة المالية، التي تصنف الأعلى موثوقية عالمياً بحسب شركات التصنيف الدولية.

رفع الفائدة يدل على ضعف الدولار

المستثمرون لم يقرؤوا ارتفاع العائد على أنه مكسب، بل اعتبروه دلالة على تدهور في الوضع المالي لمصدرها، أي: الولايات المتحدة. فرفع الربحية يدل على الحاجة للتعويض عن المخاطر القادمة، المخاطر المرتبطة بسندات الخزانة الأمريكية.

لقد ولّت الأيام التي كان ينظر بها إلى سندات الخزينة، كأكثر الأوراق المالية موثوقية في العالم، أو كمعيار للموثوقية، وضمانٍ للمخاطر. اليوم يسوَّق هذا الوهم فقط في وسائل الإعلام التي يسيطر عليها مالكو المال في الولايات المتحدة: حيث يوجد حظر، وإن كان غير رسمي، على مناقشة مسألة مخاطر الاستثمار في سندات الخزانة، والشكوك حول موثوقيتها في الولايات المتحدة، الأمر الذي يعتبر بمثابة خيانة الدولة!

ولكن منذ عام 2016، فإن دونالد ترامب وأثناء حملته الانتخابية، قد قال: إن أمريكا معرضة لخطر التخلف عن سداد ديونها السيادية، وتعهد بأنه إذا فاز، فسيبدأ بالمفاوضات مع حاملي سندات الخزينة الأمريكية، لإعادة هيكلة الديون... ولكن بعد أن تم «تبني ترامب» فإن هذا الموضوع لم يُطرح مجدداً.

في عام 2014 أيضاً خفضت وكالة التصنيف الدولية S&P للمرة الأولى في التاريخ، التصنيف الائتماني الأمريكي من الحد الأقصى AAA إلى الحد الأقل: +AA. وعلى إثر هذا خضعت الوكالة لعقوبات خطيرة من واشنطن وسرعان ما أعادت التقييم للأقصى. أما اليوم، فإن وكالات التصنيف البديلة تعيد تقييم السندات، فخفضت وكالة التصنيف في جمهورية الصين الشعبية داغونغ في شهر 1–2018 التصنيف الائتماني الأمريكي من –A إلى +BBB. ومن المتوقع أن تخفضه إلى أقل من هذا.

الدَّين الأمريكي خطر على حائزيه

عدا عن التصنيف، فإن الأمر الخطير بالنسبة للولايات المتحدة، أن جزءاً كبيراً من ديونها السيادية في أيدي المستثمرين غير المقيمين. وفي نهاية عام 2017 بلغ المبلغ الإجمالي لهذه الديون 20،25 تريليون دولار. ومن ضمنها فإن 6،33 تريليون دولار خارج الولايات المتحدة، وهي نسبة 31،3%، وأكبر حامليها: الصين: 1184 مليار دولار، اليابان: 1060 مليار دولار.

ورغم أن الدولار لا يزال الزعيم بين العملات بلا منازع، إلّا أن حصته في إجمالي الاحتياطيات لجميع البلدان في العالم، وفقاً لصندوق النقد الدولي، آخذة في الانخفاض. ففي بداية 2018 كان 62،7%، مقارنة مع 65،3% في نهاية عام 2016، وقد بدأت بعض الدول بتخفيض احتياطياتها الموجودة على شكل أوراق الدَّين السيادي الأمريكية، فروسيا على سبيل المثال، قد خفضت خلال ثلاثة أشهر متتالية ما يحوزه بنكها المركزي من سندات الدين الأمريكية وبنسبة 11%، ولكنها بالمقابل كانت قد اشترت سندات الدين الأمريكي طوال العام الماضي، وما باعته في ثلاثة أشهر يمثل ثلاثة أرباع ما اشترته خلال عام مضى!

فالدَّين الأمريكي أصبح خطراً على حائزيه الأجانب، الذين يسعى بعضهم للبيع التدريجي لهذا الدين، ما يشكل خطراً كبيراً على الولايات المتحدة، وعلى الدولار.

الأمر الخطير بالنسبة للولايات المتحدة أن جزءاً كبيراً من ديونها السيادية في أيدي المستثمرين غير المقيمين.

«نمو من ورق»

إلى أي مدى يمكن أن يستمر اتجاه نمو الدولار الأمريكي الحاصل في شهر 4–2018؟ إن هذا الاتجاه غير مستقر أبداً، ويمكن أن يتوقف قريباً، حيث لا يوجد تعاف اقتصادي حقيقي في الولايات المتحدة، والمؤشرات المتفائلة التي تنشرها الوكالات الأمريكية هي مجرد وهم. وما يسمى «النمو الاقتصادي» يخفي نمو ديون الاقتصاد الأمريكي.

في 21–1–2017 أي: في يوم تنصيب ترامب، كان الدَّين السيادي للولايات المتحدة 19،96 تريليون دولار. وفي وقت إنهاء هذه المقالة «26–4–2018» فإن المؤشر الأمريكي لقياس الدَّين يظهر وصوله لمستوى: 21،15 تريليون دولار. وقد نمت الديون الأمريكية خلال عامين بمقدار 1،2 تريليون دولار.

لسنوات عديدة يقوم «السحرة» في وزارة التجارة، والمال، وفي الوكالات والمؤسسات الأمريكية الأخرى، بتحويل زيادة ديونهم إلى ما يسمى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. في السبعينيات عندما كان الدولار لا يزال مرتبطاً بالمعيار الذهبي، وقبل التحول إلى الدولار الورقي، وبدء آلة طباعة الورقة الخضراء بالعمل بكل طاقتها. كان هنالك اقتصاديون صادقون في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أوضحوا أن نمو الدَّين هو عامل في نمو الناتج، وأن هذه الحيل ستنتهي يوماً ما نهاية سيئة.

وعندما انتقل الحكم الأمريكي من كارتر إلى ريغان كانت نسبة الديون السيادية إلى الناتج الأمريكي 33،3%، بينما عندما استلم ترامب أصبحت الديون 106% من الناتج، ووصلت حالياً إلى أكثر من 110%. ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن وضع الولايات المتحدة المالي بحلول عام 2023 سيكون أسوأ من إيطالياً وموزامبيق، وستنمو نسبة الدين إلى الناتج إلى 116،9%.

لم يستطع ترامب أن يتعامل مع أولئك الذين يبنون هرم الديون في الولايات المتحدة، وأمريكا تستمر بزيادة ديونها. فالإصلاح الضريبي سيزيد حتماً من عجز الميزانية، وفي السنة المالية القادمة من المقدر أن يتجاوز العجز تريليون دولار، وسيستمر في الارتفاع.

فما الذي سيفعله وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوشين ليزيد من «جاذبية الاستثمار في الأدوات المالية السيادية»؟ وأي تعويض للمخاطر وأي عائد مرتفع ستقدمه الولايات المتحدة، مقابل احتمالات التخلف الأمريكي عن سداد الديون السيادية؟

رئيس البنك الفيدرالي الجديد سيساعد في رفع أسعار الفائدة، ورفع العوائد، ولكن ليس مضموناً بأن هذا سوف يتحول إلى حافز للمستثمرين، ليشتروا المزيد من سندات الخزينة، بل على العكس. الولايات المتحدة لم تعد بعيدة عن المستوى الذي تضطر فيه إلى دفع 20% من الميزانية الأمريكية لخدمة الدين، ولن تستطيع الخزانة الأمريكية أن تتحمل مثل هذه الأحمال. سيبدأ الإعلان عن التقصير، ومن ثم ستبدأ مفاوضات حول إعادة هيكلة الديون. سيبذل ترامب كل ما بوسعه ليجعل هذا الأمر لا يحدث معه، ولكن هل سينجح؟ إن هذا غير هام إن كان ترامب هو الرئيس الضحية أم غيره. ولكن الأهم عالمياً، هو: أن تسعى دول العالم، وقواه الصاعدة تحديداً إلى التخلص من احتياطاتها الموجودة كسندات خزانة أمريكية، ليس فقط لأن خطر العقوبات الأمريكية ممكن أن يهدد بتجميد هذه الأموال، بل لأن هذه السندات أصبحت من الأصول السامة التي يمكن أن تفشل الولايات المتحدة في سدادها!

هل الحياة حدث عرضي؟

من كثرة الأحداث المؤلمة التي نواجهها في حياتنا بشكل يومي، أصبحت أخبار الموت حدثاً عرضياً تمر على مسامعنا بكل حيادية، وكأنها حال اعتيادية كغيرها مما يمر بنا من آلام وهموم.

■ سمير علي

فعلى سبيل المثال: تداولت وسائل الإعلام، مطلع الأسبوع الحالي، خبر انتحار أحد الأطفال بمسدس مجهول المصدر، وذلك بسبب رهاب الامتحان وضغط الدراسة كونه طالباً في الصف التاسع، مع بعض التفصيلات الصغيرة عن ملابسات الحادث.

بؤس وجحيم

هكذا مر الخبر مرور الكرام كغيره من الأخبار الكثيرة اليومية، والتي تحمل كل منها شكلاً من أشكال الألم، كما مر غيره من الأخبار المشابهة عن الضحايا الأفراد، عابري الأسماع، سواء بسبب السلاح المنفلت والرصاص الطائش طيلة السنوات الماضية، أو لغيره من الأسباب الكثيرة الأخرى، ناهيك عن الضحايا بالجملة، نتيجة الحرب وتداعياتها الكثيرة.

ولتمر كذلك بعض المفردات والعبارات، مثل: «انتحار_ طفل_ مسدس مجهول المصدر_ رهاب الامتحان وضغط الدراسة_ طالب صف تاسع» وكأنها مفردات وعبارات من العادي اقترانها بخبر مفجع كالموت! بدلاً من أن تكون كل منها بوابة بحث وتقص للوصول لاستنتاجات وحلول عسى تخرجنا من حال البؤس والجحيم الذي وصلنا إليه، أو تحد من آثاره السلبية علينا.

أسئلة متداعية

كثيرة هي التساؤلات التي تتداعى لأذهاننا عند تلقينا الأخبار المفجعة، والتي سرعان ما يتم القفز عليها وتجاوزها بسبب ما تسرقه منا، آلامنا وهمومنا اليومية، وسرعة إيقاع نمط الحياة المفروض علينا، بحيث بتنا نغفل تفاصيلها، وصولاً لفقداننا معنى الحياة وجدواها، ناهيك عن جمالها المفقود الذي أصبح من منسياتنا بغفلة من الزمن ومنا.

فهل باتت قيمة الحياة متدنية لهذا الحد لدينا، أم أن هموم حياتنا اليومية وآلامها فرضت علينا أن نصبح حياديين أمام أخبار الموت والفجيعة، أم أن أخبار الموت نفسها فقدت أهميتها، بحيث لم تعد تلك الأخبار التي تتصدر عناوين الصحف والإعلام؟

وهل بات من الطبيعي خلال أي شجار أن يتم استعمال السلاح كوسيلة لفرض القوة والنفوذ، مع عدم استغراب وقوع ضحايا جانبيين نتيجة هذا الاستعمال، أم لعل التخلص من الحياة «انتحاراً أو قتلاً للغير» بات شكلاً مقبولاً نتيجة جملة الضغوط اليومية؟

وهل انعدام الاهتمام الرسمي بالحياة ومتطلباتها أفقدها معناها وجدواها، أم أن اللامبالاة الرسمية تجاه السلاح المنفلت جعل منه ظاهرة اعتيادية فرضت علينا التعامل مع ضحاياها بمثل تلك الحيادية السلبية، كحال الكثير من الظواهر السلبية التي انتشرت واتسعت خلال السنوات الأخيرة؟

مع الكثير من الأسئلة المشروعة الأخرى، التي لها صلة وثيقة بما وصلت إليه حالنا، وغالبيتها مستمرة دون أية إجابة شافية عنها!

فجائع متكاثرة

مما لا شك فيه أن فجيعة الموت لا يمكن نسيانها وتجاوزها بسهولة بالنسبة للمقربين من الضحايا، الأهل والأصدقاء والأحباء، ومع كثرة الضحايا بنتيجة استمرار الموت متعدد الأسباب طيلة السنوات الماضية، لم يعد يجد المقربون حتى من يتعاطف معهم أو يواسيهم، فلكل منهم ضحاياه، ولكل منهم فجيعته الخاصة، ناهيك عن الفجائع الكثيرة الأخرى التي لا تقل إيلاماً عن فجيعة الموت، كحالات المفقودين والمخطوفين والمعتقلين، أو كحالات الإعاقة بدرجاتها المتفاوتة، والتي ازدادت نسبتها بشكل كبير خلال السنوات الماضية، أو كحالات الأمراض المستعصية والسرطانات المتزايدة هي الأخرى، والكثير الكثير من أسباب الألم والمعاناة الأخرى، وصولاً للصعوبات اليومية المتمثلة بتأمين سبل المعيشة، والضغوطات التي نعيشها كمواطنين من أجل ذلك، كفجيعة يومية فرضت علينا معايشتها، فقراً وجوعاً وبطالة وتهميشاً واستغلالاً و...

هل انعدام الاهتمام الرسمي بالحياة ومتطلباتها أفقدها معناها وجدواها أم أن اللامبالاة الرسمية تجاه السلاح المنفلت جعل منه ظاهرة اعتيادية

من المسؤول عن إعلاء قيمة الحياة؟

دون الخوض بالمعنى الفلسفي للحياة، ربما اختصاراً يمكننا القول: إن نمط حياتنا «الفكري والنفسي والروحي والثقافي والمعرفي و..» الذي يمنح حياتنا القيمة والمعنى افتراضاً، تحدده جملة من الشروط المادية «الموضوعية والذاتية» التي نعيش من خلالها وبها، وهي بظرفنا الحالي متشابكة ومعقدة، بحيث تاهت معها وبها قيمة الحياة ومعناها.

فعلى المستوى الذاتي ثبت بالدليل الملموس، أننا شعب محب للحياة ونقدر قيمتها، ولعل حياتنا اليومية بتفاصيلها الكثيرة أكبر دليل على ذلك، رغم كل عوامل البؤس المحيطة بنا كظرف موضوعي طيلة السنوات والعقود الماضية، وعلى رأسها السياسات الحكومية المتبعة والمتعبة تجاهنا، وتجاه حياتنا، التي أصبحت سلعة استهلاكية للاستثمار والاستغلال تحت الطلب، لمصلحة المستفيدين من هذه السياسات من حيتان المال والفساد والاستبداد وكبار المتنفذين والمستغلين، حتى أصبحنا بالنتيجة كأفراد معنيين بقيمة الحياة، التي نحبها ولم يتسنَّ لنا أن نعيشها، مجرد أرقام في بازارات العهر الأخلاقي والقيمي و.. بل والمزاودات، ليس على المستوى المحلي من خلال استمرار نمط الاستغلال الليبرالي الذي يزداد وحشية يوماً بعد آخر، عبر السياسات المتبعة رسمياً، أو عبر التراخي واللامبالاة تجاه الحياة وقيمتها ومعناها، بل وعلى المستوى الإقليمي والدولي كذلك الأمر، ووفقاً للأسس والأهداف الاستغلالية نفسها، وبالأدوات الأكثر وحشية وفتكاً بالحياة، بما فيها ذات الطبيعة الفاشية، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة.

فالمسؤول الأول والأخير عن قيمة الحياة من أجل أن يكون لها معنى وجدوى، بعد استبعاد العوامل الذاتية لتوفرها، هي: السياسات التي يتم فرضها، وبحسب نتائجها.. فإما أن ترفع من قيمة الحياة وتُعليها.. وإما أن تحط منها لتُفقدها تلك القيمة بالنتيجة كما تُفقدها جدواها.

تغيير السياسات مطلب حياتي

على ذلك، فلا غرابة من انعدام الاهتمام الرسمي بالحياة وقيمتها، أو اللامبالاة تجاه الكثير من الظواهر التي تقلل من قيمة الحياة وتُسلعها، أو من الحيادية السلبية في تداول أخبار الموت والفجائع إعلامياً، أو.. أو..

لنصل لنتيجة مفادها: إن الحياة نفسها هي الحدث العرضي، وليس الموت، في ظل استمرار هذه السياسات وتكريسها، وفقاً لمصلحة المستفيدين منها، وبما ينسجم مع طبيعتهم الاستغلالية، من أجل زيادة أرباحهم وكي يعيشوا مزيداً من الترف، وليمارسوا المزيد من الضغوط والجبروت على حساب معيشتنا وحياتنا وحقوقنا.

وعليه أيضاً، ولكي نعيش الحياة الكريمة التي نستحقها، ولكي تصبح لحياتنا أهمية وقيمة ومعنى، لا بد من تجاوز وتغيير تلك السياسات التي تعيش وتتغذى على موتنا بمُختلف الأشكال والتسميات والمسببات والأدوات، كما على فجائعنا ومصائبنا ونكباتنا، فمطلب الحياة والحق بها أصبح يقتضي الآن أكثر من أي وقت مضى، القضاء على هذه السياسات.

فإما نحن لنعيش الحياة مثبتين أنها ليست حالاً عرضياً، أو تلك السياسات التي تستنزفنا لتقضي علينا تباعاً، معيشياً ونفسياً وفكرياً

الخوف من الروبوتات والماركسية

نتيجة التناقض الحاد الذي تعيشه الرأسمالية في العالم، ما بين نزوعها لتدمير القوى المنتجة من جهة، وبين التطور الموضوعي لهذه القوى كالتكنولوجيا الذكية من جهة، لم يعد هذا التناقض محصوراً في جانبه الاقتصادي فقط، لدى ممثلي الرأسمالية بل تعداه إلى جانبه الفكري السياسي بشكل بارز.

■ محمد المعوش

التناقض ما بين علاقات الإنتاج الرأسمالية المحتكرة لوسائل الإنتاج «ملكيتها الخاصة من قبل القلة» وبالتالي استغلالها للطبقة العاملة، كأرضية لنظام السيطرة على فائض القيمة من قبل الرأسماليين، وبين وسائل الإنتاج في تطورها التكنولوجي، والتي تسمح بأن تحل الآلة محل الإنسان في بعض الأعمال، وبالتالي تقليل نسبة العمل الضروري، لكي تتم إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية«المواد والسلع الخدمات وغيرها الضرورية للحياة»، كما تنبأ ماركس، مما يرفع من إمكانية تفرغ البشرية لمهام أكثر شمولية وإنسانية لتطور المجتمع البشري ككل، هذا التناقض صار مع الآلة الذكية والروبوتات محل انفجار، فهو يصب في انهيار معادلة استغلال الإنسان من جهة «الطبقة العاملة» عندما يتم الاستغناء عن الطبقة العاملة وتعويضها بالروبوتات، ومن جهة أخرى يظهر أن العلاقات الرأسمالية تتعارض مع أي تطور جديد للآلة.

الرأسمالية ترفض هذا التطور كونه يشكل الأرضية لعلاقة الاستغلال، ويعظم من أزمتها التاريخية، بين فائض الإنتاج وتخفيض الإنتاج وسرعته «من خلال الآلة الذكية» وبين من سيشتري هذا الإنتاج، عندما ترمي بالعمال بشكل كبير خارج العمل، وخارج الحياة في العوز والقلة، وبالتالي قوى جديدة في دائرة المواجهة والصراع مع الرأسمالية.

من الاقتصاد إلى الفكري والسياسي

هذا ما حوّل التناقض من جانبه الاقتصادي البحت، إلى مستوى سياسي وفكري واضح، في الهجوم على الآلة الذكية والتطور التكنولوجي.

نجد هذا الوضوح مرة أخرى على لسان مارك كارني، حاكم مصرف إنجلترا، حيث حذر الشهر الماضي في مقال منشور في صحيفة الإندبندنت، من أن "الروبوتات ستسرق الأعمال وتؤدي إلى صعود الماركسية"، وبأن "ماركس وإنجلز سيعودان مهمين من جديد"، فالنسب الضخمة من المعطلين عن العمل وانخفاض الرواتب، التي ستنتج عن دخول الآلة الذكية إلى عملية الإنتاج في مختلف الميادين ستؤدي إلى "نمو الشيوعية خلال جيل واحد"، وقال كارني: إن القرن التاسع عشر يعيد نفسه من جديد حيث رمى بملايين العمال إلى البطالة عند ظهور الالة البخارية والصناعة الواسعة وقتها، مما سبب بظهور التيارات "المتطرفة السياسية". وخصوصاً أن الآلة الذكية اليوم ستستعيض عن عمال لديهم مهارات مختلفة، كقطاع المحاماة والتمريض والطب والترفيه والخدمات والنقل والمحاسبة وغيرها، وليس فقط مهارات العمل اليدوي.

وهذا يعني أنّ قطاعات كبيرة من العمال ستكون خارج عملها، لأن مالكي المؤسسات والمعامل سيكونون أقرب إلى استخدام آلات ذكية وروبوتات لغياب الرواتب، أي: قلة الكلفة، وسرعة المهام أحياناً. ويعني: أن انتقال العمال والأجراء من قطاع إلى آخر يتطلب اكتسابهم لمهارات أعلى جديدة لا تقدر الآلة اليوم على أداءها.

هذه الاشارة المباشرة إلى الماركسية والشيوعية من قبل حاكم مصرف إنجلترا، تعكس إلى أي حد يعيش النظام الرأسمالي تناقضه التاريخي، فالرأسمالية بلا طبقة عاملة، يعني: أنها لم تعد موجودة حسب ماركس، وينقلها إلى نظام تدمير ونهب مباشر للخيرات والقضاء على الأغلبية الاجتماعية وانهيار المؤسسات السياسية «والحقوقية والعلمية ...» التي تعمل كناظم اجتماعي في يد السلطة. أي: الانتقال إلى الهمجية.

ليس خوفاً على العمال وليس خوفاً من الروبوتات..

ينعكس هذا القلق العميق بلغة منافقة إعلامية وعلمية وسياسية عامة في خطين، الأول: في حرف الأنظار عن مشكلة النظام الاستغلالي، حيث إن الآلة الحديثة في نظام عادل ومُدار جماعياً لن يكون هناك خوف منها، بل على العكس، ستكون الآلة دفعاً لتطور المجتمع وانتقال طاقات الإنسان إلى قطاعات إنتاج أرقى وأكثر شمولية. والخط الثاني: في القول: أن الروبوتات ستسرق وظائف العمال، أي: أنها تضع العمال في مواجهة الآلة، وليس في مواجهة النظام الرأسمالي، الذي سيرميهم لأنه يرى في الآلة تخفيضاً لكفلته، وهو في ذات الوقت يضع المعطلين عن العمل تحت رحمة السوق وفوضويته.

التصريح الذي أدلى به حاكم مصرف إنجلترا أعلاه، هو الوضوح بعينه، بغض النظر عن التشويهات المذكورة، فالوضوح يكمن بأن الخوف ليس لا على العمال، ولا من الروبوتات، بل من التغيير الاجتماعي الشامل الذي يواجهه المجتمع الرأسمالي على أرضية التطور التكنولوجي الحالي.

وجدتها

■ د. عروب المصري

الموت السياسي

رأى ماركس الصدع بين الناس والطبيعة، ليس فقط كإخفاق رئيس في الرأسمالية، ولكن أيضاً كآلية يمكن من خلالها استبدال الرأسمالية.

لاحظ كارل ماركس في «رأس المال» أن الإنتاج الرأسمالي «يخلق الظروف المادية لتركيب جديد أعلى، اتحاد للزراعة والصناعة على أساس الأشكال التي تطورت خلال فترة عزلتهم المعادية.» وبمعنى آخر، فإن الرأسمالية، بسبب إخفاقاتها، ليست فقط تحسناً تاريخياً واجتماعياً وتطوراً عن الاقتصاد الاجتماعي الإقطاعي الذي استبدله، بل إنها تحتوي أيضاً في حد ذاتها_ كطريقة للإنتاج_ على بذور وضع مستقبل اشتراكي للإنتاج؛ ينتظر فقط التحقيق التاريخي. وكما أشار أنطونيو غرامشي، «يحتوي في حد ذاته على المبدأ الذي يمكن من خلاله استبداله».

إن أوجه القصور، فضلاً عن المخاطر، لنمط الإنتاج الحالي لا ترتبط فقط بالاستغلال الاجتماعي المستشري، ولا ضمن الاستغلال البيئي فقط؛ ولكن ضمن الصدع الذي حدث بين المجتمع البشري والأرض بشكل عام. اشتهر جون بيلامي فوستر، عالم السياسة وعالم الاجتماع، المعروف بعمله الثاقب في نظرية ماركس حول الصدع الاستقلابي، حيث قال:

«لقد استخدم ماركس مفهوم» الصدع» في العلاقة الاستقلابية بين البشر والأرض لالتقاط الغربة المادية للبشر داخل المجتمع الرأسمالي، من الظروف الطبيعية التي شكلت الأساس لوجودهم_ ما سماه» الطبيعة الأبدية التي تفرضها ظروف وجود الإنسان. «

لم يؤد هذا الصدع في العلاقة بين الجنس البشري والأرض فقط إلى نمط رأسمالي للإنتاج_ الذي استمر مباشرة في أعقاب نهب الأمريكيتين وإفريقيا من قبل القوى الإمبريالية الأوروبية_ وهو يواصل تدمير النظم البيئية والجماعات الإنسانية في سعي من أجل الربح؛ فهو يواصل دفع عملية صنع السياسات البيئية الرجعية بطرق لا تعمل إلا على إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية القائمة على الإنتاج والطاقة، فضلاً عن الوسائل الاقتصادية للإنتاج والتوزيع. بعد موجات من قوانين الضم والمصادرة التي طردت الشعوب من الأراضي المشتركة، نحو السواحل، ونحو مراكز المدن ذات الكثافة السكانية المتزايدة، تقودها الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، فإن الإنتاج الرأسمالي كما لاحظ ماركس، قام بشيئين:

«ركز القوة الدافعة التاريخية للمجتمع» بعيداً عم المزارع إلى المدن، وبالتالي خلق الظروف الاجتماعية والسياسية لطبقة تراتبية جديدة، حيث البرجوازية الناشئة في القمة.

إنه «شوش التفاعل الاستقلابي بين الإنسان والأرض، أي: أنه يمنع العودة إلى التربة من العناصر المكونة التي يستهلكها الإنسان في صورة الطعام والملابس»

aroub@kassioun.org

لا تعاتبوا ترامب!

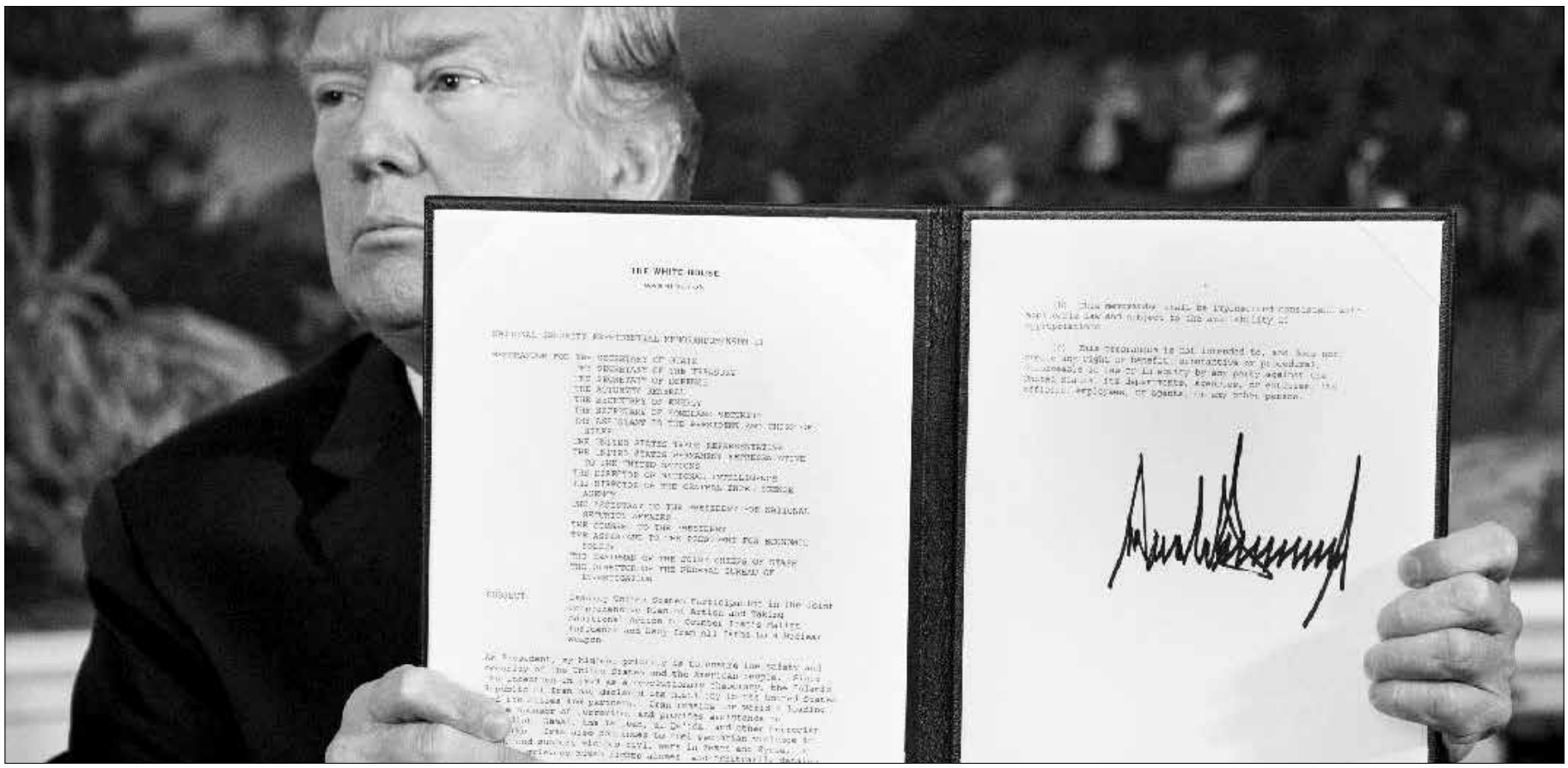

بعد تخبط طويل دام عدة أشهر، اتخذ ترامب قرار الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، بزعم وجود بنود مجحفة فيه يجب تعديلها. فما هي مبررات اتخاذ هذا القرار؟ وما هي مآلاته وانعكاساته على العلاقات الدولية مع إيران؟

جاء القرار بمثابة ردّ على سياسات إيران فقد أوعزت الحكومة الإيرانية مؤخراً لجميع الجهات الرسمية بالتعامل باليورو بدل الدولار

■ هند دليقان

تكمن أهمية الاتفاق النووي الإيراني، والذي وُقّع بين إيران ومجموعة الـ«5+1» في عام 2015، بأنه استطاع البدء بكسر واحدة من أهم أدوات الاستعمار الجديد في العالم، وهي: قانون «التبادل اللامتكافئ». فإنّ تمكّن دولة «عالم ثالث» من الحصول على حقها في امتلاك تقنيات نووية، وحقها في تصدير الماء الثقيل الأساس في إنتاج الطاقة النووية، سيجعل منها نموذجاً لبناء اقتصاد وطني حر من الهيمنة والاحتكار الدوليين.

ما الذي تريده أميركا من الانسحاب؟

لدى الإجابة عن هذا السؤال، يجب تثبيت النقاط التالية؛ أولاً: وبالعام، فإنّ قرار التراجع عن الاتفاق يأتي ضمن محاولات قوى الحرب بخلق بؤر توتر في أكثر من ملف حول العالم، ولاسيما دول شرق المتوسط وشرق آسيا؛ أي: الدول المحيطة حيوياً بروسيا والصين، خصوم الولايات المتحدة الأميركية ومنافسيها.

ثانياً: وبالخاص، جاء القرار بمثابة ردّ على سياسات إيران المعادية للولايات المتحدة الأميركية، فقد أوعزت الحكومة الإيرانية مؤخراً لجميع الجهات الرسمية بالتعامل باليورو بدل الدولار في المعاملات الرسمية، واعتماد العملة الأوروبية في إعداد التقارير ونشر الإحصائيات والمعلومات المالية، وهو ما يعد تهديداً كبيراً للدولار، الذي هو واحد من أهم أدوات الهيمنة الأميركية. وبناءً على ذلك، فقد رأت بعض الأوساط ضمن دائرة الصراع الأميركية، أن قرار الانسحاب يصبّ في مصلحتها لأنه يسمح بفرض عقوبات على إيران، وبالتالي تقييد إيران. فكانت محصلة هذا الصراع هو قرار الانسحاب في محاولة لاسترجاع الهيمنة الأميركية التي فُقدت من خلال الاتفاق النووي الإيراني.

وفي هذا السياق كشف غلام رضا مصباحي، عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران، إن وزارة الخزانة الأمريكية هي بمثابة «غرفة الحرب» التي تشن ضد إيران. وقال« إن جميع المحاولات التي يسعى إليها الرئيس الأمريكي، وحتى قرارات مجلس الأمن السابقة ضد إيران، تعود إلى وزارة الخزانة»، وشدد مصباحي على أن كل الحملة ضد ايران، هي بمثابة ابتزاز وإحدى الأدوات الأمريكية في حرب العملات، أي: إحدى محاولات حماية الدولار، ولا علاقة لها بالملف النووي، ولا بالتهديدات الإيرانية المزعومة ضد حلفاء أمريكا.

ترامب ينعق بقراره وحيداً

تباينت ردود الأفعال عالمياً من قرار الانسحاب، إلا أنّ اللافت فيها كان إجماع باقي أطراف الاتفاق على الالتزام فيه، فقد وصف الرئيس الفرنسي ماكرون القرار بأنه «خطأ»، فيما أكدّ وزير خارجية بريطانيا بوريس جونسون التزام بريطانيا بالاتفاق. المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل صرّحت بأن: «أوروبا ستقوم بكل ما يلزم لإبقاء إيران في الاتفاق النووي»، كذلك أكدت كل من روسيا والصين التزامها بنص الاتفاق، وأعرب بوتين عن «قلقه البالغ حيال هذا القرار».

مما سبق، يتضح جلياً: مدى العزلة الأمريكية التي ازدادت بعد الانسحاب، ومدى تعمّق حجم الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها التقليديين، وفي مقدمتهم: الأوروبيين الساعين نحو خيارات بديلة، وخير دليل على هذا هو تصريح ميركل الذي قالت فيه:« انتهى الزمن الذي كانت فيه الولايات المتحدة تحمينا بكل سهولة، ويجب على أوروبا أن تأخذ مصيرها بيدها، وفي ذلك تكمن مهمتنا في المستقبل». وهنا يطرح سؤالٌ نفسه: لماذا يصرّ الأوروبيون على التمسك بالاتفاق؟

يتضح جلياً مدى العزلة الأمريكية التي ازدادت بعد الانسحاب ومدى تعمّق حجم الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها التقليديين

سرّ إصرار الأوروبيين على الالتزام بالاتفاق

إنّ فرض عقوبات على إيران سيلحق ضرراً كبيراً بالمصالح الاقتصادية لأوروبا، فقد أشار وزير الاقتصاد الألماني إلى وجود 10 آلاف شركة ألمانية تعمل مع إيران، كما ارتفعت الصادرات الألمانية إلى إيران، العام الماضي من حوالي 400 مليون يورو إلى نحو ثلاثة مليارات يورو.

وسرعان ما أحدث القرار الأميركي أثره، إذ تراجعت أسهم الشركات الفرنسية التي تربطها علاقات عمل مع إيران، مثل: «بيجو، سيتروين» لصناعة السيارات و«إيرباص» للطائرات، الأمر الذي ينطبق على شركات أخرى أيضاً.

نتائج الانسحاب

على المدى القريب: ستزداد درجة غليان الملفات العالقة على الساحة الدولية، ولكنها سرعان ما ستبرد. على المدى البعيد – وليس كثيراً– فإن فرض عقوبات على إيران وتقييدها، سيقودها باتجاه تعميق علاقاتها مع الشرق أكثر، وهذا ما لاحت بوادره في إعلان الكرملين عن أنّ «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي» سيوقع اتفاقية مؤقتة للتجارة الحرة مع إيران، الأسبوع المقبل، بموازاة توقيع الاتحاد اتفاقية تعاون تجاري اقتصادي مع الصين. كما أكدت شركة طائرات «سوخوي» المدنية الروسية أنها ستستمر بالتعاون مع شركات الطيران الإيرانية في إطار العقود الموقعة لتوريد طائرات «سوخوي سوبرجت 100» على الرغم من العقوبات الأمريكية.

إضافةً إلى ذلك، فإنّ شركة الطاقة «cnbc» الصينية التي تملكها الحكومة تخطط للاستحواذ على حصة شركة «توتال» الفرنسية، في مشروع حقل «بارس الجنوبي» الضخم في إيران، وذلك فيما إذا انسحبت الشركة الفرنسية مع إعلان فرض عقوبات أميركية جديدة على طهران.

آثار معاكسة!

حاولت قوى الحرب إثارة الخلافات سابقاً في العديد من الملفات الدولية، وكمثال ليس بعيداً عنّا زمنياً؛ ملف الأزمة بين الكوريتين الذي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إشعاله مراراً، ودأبت على التهديد والوعيد بمعاقبة كوريا الديمقراطية، حتى انتهى الأمر بمصالحة بين الكوريتين والخروج من هذا الملف بخفيّ حُنين، لا بل رضوخ الأمريكيين للأمر الواقع والإعلان عن لقاء قريب بين ترامب والرئيس الكوري كيم جونغ أون. فحتى مشاريع «الفوضى الخلاقة» باتت تسقط واحد تلو الآخر، لا بل وتنعكس سلباً على مموليها.

قد يبدو القول: أنّ قرار الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني سيرتدّ عكسياً على الولايات المتحدة الأميركية مثيراً للاستغراب لدى البعض ممّن مازال يعاني من أعراض حالة الإنكار الفرويدية، فالواقع القائل: أن ميزان القوى الدولية يتغير ويرجح لعكس صالح قوى الحرب، يفرض نفسه بالدلائل وبتسارع غير مسبوق على ساحات الصراع الدولي كافةً، وملف النووي الإيراني واحدٌ منها. إنه التخبط، فلا تعاتبوا ترامب!

الانتخابات اللبنانية والمشهد السياسي

في السادس من أيار الجاري، توجه اللبنانيون إلى صناديق الاقتراع، لانتخاب أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 128 نائباً.

■ ديمة كتيلة

لقد عكست الانتخابات النيابية بحيثياتها ونتائجها تغيراً في المشهد السياسي اللبناني، فما الجديد الذي يمكن تثبيته هنا؟

الوقائع

أولاً: أجريت الانتخابات هذا العام لأول مرة منذ عام 2009، بعد أن مدد البرلمان ولايته ثلاث مرات بسبب الانقسامات السياسية، وبحجة العمل على قانون انتخابات جديد.

ثانياً: للمرة الأولى جرت الانتخابات وفقاً لقانون انتخابي جديد، وهو قانون قائم على نظام التمثيل النسبي مع الصوت التفضيلي، بدلاً من القانون الأكثري المعروف بقانون «الستين»، المعمول به منذ عام 1960، وذلك بهدف إتاحة المجال لتمثيل الأكثريات والأقليات في آن معاً، بحسب الرئيس اللبناني ميشال عون، الذي اعتبر أن هذا القانون «سيؤمن مزيداً من الاستقرار الداخلي».

ثالثاً: بلغت نسبة الاقتراع في الانتخابات النيابية حوالي 49,20%، أي: أن النسبة الأكبر ممن يحق لهم الانتخاب لم يشاركوا في العملية الانتخابية، التي سبقتها حملات دعت إلى المقاطعة.

النتائج

أدت العملية الانتخابية إلى إحداث برلمان جديد بأوزان سياسية جديدة، حيث تقدمت بعض الأحزاب بينما تراجع عددٌ منها، وتشير النتائج إلى حصول حلفاء «الثامن من آذار» على الأكثرية النيابية، حيث حصل «حزب الله» على 13 مقعداً، وحركة «أمل» على 16 مقعداً، أي: مجموعه 29 مقعداً للحليفين، وتشير المعلومات إلى أنه بالإضافة إلى الشخصيات والقوى المتحالفة معهم يصل عدد المقاعد إلى الخمسين، بالإضافة إلى حصول «التيار الوطني الحر» على 29مقعداً، وهو ما يتيح لهم مجتمعين الحصول على أغلبية المقاعد الوزارية، الأمر الذي اعتبره، حسن نصر الله، ضمانة وقوة لخيار المقاومة الإستراتيجي.

في المقابل: أظهرت النتائج تراجع تمثيل تيار «المستقبل» في البرلمان بتراجع حصته من 33 نائباً عام 2009 إلى 21 نائباً في الانتخابات الحالية، بينما تقدمت «القوات اللبنانية» بحصولها على 17 مقعداً مقارنة بثمانية من قبل.

إن انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات هو مؤشر على تراجع الرضى الشعبي عن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

الضرورات

بناء على ما سبق ذكره من حقائق يمكن القول: إن انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات هو مؤشر على تراجع الرضى الشعبي عن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد، حيث تعبّر شرائح واسعة من اللبنانيين عن خيبة أملها من القوى التقليدية وسياساتها، التي لم تنجح في حل الانقسامات السياسية والمشاكل الاقتصادية والمعيشية التي يعاني منها لبنان. كما أن تبدل حجم التمثيل السياسي في البرلمان مرتبط بتبدل موازين القوى في لبنان التي سادت منذ عام 2005، ارتباطاً بالوضع الدولي المتغير، وبالوضع الداخلي المتأزم.

فداخلياً أدت سياسات ما يسمى «فريق 14 آذار» إلى زيادة الدين العام لما يزيد عن 80 مليار دولار، وعجز في الميزانية يصل إلى حوالي 4,8 مليار دولار، وزيادة الفقر والبطالة، وإنتاج أزمات، مثل: أزمة التيار الكهربائي، وأزمة النفايات.

أما خارجياً، تزداد التهديدات المحيطة بلبنان واستقراره، مع ازدياد التوترات الدولية المرتبطة بتبدل الموازين الجاري، ولعل أبرز مثال قريب على ذلك، هو: التدخل السعودي، في محاولة فاشلة للضغط على رئيس الحكومة سعد الحريري بالاستقالة، يضاف إلى ذلك الاعتداءات الصهيونية، وتهديد ثروات لبنان المائية والنفطية والغازية.

وهنا ينبغي التأكيد على أن الاستحقاق الأساس في لبنان للوصول إلى انتخابات حقيقية تضمن تمثيلاً عادلاً، وضمان الوحدة الوطنية، هو في تغيير البنية السياسية الطائفية في البلاد كخطوة لابد منها نحو التغيير المطلوب.

اليمن في سياق التحولات الكبرى

يستطيع أي متابع لنشرات الأخبار في الأسبوعين السابقين أن يلاحظ كيف كان الوضع الدولي عموماً، وفي منطقتنا خصوصاً، فقد بلغ درجة عالية من التأزم.. أرمينيا.. اليمن.. سورية.. إيران والبقية، وهنا ينبغي الفهم، أن ميزان القوى الدولي بدأ يتمظهر بدرجة أكثر ترسيخاً وتجذيراً، وأن التفاوت في الأوزان الاقتصادية بدأ يفعل فعله جلياً في الأوزان السياسية.

■ وائل سعد

اليمن الذي يبدو أنه إحدى تلك البقاع التي ندعي أنها تؤكد وجهة النظر المذكورة، شهد مؤخراً بعض الأحداث التي نستطيع القول عنها: أنها أحداث نوعية.. ففي أية سياقات تأتي هذه الأحداث؟ وما مدى قدرة الأطراف المختلفة على التحكم في سير الأمور؟

حوادث نوعية

ثلاث سنوات مضت على التدخل العسكري لـ«قوات التحالف» في اليمن، لم تستطع خلالها حسم المعركة لصالحها، مما جعلها عالقة في مأزق تتكبد فيه الخسائر، وتواجه الإدانة الدولية مع زيادة معاناة اليمنيين جوعاً وموتاً، وضمن هذه المعطيات، برزت المستجدات التالية:

أولاً: في محاولة لإخراج الحليف السعودي من المأزق، أشارت تقارير صحفية إلى وجود قوات أمريكية خاصة عند الحدود بين السعودية واليمن، دعماً للقوات السعودية في حربها ضد جماعة «أنصار الله»، وهو ما أكده البنتاغون.

ثانياً: مع اشتداد المأزق اليمني وتعمقه، بدأت تظهر الخلافات بين قوى «التحالف العربي» وحليفه اليمني إلى السطح، فهنالك خلاف جدي بين قوات هادي والقوات الإماراتية حول جزيرة سقطرى، وصلت إلى درجة اتهام حكومة هادي للقوات الإماراتية بمحاولة السيطرة على الجزيرة.

ثالثاً: ارتفاع وتيرة الصواريخ البالستية التي تطلقها جماعة «أنصار الله»، مستهدفةً القوات السعودية.

رابعاً: توسيع رقعة المعركة عسكرياً من قبل «التحالف»، وزيادة قدرة «أنصار الله» على الرد والتأريض في مختلف المحافظات، واستهداف ناقلات نفط خليجية في المياه الإقليمية.

ربطاً بالوضع الدولي

إن التوازن الدولي قد بلغ حقاً درجة جديدة وعالية من الخلاف بين دعاة القطب الواحد، ودعاة عالم متعدد الأقطاب، الأمر الذي يجعل من التنبؤ الدقيق للأحداث أمراً غاية في الصعوبة، لكن وبخصوص اليمن يمكن التأكيد على جملة النقاط التالية:

أولاً: إن التخبط الذي تواجهه السعودية في اليمن متمثّلاً بتغيير أسماء الحملات العسكرية، إلى تغير قادة، وخلافات هنا وهناك إنما ينم عن ضعف المركز الأمريكي البعيد، وغير القادر على إدارة المعركة كما ينبغي.

ثانياً: لا يمكن النظر إلى المسألة اليمنية الحالية بمعزل عن القضايا الأخرى، لاعتبارات تتعلق بحاجة الشعوب إلى مراكمة تلك الدرجة الكافية من التجربة السياسية، التي تسمح لها بتحقيق إنجازات على الصعد كافة.

ثالثاً: إن قيام جماعة «أنصار الله» بزيادة وتيرة استهداف السعودية بالصواريخ البالستية، والقدرة القتالية على طول وعرض البلاد، والصمود والاستمرار على مدى سنوات، إنما ينم على أن الحوثيين قادرون على الاستمرار في المعركة وتصعيدها إذا لزم الأمر وبطرق مختلفة.

إن اليمن الذي هو جزء من هذا العالم السياسي، يخضع لتوازناته، وبالتالي لمخرجات هذا التوازن، الأمر الذي يدفعنا للقول، وبالفم الملآن: إن الشعب اليمني بانتظار تحولات كبرى اتساقاً مع تلك التغيرات الجارية على المستوى الدولي.

ماكرون وحلمه في السفر عبر الزمن

إذا كان لدى ماكرون حلمٌ بالعودة في الزمن إلى الوراء فيما يتعلق باقتصاد بلاده، فالشعب الفرنسي يطرق بأيديه لإيقاظه.

■ يزن بوظو

توالت في الشهور الماضية حركات شعبية فرنسية عدّة ولازالت مستمرة في مختلف أشكالها، من مظاهرات إلى إضرابات عمّال في شركات ومؤسسات مختلفة، وطلّاب جامعات، ومُدرّسين، بتنظيم من النقابات أو بدعوات من تيارات وأحزاب يسارية، تنديداً ببرنامج ماكرون الإصلاحي الذي بدأ تنفيذه، وقد قوبلت هذه الحركات بالكثير من التعتيم والتشويه الإعلامي، إضافة إلى حالات الشغب المفتعلة والاعتقالات من قبل الحكومة الفرنسية.

«دع الأغنياء يزدادون غنى»

في برنامجه الإصلاحي، يُغلّف ماكرون فحوى أهدافه بشعارات أكثر حرّية مما سبقها، وأكثر انضباطاً، وأكثر جذباً... ولكن ليس للشعب الفرنسي، وإنما لأغنياء فرنسا ورساميلها، بإعادة هيكلة الاقتصاد الفرنسي، ورفع معدّل النمو، أيضاً ليس للدولة والشعب، وإنما للقطاعات الخاصة. فمنها ما مضمونه: فتح باب أوسع للاستثمارات الأجنبية/ تخفيض في نسبة الضرائب على الشركات/ تخفيض في نسبة الميزانية المخصصة للنفقات العامّة/ تحويل الضريبة على الثروة إلى ضريبة على الثروة العقارية، أيّ: استثناء الثروة المالية.. وغيرها. ومنها ما هو فجّ كإلغاء 120 ألف وظيفة في القطاع العام. وما هو مستغرب في هذا السياق كزيادة 15 ألف مكان في السجون – لمن؟ للمُقالين من وظائفهم في حال تمرّدهم؟- ومنها أيضاً ما هو مُتناقض ويدعو للسخرية كنظام لضمان البطالة، تموّله الضرائب، تلك التي خفّض من نسبتها أساساً في أهدافه..؟ وغيرها الكثير.

«ما اغتنى غنيٌّ إلّا بفقر فقير»

إنّ برنامج ماكرون، هذا في تفصيلاته وعبر تنفيذه، يحاول فتح أبواب كانت قد أغلقت بعد نضال من العمال الفرنسيين في وجه الليبرالية، خلال القرن الماضي، ويحاول سلب جملة من الحقوق التي انتزعوها، ولدى الفرنسيين معرفةٌ بآثار الوحشية الليبرالية، بخصخصتها لما تبقى من قطاعات عامّة على حياتهم ومعيشتهم، الأمر الذي يعتبر تحدياً صريحاً لهم اليوم، وإذا كان لـ«رئيس الأثرياء» وتياره ومن يمثلون مصالحهم حلمُ بالرجوع إلى الخلف، فالفرنسيون اليوم ينضحون في الشوارع في محاولة لإيقاظهم، ليتحولوا تدريجياً إلى كابوس ماكرون.

«يا عمّال العالم، إتحدوا!»

من المدرّسين الثانويين، إلى الشركة الوطنية للسكك الحديدية، فموظفي الخطوط الجوية، فالطلّاب، وصولاً لنقابة الاتحاد العام للعمل، والتيارات والأحزاب اليسارية، التي كان أبرزها «فرنسا الأبيّة»، نُظّمت العديد من المظاهرات والإضرابات تنديداً بعدة قرارات قد اتخذت، أهمّ ما توضّح منها كان تمهيد الطريق أمام خصخصة الشركة الوطنية للسكك الحديدية، الأمر الذي أثار مخاوف عمّالها وعمّال شركات أخرى من هذا المرض وانتشاره، وعملوا على الضغط على الحكومة للتراجع عنها، ولكن دون جدوى حتى الآن رغم الأعداد الكبيرة والخسائر المالية التي نتجت عن الإضرابات، الأمر الذي يتطلب من النقابات والأحزاب رفع مستوى التنظيم، وآلية استثمار حجم الضغط سياسياً وفي المفاوضات كمطلب شعبيّ مباشر لأداء دورهم الوظيفي بما يتناسب مع حجم تمثيلهم.

التطورات والتوازن الدولي الجديد

إنّ التوسع العمودي للرأسمالية عبر أدواتها الليبرالية يبقى ذاته بشكله ومضمونه أينما حلّ وفي أي وقت، ولكن تعزيز هذه الأداة اليوم في المراكز الرأسمالية كالولايات المتحدة «أمريكا أولاً»، وبريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوربي، ومؤخراً فرنسا بحكومة ماكرون وبرنامجه، لا يأتي عبثاً، أو رغبةً من هذه المراكز بضغط شعوبها أكثر وتسريع احتجاجاتها، بل فرضاً بعدما باتت الأقطاب الصاعدة تقصّ أيدي الإمبريالية الممتدة دولياً شيئاً فشيئاً، فلم يبقَ أمام القانون الأساسي للرأسمالية في السعي نحو الربح الأقصى في هذه المراكز إلّا بفرض الارتداد إلى مواقعها الجغرافية ورفع مستوى استثمار قوّة عمل شعوبها، تعويضاً عمّا تخسره دولياً عبر نهبها للشعوب الأخرى... الأمر الذي يعني: سلب ما يمتلكه عمّال هذه الدول من امتيازات وحقوق، وتدهور في مستوى معيشتهم أكثر فأكثر، والذي يفرض ارتفاع نسبة الحركات الشعبية، واحتجاجها، وممارسة مختلف أشكال الضغط بشكل أكثر تنظيماً.

لا شيء يخسرونه سوى أغلالهم!

من هذا الواقع الجديد الذي يتشكل على الصعيد الدولي، بما يخلّفه من تغيير في خريطة النهب الرأسمالية عبر تراجع دول المركز لتضغط شعوبها، وصعود دول أطراف لتتحرر شعوبها، يتناسب إلى هذا الحد أو ذاك مستوى وحدّة استغلال العمّال على الصعيد الدولي، وتناقضهم مع قانون رأس المال الأساسي، وبتراجع مُفتَعلي الصراعات الوهمية وبؤر التوتر حول العالم، تبدأ الاصطفافات الموضوعية في التشكّل طبيعياً ضمن معادلة الصراع الحقيقية: شعوب X رأسمالية. وإن كان لماكرون ومن خلفه، وترامب ومن خلفه، وماي ومن خلفها، وكل من شابههم ثروات ليخسرونها ويحرصون عليها، فـ«ما للعمّال شيءٌ يخسرونه سوى أغلالهم، وأمامهم عالم كامل يربحونه!».

الصورة عالمياً

• أطلق الفلسطينيون اسم «الإعداد والنذير» على الجمعة السابعة، أطلقوا فيها عشرات الطائرات الورقية المحملة بشعلة نارية نحو الحدود، ما أدى إلى اندلاع حرائق في الشرق من السياج الأمني.

• أعلنت الداخلية الروسية أن أكثر من 10 ملايين شخص شاركوا في مسيرة «الفوج الخالد» التي نظمت في مختلف مدن روسيا بمناسبة الذكرى الـ73 لعيد النصر في الحرب الوطنية العظمى.

• صرح زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون: أن بلاده ليست بحاجة إلى الأسلحة النووية، إذا امتنعت الأطراف المعنية عن ممارسة سياسة عدوانية تجاه بلاده، وذلك خلال لقائه الرئيس الصيني.

• تظاهر آلاف المعلمين المغاربة في مسيرة احتجاجية، في العاصمة الرباط، رفضاً لنظام التوظيف بالتعاقد، ومطالبة الحكومة بالتراجع عنه، وردد المحتجون شعارات من قبيل «حرية كرامة عدالة اجتماعية».

• دعا وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، إلى إصلاح هيكلية مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وأضاف: إن النظام العالمي عاجز أمام المشاكل التي تواجهها بلدان العالم.

• أكد رئيس وزراء مولدوفا، بافل فيليب، اعتزامه تطبيع العلاقات بين بلاده وروسيا، وذلك خلافاً لمواقفه السابقة، معبراً أمام البرلمان عن أسفه لتدهور العلاقات في الفترة الأخيرة.

التعاون الروسي الصيني المتصاعد...

يأخذ التقارب السياسي والاقتصادي مكانه بين روسيا والصين في عدد من المجالات: الطاقة وإنتاج الأسلحة واستعمال العملات الوطنية في التجارة والمشاريع الإستراتيجية في مجال النقل ودعم البنى التحتية. وقد تعزز هذا التعاون نتيجة الأفعال والسياسات الغربية، ومن بينها: العقوبات. يساعد استهداف السياسات الصينية الأسواق الأوربية عبر إحياء «طريق الحرير» هذا التطوّر.

■ سيلفانا ماله
تعريب: عروة درويش

يتمّ تقديم «الحزام والطريق» كبديل أو إضافة للطرق البحرية التي باتت غير آمنة بسبب الاضطرابات بين البلدان المجاورة، والإجرام والسيطرة شبه المؤكدة على البحار من قبل الولايات المتحدة. في حين أنّ روسيا تعزز البنى الاستثمارية، وتتجه شرقاً لتنمية المناطق الحدودية مع الصين في أقصى شرق روسيا، فإنّ الصين تتوسع غرباً للاشتراك في مفاوضات مرهقة مع بلدان وسط آسيا، وفي استثمارات مكلفة في البنى التحتية والخدمات اللوجستية.

أفق التعاون

إن كلا البلدين، ورغم المنافسة السياسية والاقتصادية والخوف من فقدان السيطرة، لديهما المصلحة في التعاون برغم الصعوبات والبطء. يمكن للتعاون الاقتصادي أن يتطوّر لتحالف استراتيجي يشمل الدفاع، كما نوقش في ضوء التدريبات العسكرية المشتركة، وبيع الأسلحة والتخطيط لتوسيع أفقه، والدخول في منظمة أمن جماعي، وعبر منظمة «شنغهاي للتعاون»ـ والتي تحوي بين أعضائها الهند وباكستانـ وعبر رابطة دول جنوب آسيا. إنّ هذا الدرب وعر ومشوب بمصالح أعضائه المتضاربة، لكن لا ينبغي استبعاد حصول نتائج إيجابية.

بعد عقود من تحول البلدين إلى اقتصاد السوق، لا تزال علاقات المتجاورين الصين وروسيا أبعد بكثير عن الروابط التجارية التي تربط كلاً منهما ببقيّة العالم. والآن فقط بدأت الحركة ناحية تعاون وتقارب اقتصادي في عدد من المجالات، وهو الأمر الذي يصعب تقييم أهميته في ذاته ومدى تنميته المحتملة. ويراقب البعض هذه التطورات باهتمام، مع نشوء شكوك بين الروس والخبراء الأجانب، يبررها التاريخ لهم.

التعاون في آسيا الوسطى

إنّ وضع مشاريع طموحة لتنمية المناطق الشرقية المتخلفة هي استراتيجية اعتمدتها روسيا منذ عام 2012، وهي تتطلع كذلك إلى الدعم الاقتصادي الصيني. ومجال التعاون الأكثر إشكاليّة هو «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي EAEU». فروسيا هي التي سعت في الأصل إلى الاندماج الاقتصادي في أوراسيا، دون أن تكون هنالك مصالح و/أو اهتمام مباشر به من قبل الصين. ويبدو واضحاً أنّ كلا البلدين قد طوّرا مصالح قويّة لهما في الإقليم.

وفي حين أنّ كلا البلدين يتابعان مشاريع مستقلّة في آسيا الوسطى، حيث إنّ كليهما موجودان اقتصادياً، ومتنافسين لحدّ بعيد، فقد تكون مشاريع البُنى التحتية المشتركة ملائمة لكلا البلدين. يمكن للصين وروسيا إمّا أن تقررا السعي ضدّ بعضهما من أجل تحقيق الأسبقية في المنطقة، أو التراجع والانخراط في عملية من التعاون المتشابك. وبالحكم على قوتهما المقارنة والاقتصاد الجغرافي لهما، فلن يكون أحدهما هو الرابح منطقياً، وكلاهما سيكونان خاسرين بالنسبة للخارج. وقد تكون المساومات هي الطريق الوحيد على المدى القصير والمتوسط.

أوروبا وطريق الحرير

تسعى الصين للوصول إلى الأسواق الأوربية بشكل مستقل من خلال مشروعها «الحزام والطريق» العابر لآسيا الوسطى. يتضمن هذا المشروع الذي يعتمد على منافعـ التكلفة الحالية والمرتقبة، عدداً من بنى النقل التحتية البديلة والطرقات المستوحاة من طريق الحرير الأسطوري.

بالنسبة للصين، ليس من الواجب على المسار أن يعبر روسيا، فجميع بلدان المنطقة تطمح لإدخال طرقات نقل المركبات المتعددة عبرها. لقد كانت الصين بالفعل تبني أو ترمم طرقات النقل التي تصل حدودها الغربية ببلدان آسيا الوسطى. لكن من خلال إشارة احتمالية وجود مناطق تجارة حرّة بين «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي» والصين، وهو الذي يعكس مقترحات كازخستان في وقت سابق، وتتوق روسيا لوضع إطار تفاوض مع الصين يكون أكثر ملاءمة لمصالحها، وربّما أسهل للسيطرة. ومع ذلك، ففي ضوء المصالح المتنوعة والمتضاربة في كثير من الأحيان في إقليم معرّض للعداء العرقي، وعدم الاستقرار الحكومي، والتشظي الاجتماعي، فهنالك احتمال أن تكون النتيجة إشكاليّة جداً.

يشمل التعاون المتصاعد بين روسيا والصين المجالات الإستراتيجية الغاز وتجارة السلاح ونظام الدفع بالعملات الوطنية

نحو تحالف استراتيجي

تشير التطورات، إلى أنّ الانفصال طويل الأمد بين التعاون الشامل ومسائل الدفاع على وشك الانتهاء. ويمكن أن تكون التدريبات العسكرية المشتركة والجهود المبذولة للوصول لموقف منسق من الصراعات الإقليمية بمثابة مقدمة للتعاون الإستراتيجي في المستقبل. ومن السابق لأوانه التكهن فيما إذا كانت روسيا والصين سوف تنتقلان من التعاون الاقتصادي إلى التحالف الإستراتيجي الشامل. لكن ورغم نقص الأدلّة لتأكيد ذلك، فلا يجب استبعاد حدوث ذلك بناء على التاريخ فقط. ففي حين أنّ روسيا تتجه شرقاً مديرة ظهرها لأوروبا المعادية لها عموماً، فإنّ تحركات الصين غرباً تتجاوز آسيا وتستهدف أسواقاً أخرى، ومن بين أهدافها تبدو أوروبا الثريّة عاملاً جاذباً مهماً. وإن اتفقت روسيا والصين، في ظلّ الضغوط التي تقودها الولايات المتحدة من أجل احتوائهما، على حكمة سون تزو القديمة بأنّ أفضل المعارك هي التي لا تشهد قتالاً، فستأخذ علاقاتهما منحى جديداً. ضمن سيناريو متفائل، وقد تقدم أوراسيا لكليهما الحافز لإنشاء أطر عمل مؤسساتية مستقرة. وعلى المستوى العملي، قد تصبح الأجهزة الاستشارية بين دول المنطقة أكثر فاعلية، عبر اتخاذ إجراءات سياسية مشتركة للحفاظ على الاستقرار ضدّ التهديدات الشائعة.

نقطة التحول

تغيّر اهتمام روسيا بالصين بعد الانهيار الاقتصادي الذي سببته أزمة 2008 والانهيار المتتالي لأسعار السلع والطاقة. وقد أصبحت الصين منذ عام 2008 هي الشريك التجاري الأول لروسيا، مستبدلة بذلك ألمانيا. وزاد التعافي البطيء وغير المستقر بعد الأزمة من إدراك صانعي السياسات لمدى الهشاشة الاقتصادية.

كان تأثير أزمة 2008–2009 على روسيا مثل تأثير حمام بارد في العراء المتجمد. فلم يقتصر الأمر على مجرّد مقاطعة النمو السنوي البالغ 7% والذي استمرّ من عام 2000 إلى منتصف عام 2008 والذي عُلقت عليه آمال مضاعفة الاقتصاد خلال عشرة أعوام، بل ما ثبت في التطورات اللاحقة من صعوبة استعادة النمو، ما لم يتم إحداث تغييرات جذرية قادرة على تحسين وتنويع الهيكل الاقتصادي. فمع إعادة النظر في سياساتها الكبرى التي أجبرتها عليها الأحداث والخيارات المتناقضة فيما يتعلق بالأولويات، اكتسب التحول الروسي إلى الشرق زخماً هائلاً. فالمراسيم التي أصدرها الرئيس الروسي في 7 أيار 2012 هي دلالة واضحة على البدء بنهج جديد للتطوير والتنمية، حيث تمّ التركيز ضمن هذا النهج على الصين بوصفها شريكاً متميزاً في التجارة والاستثمار.

الابتعاد عن الغرب

هنالك اعتباران جوهريان وراء التحوّل في السياسات الروسية، وكلاهما مرتبط بالانفتاح الكبير لروسيا على الغرب. ونحن هنا لن نناقش تفاصيلهما، ولكنّهما يستحقان أن نعرضهما بوصفهما علامة على بزوغ نظام اقتصادي جديد وعلاقات سياسية لا تزال تتشكل باستمرار.

الأول: أدرك صانعو السياسات للمرة الأولى، بأنّ الاعتماد الروسي الشديد على اقتصادات جيرانهم الغربيين، وخاصة الاتحاد الأوربي، قد يضرّ بالتنمية الاقتصادية بشكل خطير، إذا ما انعكست الاتجاهات السائدة. فقد تعرضت روسيا لاضطرابات اقتصادية أخرى في وقت سابق، وتحديداً في الأزمة المالية عام 1998، لكنّها أرجعت حصولها لسياساتها وإخفاقاتها الذاتية. لكن في عام 2008 كانت الأزمة المالية عالمية، والذي تسبب بالأزمة الاقتصادية التي ضربت روسيا، هو: سقوط التجارة الخارجية وانفتاح المصارف والشركات الروسية الكبرى على القروض الأجنبية التي سهلها عدم وجود سيطرة على حركة رأس المال، وهو الأمر الذي لم تتخلّ الصين عن السيطرة عليه. وتحول الانفتاح الاقتصادي المفيد للنمو من 1999 وصاعداً إلى كابوس أظهر مدى هشاشة كامل البنية الاقتصادية.

الثاني: كانت القيادة على علم، من خلال الأحداث المترابطة التي ظهرت على المشهد العالمي، بأنّه رغم ضمّ البلاد إلى الأندية

نحو تحالف إستراتيجي شامل

الدولية الرئيسة، مثل: الثمانية الكبار ومنظمة التجارة العالمية، فلا يزال الغرب يعامل روسيا على أنّها دخيل، أو مجرّد ضيف على طاولة القوى العالمية الكبرى. فقد ساد الاعتقاد بأنّ روسيا لا ضمانات كافية لديها بألّا تجري عمليات ارتداد عن المراحل التي وصلت إليها والتي كانت ضدّ مصلحتها.

ازداد عدد النزاعات الإقليمية التي بدأت أو تتابعت دون أخذ اعتبار لموقف أو مخاوف روسيا منها، منذ أواخر التسعينيات وصاعداً. لقد انتقلت الحروب التي أشعلها الناتو أو ساعد بها من يوغسلافيا السابقة في 1999 إلى العراق في 2003 إلى ليبيا وسورية في 2011. وفي كلّ واحدة من تلك الحالات تمّت شرعنة القيام بالعمل العسكري بشكل انتقائي، بناء على حالات تمرد ضد القوى الموجودة، مدعين أنّ وحشية النظام والاشتباكات المدنية تهدد بالتحول لحرب أهلية. وبغض النظر عن الخصوصيات الأساسية للاضطرابات، أو التشظيات الاجتماعية في كل بلد، فقد استغلّ مؤيدو الغرب هذه المشاكل بوصفها مطالبات بالديمقراطية.

لقد أظهر الزمن، أنّ الغارات الأجنبية ضدّ سلطة الدولة ليست وحدها التي كانت محكومة بالفشل، وهو ما يؤكد وجهة نظر روسيا، بل أيضاً أنّ الأدلّة التي استخدمت لتبرير التدخلات كانت بلا أساس حقيقي، كما هو الأمر في أسلحة الدمار الشامل لدى العراق، أو الأمور التافهة الأخرى التي كان يمكن التعامل معها بممارسة بعض الضغوط بشكل أجدى من إثارة حرب.

الغاز والسلاح والمال

يشمل التعاون المتصاعد بين روسيا والصين المجالات الإستراتيجية: الغاز وتجارة السلاح ونظام الدفع بالعملات الوطنية. وقد يأخذ التعاون صيغاً مختلفة: دولة مع دولة، وأقساماً مع أقسام، وشركات مع شركات. وقد تتغير الأولويات تبعاً للحاجة: من الهيدروكربون «النفط والغاز» إلى أقسام أخرى ومنتجات متميزة. فسيجد المرء في كلّ مستوى من التعاون أهدافاً مختلفة لها مناصروها النسبيون. وفي حين أنّ الإستراتيجيات القومية على مستوى الدولة تحتل أهمية كبيرة، فإنّ المصالح الاقتصادية هي التي تسود عندما يتعلق الأمر بالأعمال.

ورغم أنّ كلا البلدين يملكان اقتصادات سوقية، فقد لا تتطابق آفاق اللاعبين المختلفين هنا. وكذلك هنالك أهمية متمايزة لوسائل التحقيق وللقيود.

صفقة الغاز

كتب الكثير عن صفقة الغاز التي تمّت المصادقة عليها في أيار 2014، والتي وقعت في وقت لاحق من ذلك العام. ففي ظلّ تلك الصفقة التي تُبلغ قيمتها 400 مليار دولار تحصل الصين على مؤونة سنوية من الغاز بمقدار 38 مليار متر مكعب، عبر تطوير حقول شرقي سيبيريا حول كوفيتكا، ولأكثر من 30 عاماً تبدأ من 2018.

ووفقاً للسلطات الصينية، فسيغطي الغاز أكثر من 10% من استهلاك الطاقة بحلول 2020، وذلك مقارنة بنسبة 6% في عام 2014. وقد ساد الافتراض بأنّه حال بداية التسليم، ستحلّ الصين محل ألمانيا كأكبر سوق للغاز الروسي. لكن رغم افتتاح مشروع «سيلا سيبيري» المرتبط بالصفقة في أيلول 2015، فقد ظهرت عدّة عقبات، منها: تلك المرتبطة بالتمويل وبالتباطؤ الاقتصادي الصيني، أخرت إتمام عمليات الحفر في عدّة آبار وعمليات التنقيب المرتبطة بها. وتبعاً للانهيار الهائل في أسعار النفط، والذي ترتبط به أسعار الغاز، فلن يكون من المفاجئ قيام الطرفين تحت ضغط صيني بإعادة مناقشة شروط الاتفاقية، وبالتالي حدوث تأخيرات في تنفيذ المشروع. وفي السياق ذاته، من المتوقع أن تحاول روسيا إدخال اليابان وكوريا الجنوبية في مفاوضات حول خطوط أنابيب إضافية تنقل الغاز إلى الساحل.

ورغم كلّ ذلك فهنالك نقطة واحدة جليّة الوضوح: فبالرغم من جميع العقبات والتأخيرات، لا يزال المشروع قائماً ولا تزال روسيا إلى حدّ كبير في موقع السيطرة. وقدمت الصين في شهر آذار 2016 قرضاً بقيمة 2,2 مليار دولار لشركة «غازبروم» من أجل المساعدة على إتمام المشروع. وفي تلك الأثناء دخلت روسيا في مفاوضات مع ألمانيا من أجل مضاعفة خطّ «السيل الشمالي» المخطط أن يمر تحت بحر البلطيق من خلال أوكرانيا والذي سيكتمل في 2019. وقد واجه المشروع ـ قبل إقراره من ألمانيا العام الحالي ـ معارضة الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة ولمصالحها، لكنّه إشارة على أنّ تحوّل روسيا إلى الشرق لا يعني خضوعها الاضطراري للشراكة الجديدة مع الصين.

وتشمل الشراكة الاقتصادية كلتا المخرجات المدنية والعسكرية، فهنالك في كلتا الحالتين حاجة للبنى التحتية من أجل النقل والاتصال. لقد أثيرت في روسيا مسألة: إن كان يجب الاعتماد على المنتجات العسكرية حيث روسيا أقوى منها من مجال الأعمال المدنية، من قبل خبراء الدفاع الذين لديهم اطلاع على الصين. لطالما كانت الصين تاريخياً أحد زبائن البضائع العسكرية الأساسيين. وقد يتوقع المرء في سياق العلاقة الجيوسياسية بين البلدين أن تتعمق صيغ التعاون بينهما في هذا المجال.

بعد أزمة 2008 الاقتصادية أدرك صانعو السياسات بأنّ الاعتماد الروسي على اقتصادات جيرانهم الغربيين قد يضرّ بالتنمية بشكل خطير

التجارة العسكرية

ترجع التجارة العسكرية مع الصين إلى أيام الاتحاد السوفييتي. وتشير صفقات بيع الأسلحة عالية التطور لعدم تشكيل المخاوف السياسية عائقاً أمام توسيع نطاق ونوعية الصفقات التي كان يتمّ استبعادها بسبب المخاوف الأمنية. وقعت روسيا عام 2015، أي: بعد أكثر من أربعة أعوام من المفاوضات، عقداً مع الصين لتزويدها بستّ بطاريات صواريخ «S400» المضادة للطائرات بقيمة إجمالية 1,9 مليار دولار. وتلا هذه الصفقة أخرى كبيرة ومفاجئة لبعض الخبراء، تقضي ببيع الصين 24 طائرة من طراز «Su–35» بقيمة 2 مليار دولار. ورغم جدول التسليم عدم المستقر والذي تمّ حتى الآن على دفعتين واحدة في 2017 والأخرى في بداية 2018، يمثل هذا الأمر صفقة كاسرة للمسارات بسبب تأثيراتها الإستراتيجية في تخطي معارضة بعض الدوائر لمبيعات أنظمة الأسلحة المتطورة. ومن الجدير بالذكر، أنّ الصين هي أوّل شارٍ مسموح له باقتناء كلا النظامين.

هجر الدولار

يشمل تعاون البلدين الإطار التمويلي الجديد لهما، والهادف لتقليل الاعتماد على الدولار ووسائل التمويل الغربية. ويعمل عدد من الاقتصادات الناشئة، ومن بينها الصين، على إتمام هذا الهدف لخوفها من الإمساك برقبتها في حرب عملات، سواء بسبب التناقص في قيمة الدولار المستمر منذ بضعة أعوام بعد الأزمة العالمية، أو بسبب تناقص قيمة اليورو وغيره من العملات الاحتياطية التي تحاول التأقلم. ورغم قدرة الاقتصادات الناشئة على الرد عبر إنقاص قيمة عملاتهم الخاصة، كما فعل العديد منها، فهي لا تزال عرضة للضرر سواء عن طريق بناها التجارية أو مستوى ديونها الخارجية الكبير. واستخدمت الصين هذا الأمر لمصلحتها، أولاً عبر إنقاص قيمة اليوان، ثمّ عبر تعزيز الإجراءات الهادفة إلى تحسين استخدام اليوان في التحويلات الدولية.

تمّ في نهاية عام 2015 اعتماد اليوان الصيني كعملة احتياطية في صندوق النقد الدولي، وفي بنك روسيا المركزي. وكانت المقايضات بين روسيا بالروبل والصين باليوان قائمة بالفعل، بما يعادل 25 مليار دولار أمريكي منذ نهاية 2014، ممّا سمح بالتحويل المباشر بين البلدين. ويتم منذ ذلك الحين تعزيز هذا الاتجاه بين الصين وروسيا، وعدد من البلدان الأخرى، بلدان «بريكس» ومنظمة «شانغهاي للتعاون» بشكل رئيس، ومن بينها إيران وباكستان والهند ومنغوليا. ومنذ 2015 وشركة «غازبروم» تقبل بالدفعات باستخدام اليوان.

وقد أنشأت كلتا الدولتين نظامهما الوطني للمدفوعات، وعززتاه مع إتمام الصين بشكل كلي له من جهتها، وذلك خوفاً من محاولة خنقهما عبر النظام المصرفي الغربي. وقد تحققت مخاوف روسيا من ذلك في آذار عام 2014 عندما تمّت مقاطعة مدفوعاتها عبر بطاقات فيزا تبعاً للعقوبات. وقد أطلقت روسيا في نهاية 2015 بطاقاتها الائتمانية الوطنية «مير Mir» لمنافسة فيزا وماستركارد.

ومن المثير في أفق نجاح هذا التعاون لكسر الاحتكار الغربي، أنّه من بين 12,1 مليار دولار التي تمّ تخصيصها في نيسان 2016 من أجل تمويل مشروع القطب الشمالي «yamal LNG» من قبل بنك «الصادرات_ الواردات» الصيني وبنك «التنمية الصيني» الذي تملك شركة «نوفاتيك» 51% منه، تمّ تحويل أكثر من 1,38 مليار دولار باستخدام اليوان «9,8 مليار يوان».

ورغم أنّ المؤسسات الغربية التي يهيمن الدولار عليها، تحاول أن تعطينا الانطباع بأنّ هذا الأمر لا قيمة ولا تأثيرات حقيقية له، فمن الواجب التذكير أنّ الدولار الأمريكي حلّ محلّ الجنيه الإسترليني في مدّة زمنية تقلّ عن 40 عاماً. ففي عام 1913 كان الجنيه الإسترليني يحتلّ المركز الأول كعملة احتياطية حول العالم: أي: بما قيمته 425,4 مليون دولار مقابل ما قيمته 275,1 مليون فرنك و136,9 مليون مارك و55,3 مليون من العملات الأخرى المختلفة، لكن في عام 1945 تغيّر كلّ هذا.

التعاون مصلحة للبلدين في مواجهة التهديدات

في النهاية، لا هيدركربون روسيا ولا منتجات الصين الصناعية يمكنها أن تضمن تعاوناً اقتصادياً مستداماً. فانخفاض أسعار النفط آذى روسيا، وارتفاع تكاليف العمالة أسقط الصين من احتلالها لدور «ورشة التجميع العالمية». إنّ الميزات التقليدية النسبية تتهاوى، ولذلك يجب على البلدين أن يواجها هذه التطورات بحزم، وذلك عن طريق مقاربات للتعاون أكثر اتساقاً، بحيث تبنى على المخاطر والتهديدات التي يواجهها كلا البلدين بشكل مشترك. وهذه التهديدات التي بدأت بالعقوبات على روسيا، وعلى الشركات الصينية، ومحاولة إشعال حرب تجارية من قبل الولايات المتحدة وحلفائها لن تتوقف عند هذا الحد. وذلك بالطبع مع عدم إغفال الخطوات الإيجابية التي تحققت على طول الطريق بين الدولتين.

أستانا 9

هل تأخر كثيراً؟

تعقد يومي 14 و15 أيار الجولة التاسعة من مباحثات أستانا حول الأزمة السورية، وذلك بعد انقطاع امتد ما يقرب من خمسة أشهر...

■ مهند دليقان

إنّ أول نقطة يمكن تسجيلها بما يخص أستانا القادم، هو: انعقاده؛ إذ لا يمكن وصف الأشهر الخمسة الماضية من عمر المأساة السورية بأقل من أنها كانت الفترة الأكثر خطورة وتصعيداً على المستويات المختلفة، وعلى رأسها المستوى الدولي، حيث وصلت الأمور إلى حافة الصدام المباشر أكثر من مرة، وتحولت المؤسسات الدولية المختلفة، وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي إلى «ورشة عمل» دائمة الانعقاد تقريباً حول الملف السوري، وربما الأصح: إنها تحولت إلى ساحات صراع مشتعل ومتوتر.

لعل الفترة الفاصلة بين أستانا 8 وأستانا 9، ليست بالفترة الطويلة التي يمكن أن يبنى عليها الكثير؛ مجرد خمسة أشهر، بينما امتد الفاصل الزمني بين جنيف2 «شباط 2014» وجنيف3 «شباط 2016» إلى سنتين. مع ذلك فإنّ حسابات الزمن اختلفت، وحملت معاني جديدة ابتداء من الدخول الروسي المباشر في أيلول 2015، الذي سرعان ما أنتج القرار 2254، والـذي تحـول بـدوره إلـى منطلق الحل وبوصلته، وإلى مقياس جديد للزمن السوري، جرى تثبيت سرعة تدفقه عملياً من خلال مسار أستانا.

انطلق مسار أستانا في الشهر الأول من العام 2017 بجولته الأولى، وانتظم انعقاده بشكل متواتر على مدى عام 2017، حيث عقدت 8 جولات منه ضمن العام الماضي، بتواتر وسطي، هو: جولة كل شهر ونصف، «ومن هنا نقول: إن 5 أشهر من الانقطاع، هي مدة طويلة يحمل طولها إشارات جدية».

غيّر مسار أستانا «ولا نزال نتحدث ضمن الشكل»، من وتائر انعقاد جولات جنيف؛ إذ يفصل بين جنيف2 وجنيف3 عامان، وكما هو معروف، فقد جرى «تعليق» المفاوضات في حينه، واستمر الانقطاع بعد ذلك مدة سنة، وهذه الفواصل كانت قبل أستانا. بعد أستانا عقدت 6 جولات من جنيف ضمن عام واحد، ضمن تواتر وسطي هو: جولة كل شهرين، وكل جولة من جولات جنيف كانت تأتي مدفوعة بأستانا الذي سبقها، وليس العكس. آخر جولة من جنيف، أي: الجولة التاسعة، عقدت نهايات الشهر الأول من هذا العام، أي: منذ أربعة أشهر، وليس واضحاً متى ستكون الجولة التالية، «أي: أنّ التأخر في أستانا انعكس مباشرة على جنيف».

من المؤشرات الهامة التي سبقت جولة أستانا التاسعة، هو: التصريح الملفت لستافان دي مستورا، يوم السادس والعشرين من نيسان الماضي، والذي قال فيه: إن «عملية أستانا قد استنفدت جميع طاقاتها»، والملفت في التصريح، هو تناقضه الحاد مع تصريحات دي مستورا نفسه قبل ذلك بأسبوع فقط، في العشرين من نيسان وعقب زيارته لموسكو، ولقائه مع وزيري الخارجية والدفاع، حيث أكّد أنّ «اجتماعات أستانا يجب أن تعقد بانتظام» وأنّ «أستانا شكل مهم جداً».

إنّ تصريح دي مستورا تجاه أستانا، يمكن أن يُقرأ ضمن حملة غربية متكاملة الأوصاف ضد أستانا، ويبدو أنّ تلك الفترة بالذات، أي: نهايات الشهر الماضي، وضمن الزخم المحدود والشكلي للعدوان الأمريكي البريطاني الفرنسي على سورية، ساد لدى بعض الأوساط وهَمٌ: أنّ هنالك فرصة لكسر مسار أستانا ولكسر 2254 من ورائه، والعودة بالصراع إلى ما قبل ذلك، إلى صراع مفتوح لا حل له، ولا توافق ولو بالحد الأدنى على اتجاه حله.

يمكن رصد هذا الوهم من خلال تصريحات «أقطاب إعلامية» ضمن المعارضة، ممن يتبنون التشدد قولاً وفعلاً، «مقارنة بالبعض ممن يدّعي المرونة ويمارس ضدها وصولاً لتوسل التصعيد العسكري»، فهؤلاء باتوا يهاجمون أستانا علناً، وافترقوا بذلك عن تركيا، ويمكن أن نرصد أنّ الأكثر تهجماً على أستانا هذه الأيام، هم: المعارضون المحسوبون على الولايات المتحدة، وعلى السعودية وبعض الدول الأخرى، بمقابل موقف موارب ووسطي من «المحسوبين» على تركيا؛ فهؤلاء أيضاً «محسوبون»، وليسوا كذلك بالضرورة...

إنّ مجرد الانعقاد يعني: أنّ المسار مستمر وأنّ 2254 محصّن ضد محاولات استهدافه عبر استهداف أستانا أو استهداف غيرها

يمكن تلخيص أهم ما أنجزته أستانا حتى الآن بالنقاط التالية:

1_ الانتقال من حالة الصدام الشامل، التي كانت ممتدة على كامل مساحة الأرض السورية، إلى صدامات جزئية، مما وفّر أرواحاً ودماً سورياً، وأفسح المجال للتفكير على الأقل بالوصول إلى حل سياسي بعيد عن احتمالات كسر العظم، التي لا أساس موضوعياً لها «الحسم والإسقاط».

2_ التقليص التدريجي لنفوذ عدد كبير من الدول التي كانت متدخلة ضمن الشأن السوري، وعلى رأسها الدول الخليجية التي انخفض وزنها بشكل متسارع مع كل جولة جديدة من أستانا، وكذلك الأمر مع عدد من الدول الأوربية التي كانت تأخذ شيئاً من الوزن عبر وسطاء.

3_ تقليص مساحات القتال والعمل المسلح بشكل متسارع، وخاصة في الأشهر الأخيرة، وهو الأمر الذي يعزز احتمالات اقتراب الحل السياسي، ويسقط الذرائع من المتشددين في مختلف الأطراف، والتي لطالما تمسكوا بها للهروب من استحقاقات الحل، الكبيرة منها والصغيرة.

4_ أجرت أستانا فرزاً جدياً ضمن القوى السورية في الطرفين، فبات واضحاً ضمن كل «طرف» من يسعى للحل فعلاً، ومن يقول بذلك ويفعل ضده، وهو ما يساعد على إعادة ترتيب القوى بما يسمح بعزل المتشددين.

5_ اشتغل مسار أستانا كمحرك دافع لعملية جنيف، وذلك رغم أنّ هذا الأخير لم يصل إلى شيء جدّي بعد، بل استعمله المتشددون من الطرفين حتى الآن للّعب ضد ما أنجزته أستانا، عبر الإيحاء بانغلاق أفق التفاهم وانعدام إمكانية الحوار بين السوريين.

6_ ساعدت أستانا بشكل حاسم في تكوين معادلة صلبة ومتماسكة، هي: ثلاثي «جنيف، أستانا، سوتشي» التي عملت في الفترة السابقة للحفاظ على القرار 2254 «وكان المستهدف الأساس من كل التصعيد خلال الفترة الأخيرة بما في ذلك العدوان الثلاثي»، والتي ستعمل في الفترة القريبة القادمة على تنفيذه...

إنّ مجرد انعقاد الجولة التاسعة من أستانا، بعد الأشهر الخمسة الماضية، شديدة الاشتعال وشديدة الخطورة، وحمّالة الاحتمالات المتعددة، بما في ذلك الاحتمالات الكارثية، إنّ مجرد الانعقاد يعني: أنّ المسار مستمر، وأنّ 2254 محصّن ضد محاولات استهدافه، عبر استهداف أستانا أو استهداف غيرها...

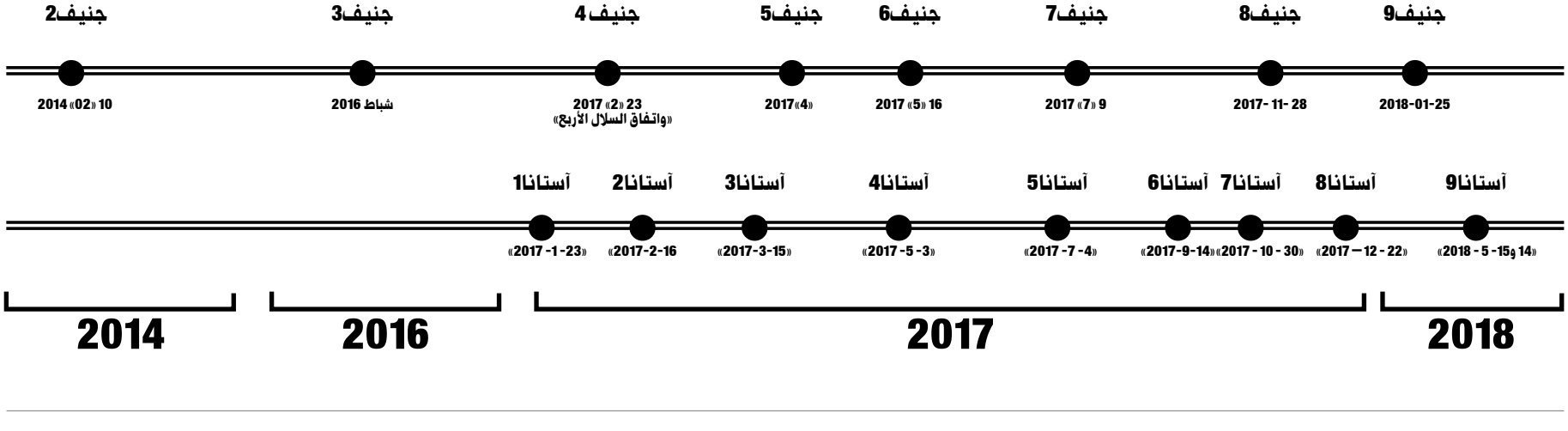

جديد الغد.. قديم اليوم

في كل مرحلة انتقالية، بين مرحلة تاريخية وأخرى، تتعدد المقاربات، وتتباين الآراء حول العلاقة بين القديم والجديد، وذلك في مختلف حقول النشاط الإنساني، ومنها: المنتج الثقافي بمختلف مجالاته.

■ سلاف محمد صالح

أثار الناقد أحمد أبو الخضر المنسّى في كتابه «الموسيقى الشرقية بين القديم والحديث» الصادر عن دار الطباعة المصرية الحديثة عام 1949 قضيةً لا تزال تشغل حيزاً هاماً في الجدل والنقاش الدائر حول القديم والجديد في مجالات النشاط الاجتماعي، خصوصاً الأدب والفن. وباستثناء الفصل السابع الذي يعرض فيه تعريفاً موجزاً وممتعاً عن الموسيقى الشرقية بشكل موجز وممتع، فإن فصوله الستة الأخرى وخاتمته تمتلئ بالنقد اللاذع لجديد الموسيقى في حينه، ورموز تجديدها وخاصةً الموسيقار الراحل محمد عبد الوهاب «وشيعته كما يصفهم» ليصفهم بالإلحاد الفني، وإن طال النقد بشكل أخف كلاً من أم كلثوم والقصبجي. فماً علاقة جديدنا بقديمنا؟ وهل كل منهما منعزل عن الآخر؟

يقول المفكر الشهيد حسين مروة: «الأدب والفن وكل أداة تعبيرية، إنما هي كائنات حية مرتبطة بهذا الكائن الحي، الإنسان. فكيف يمكن أن يتطور الإنسان ويتجدد، وتبقى أدواته التعبيرية جامدةً راكدة؟».

ينبغي أولاً عدم النظر إلى الأدب والفن عموماً، بشكل منعزل عن الظروف الكبرى والتحوّلات العظيمة التي كانت تفعل فعلها في العالم بأسره، مع البذور الأولى للنزعات التحررية في منطقتنا خلال القرنين الأخيرين من الاحتلال العثماني، مروراً بالتحولات الكبرى في أوروبا نحو الرأسمالية الصناعية، وحاجتها للتوسع والاستعمار، وانتهاءً بدعم حركات التحرر العالمية من الاتحاد السوفيتي بعد ثورة اكتوبر.

إذاً، إن التغيرات الحاصلة في المشهد السياسي في حينه، والتي توّجت أخيراً بالاستقلال، كان لابد أن تنعكس عميقاً في البعد الاجتماعي، ومن هنا تأتي دعوتنا إلى عدم عزل الأدب والفن عن مشهد تلك الحقبة؛ فقضية التطور فيهما هي مسألة موضوعية مستقلة عن إرادة الناس ووعيهم بذلك. رغم أن وعيهم بتلك الفكرة يؤسس للدفع بعيداً بتطور هذه المجالات.

كما أن المسألة ليست مجرد علاقة الأدب والفن بأوضاع المجتمع في نقطةٍ زمنيةٍ محددةٍ من زمنٍ مستمر؛ وإنما هي مسألة أدبٍ وفنٍ يتطوران بتطور الحياة ذاتها في كلّ عصرٍ من العصور، ومع هذا التطور تنشأ بذور فنونٍ وآدابٍ «تلائم الذوق الحضاري الذي تنميه الحضارة في تلك الحقبة».

وعليه، ينبغي التعامل مع مسألة تطور الأدب والفن، بل حتى نشوء آداب وفنون أخرى، حسب منطق التاريخ؛ فهما من حيث أنهما علاقات وجدانية وفكرية، لا يتطوران بشكلٍ يتناسب في سرعته مع التطور الحاصل سياسياً مثلاً، وانطباعات هذا التطور في المجتمعات؛ إذ لابد من رسوخ هذه التحولات عميقاً في المجتمع لتصبح جزءاً أساسياً منه ومن وجدانه وتفكيره، لتجد بعد ذلك طريقها إلى مجالات الإبداع الأدبية والفنية التي تتمثل فيها المفاهيم الجديدة للمجتمع.

كما أنه، وعند الحديث عن حساسية الأدب والفن للحياة وعلاقتهما الوثيقة بها، فإننا نعني أنهما لا يحتاجان إلى القصد؛ فرغم أنه قد يعود الفضل لأديب ما أو فنانٍ ما «كالموسيقار عبد الوهّاب» باتخاذه الصيغة الأدبية أو الموسيقية ومنحها طابعاً له هويته، فإن بذور تلك الصيغ كانت تنتش في مجتمعه، غير أنه من بعث بها الروح بأدوات هي أدوات عصره بأكمله.

إذ إن أحد منعكسات التحرر السياسي في تلك الحقبة، قد عَنَتْ كذلك تحرر وجهة الأديب والفنان من القوالب السائدة، فقد أيقظ المد التحرري لدى تلك الفئة نزعتهم التحررية النوعية، وهو ما يعني ضمناً موقفاً اجتماعياً، من حيث أن هذه الميادين تمثل حقولاً خصبةً للنشاط الاجتماعي.

مما ذكر، يمكننا الاستخلاص: أن تطور الآداب والفنون شأنه شأن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يحصل بشكل مستمرٍ متشابك دون حدودٍ فاصلةٍ، وضمنَ هذا الشكل من التطوّر، يحدث الصراع بين الجديد والقديم في الأدب والفن كذلك؛ إذ من البدهي ألّا يندرج تحت هذا المعنى التجديدي جميع العاملين في حقول الأدب والفن، خصوصاً مع ظهور البوادر لحصول التغيرات الجدية فيها كامتداد طبيعي للتغيرات السياسية والاجتماعية، فهي أيضاً أمكنة «للتنفيس والتمكين» للمواقع الأيديولوجية. على أن الجديد يفرض نفسه في النهاية بقوة التاريخ وصيرورة حركته، وبيئتنا وموسيقاها المؤلفة من نحو ألف مقام، تمتلك القدرة إعادة خلق نفسها وقوالبها، وكذلك الدفاع عن نفسها ضد العزلة.

من المهم أخيراً، أن نشير إلى ضرورة التمييز بين واقع الحال في تلك الفترة الزمنية التي عرضنا لها، وواقع الحال في يومنا هذا، ونحن نعيش نتائج استتباب الأمر للرأسماليات المحلية التابعة، من تفسخ للبنى الاجتماعية والأخلاقية والثقافية، والمآل الذي آل إليه واقعنا الأدبي والفني، من حيث استتباعه للقيم الأدبية والفنية في المركز الإمبريالي، الذي يعاني بدوره تفسخاً بلغ ذراه في بناه التحتية الاجتماعية المذكورة، على أننا نشهد بوادر استعادة هذه البنى من القوى الحية في المجتمعات وإعادة بنائها من «جديد».

المسألة ليست مجرد علاقة الأدب والفن بأوضاع المجتمع في نقطةٍ زمنيةٍ محددةٍ من زمنٍ مستمر وإنما هي مسألة أدبٍ وفنٍ يتطوران بتطور الحياة ذاتها

كانوا وكنا

كتب أوائل الشيوعيين في مدينة حماة محطات من نضالهم ضد الاستعمار الفرنسي، ومنها المظاهرة التي أعقبت مباراة كرة قدم بين فريق سوري وفريق فرنسي في أيار 1945، تحولت المظاهرة إلى معارك شاملة مع الفرنسيين في المدينة شارك فيها الشعب وفصائل الدرك. في الصورة: غلاف كتاب «ثورة حماة على الطغيان الفرنسي في أيار 1945» لواضعيه عثمان الحداد، حسين القطان، عبد الحسيب الشيخ سعيد.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/05/13» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

21 عاماً على الرحيل

مسرح التسييس... الشحن والتفريغ

«حوارٌ بين مساحتين. الأولى هي: العرض المسرحي الذي تقدّمه جماعة تريد أن تتواصل مع الجمهور وتحاوره. والثانية هي: جمهور الصالة الذي تنعكس فيه كل ظواهر الواقع ومشكلاته «...» إني أحلم بمسرح تمتلئ فيه المساحتان. عرضٌ تشترك فيه الصالة عبر حوارٍ مرتجل وغني، يؤدي في النهاية إلى هذا الإحساس العميق بجماعيّتنا وبطبيعة قدرنا ووحدته».

***«سعد الله ونوس: مقدمة مسرحية «الفيل يا ملك الزمان»»».**

■ قاسيون

عندما كتب ونوس هذه المقدمة في ربيع 1969، شارحاً فيها باقتضاب رؤيته لـ«مسرح التسييس» الذي دعا إليه، ربما كان مبرراً للكاتب آنذاك – أو مفهوماً على الأقل– لو أنه ترك موجة اليأس تتسلُ إلى رؤاه الفكرية المسرحية، في ذلك الوقت الذي خفتت فيه كثيراً حقبة المدّ القومي التي أطلقتها الوحدة السورية– المصرية في المجتمع العربي، لا سيما بعد هزيمة 1967 التي أنتجت شعوراً جمعياً عاماً بالإحباط واليأس وانسداد الأفق.

غير أن خيار ونوس لم يكن كذلك، فهو– وإن كانت أعماله المسرحية قد تأثرت دون شك بمرحلة تراجع الحركة الثورية العالمية، وحركات التحرر الوطني في المنطقة، وصولاً إلى تفكك الاتحاد السوفييتي في عقد التسعينيات– إلّا أن هذه المرحلة بكل تعقيداتها دفعت ونوس لا إلى التأثر السلبي والانكفاء نحو العزلة الفردية، كما حدث بالنسبة للكثيرين من الفنانين، إنما دفعته إلى اتخاذ خطوة نحو الأمام في التنظير لمسرح التسييس.

طرح ونوس مسألة «مسرح التسييس» هذه كخطوة أساسية في سياق عودة المسرح للقيام بوظيفته التي حددها، بأن: «يعي الصراعات الدائرة حوله، وأن يوضح هذه الصراعات، ويكشفها، ويحدد طبيعتها. أي: أن يعلم الجمهور، ويعكس له أوضاعه بعد أن يحللها ويضيء خفاياها، وعليه أن يحفز الناس على العمل، أي: أن يحثهم على أن يباشروا مهمة تغيير قدرهم الراهن... إنه المسرح الذي يشحن بدل أن يفرّغ» «سعد الله ونوس: بيانات لمسرح عربي جديد– 1970».

في هذه المرحلة، لم يواجه ونوس فحسب الاستبداد السياسي للسلطات التي منعت سيناريو فيلم «تل العرب» المكتوب في عام 1970، وعادت لتوقف في العام التالي مسرحية «مغامرة رأس المملوك جابر» في ليلة الافتتاح، بل تصدى كذلك لبواكير الطروحات المسرحية التي وقفت في وجه مشروع «مسرح التسييس»، منتقدة ونوس تحديداً في الحد الفاصل بينه وبين «المسرح المفرّغ من أي مضمون»، وهي: أنه «كثيراً ما تكون الشخصية في أعماله معبرة عن حالة أو طبقة أو شريحة اجتماعية، لا تعبيراً عن الفرد بخصوصيته وفرادته». ورغم ذلك، قطع مشروع ونوس المسرحي شوطاً كبيراً نحو الأمام، فاتحاً معه مساحات تجريبية واسعة في المسرح السوري استمرت أعواماً عدة بعيد رحيله في الخامس عشر من أيار لعام 1997.

وفي سياق التنظير لمسرح التسييس، قدّم ونوس لاحقاً إجابة وافية عن هذه المسألة في حوارٍ مع نبيل الحفار، أكد فيه: «يتحدد مفهوم التسييس من زاويتين متكاملتين. الأولى: فكرية وتعني: أننا نطرح المشكلة السياسية من خلال قوانينها العميقة وعلاقاتها المترابطة والمتشابكة داخل بنية المجتمع الاقتصادية والسياسية، وأننا نحاول في الوقت نفسه استشفاف أفق تقدمي لحل هذه المشاكل. إذاً: بالتّسييس أردت أن أمضي خطوة أعمق في تعريف المسرح السياسي. إنه المسرح الذي يحمل مضموناً سياسياً تقدمياً. ومن نافل القول: إن الطبقات الفعلية التي تحتاج إلى التسييس هي الطبقات الشعبية لأن الطبقة الحاكمة مسيسة، سواء كانت الحاكمة بمعنى السيطرة على أدوات السلطة، أو الحاكمة بمعنى السيطرة على وسائل الإنتاج الاقتصادي في البلد. إن الطبقات التي يتوجه إليها مسرح التسييس، هي: الطبقات الشعبية التي تتواطأ عليها القوى الحاكمة كي تظل جاهلة وغير مسيسة.

إن الطبقات الفعلية التي تحتاج إلى التسييس هي الطبقات الشعبية لأن الطبقة الحاكمة مسيسة

الطبقات التي يؤمل أن تكون ذات يوم بطلة الثورة والتغيير. ومن هنا، كان التسييس محاولة لإضفاء خيار تقدمي على المسرح السياسي. أما الزاوية الثانية في مفهوم التسييس، فهي: تلك التي تهتم بالجانب الجمالي. إن مسرحاً يريد أن يكون سياسياً تقدمياً يتجه إلى جمهور محدد في هذا المجتمع، جمهور نحن نعلم سلفاً أن وعيه مُستلَب، وأن ذائقته مخرَّبة، وأن وسائله التعبيرية تُزيَّف، وأن ثقافته الشعبية تُسلب ويُعاد توظيفها في أعمال سلطوية تعيد إنتاج الاستلاب والتخلف. إن هذا المسرح الذي يواجه، مثل هذا الجمهور، لا بد له من البحث عن أشكال اتصال جديدة ومبتكرة لا يوفرها دائماً التراث الموجود في المسرح العالمي أو العربي، حتى ولو كان هذا المسرح يحمل مضموناً سياسياً تقدمياً».

الفوج الخالد في الثقافة العالمية

تحاول الرأسمالية إعادة كتابة التاريخ فيما يخص دور الاتحاد السوفييتي في الانتصار على الفاشية والنازية، ولم توفر أدواتها المختلفة في تشويه هذا الدور بما في ذلك السينما والأدب والإعلام وكتب التاريخ والكتب المدرسية والجامعية.

■ آلان كرد

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بعقدين ونصف من الزمان، تصاعدت حركة شعبية ثقافية لإحياء عيد النصر على الفاشية في التاسع من أيار كل عام باسم الفوج الخالد، يحمل فيه الناس صور أبطال الحرب في الجمهوريات السوفييتية السابقة، وعادت السينما والموسيقا التي تخلد ذكرى الحرب بالظهور من جديد، وبحلة جديدة، تمثل مهام الحاضر لصَون السلم العالمي.

امتد الفوج الخالد هذا العام 2018 ليشمل 110 بلداً في العالم، شارك فيه 10 مليون شخص في روسيا، وفي أوكرانيا خرج الآلاف في مسيرات الفوج الخالد رغم منع السلطات الفاشية لهذه المناسبة، وواجه العشرات القمع والاعتقال والاعتداء على يد المنظمات النازية الجديدة. في ألمانيا انتظر الناس ساعات عدة ليأتي دورهم في وضع الورود على ضريح الجندي السوفييتي المجهول. امتدت هذه المناسبة إلى اليابان والبلدان العربية، مثل: لبنان والكويت والمغرب وغيرها. وشهدت مدينة نيويورك الأمريكية مسيرة شارك فيها الآلاف.

ترك الانتصار على الفاشية والتضحيات السوفييتية وتضحيات الشعوب الأخرى محطة فاصلة في التفكير البشري، من أجل الخلاص من الحرب، وصَون السلم العالمي لكل الشعوب، ولن ينسى الناس تضحيات أجدادهم مهما عملت الماكينة الإعلامية للرأسمالية المحتضرة، فالفوج الخالد تصاعد خلال 3 سنوات ليشارك فيه ملايين البشر في أغلب بلدان العالم.

يرسل الفوج الخالد رسالة ثقافية وإعلامية واضحة في وقت تتذكر فيه شعوب الأرض تضحياتها، ويؤكد: أن الشعوب ترفض الحرب وبنيتها الفوقية، ويشكل «الفوج الخالد» بالتالي منظومة قيم ثقافية عاطفية يتداخل فيها الإنساني والسياسي والأممي، وتوق الإنسان إلى السلم في القرن الواحد والعشرين.